إغاثة الأمة بكشف الغمة

أو

تاريخ المجاعات في مصر

تأليف

تقي الدين أحمد بن علي المقريزي

المتوفي سنة ٨٤٥ هـ

دار ابن الوليد

أيها القارىء الكريم

المارد العربي يحطم قمقمه ليحتل مكانه تحت الشمس ، ويعود الى المساهمة في بناء الحضارة الانسانية . والاستعمار يسير الى نهايته المحتومة تحت ضربات الشعوب ، دون ان تنفعه حشود أساطيله الجوية والبحرية ، وتجمعاته العسكرية . كان من قبل لا يحتاج الى اكثر من « زاهدي » أو « نوري السعيد » حتى يوطد دعائم استعماره للشعوب . ولكنه اليوم لم يعد يغنيه لا زاهدي ولا ألف زاهدي ، فجمع قراصنته من كل حدب ولون ، وكشر عن أنيابه بكل صفاقة ، وغدا وجهاً لوجه أمام الشعوب المنتفضة .

ليس « ذنب » مصر في نظر المستعمرين ، انها أممت قناة عربية ، وحطمت وكراً من أوكار الاستعمار فقط ، بل ذنبها أنها ارادت الحياة لشعبها ، وسعت لبناء مرافقها الحيوية ، وشمرت عن سواعد ملايينها لتبني السد العالي بأموال عربية وأيد عربية ، مما يفسح لها مجال الظفر في معركة التصنيع ، ورفع مستوى حياة جماهيرها ، وبناء مستقبل وضاء ينقذها من جائحات أصابتها فيما مضى ، وسيحدثنا المؤرخ يوماً عن بعض مآسيها وفواجعها وآلامها في هذا الكتاب الذي نسوقه اليك ..

ان معركة القناة معركة العرب ، انها معركة التحرر من الاستعمار والذل والبؤس والجهل . انها معركة عادلة نخوضها بكل ايمان وبطولة وتضحية ، تدعمنا فيها مئات ملايين الاحرار في العالم .

اجرى اننا جديرون بحمل

إهـــــداء ٢٠٠٨

الأستاذة / ليلى على إبراهيم

جمهورية مصر العربية

دار ابن الوليد



إغاثة الأمة بكشف الغمة

أو

تاريخ المجاعات في مصر

تأليف

تقي الدين أحمد بن علي المقريزي

المتوفي سنة ٨٤٥ هـ

اصـــدار

المقريزي

في

« اغاثة الامة بكشف الغمة[1] »

بقلم : الدكتور بدر الدين السباعي

مايزال جانب عظيم من تراثنا الفكري يرقد في بطون الكتب وكهوف المكتبات ، دون ان يقدر له الوصول الى أيدي الجماهير العربية . ورغم النكبات المتوالية التي نزلت ببلادنا العربية وشعبنا العربي ، ورغم تلف العظيم العظيم من الكتب والمؤلفات القيمة ، فما تزال مكاتب كثير من عواصم الدول المعاصرة تحتضن العديد من المخطوطات العربية النفيسة التي تشكل ركناً هاماً من تراثنا الفكري العظيم . ومن جهة اخرى ، فمازال كثير من كتابنا ، وأدبائنا ، وعلمائنا يغمض طرفه ، قصداً ، أو جهلاً ، أوتقاعساً ، عن التطلع الى هذا التراث ، والاهتمام به ، ودراسته ، وعرضه من جديد على الناشئة.

---

(١) مصادر البحث :

١ ـ تاريخ المماليك البحرية... للدكتور علي ابراهيم حسن
٢ ـ مصر في العصور الوسطى « « « «
٣ ـ طبقات المجتمع الإسلامي : للدكتور منير العجلاني .
٤ ـ موجز الإقتصاد السياسي : للدكتور أحمد السمان .
٥ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : لشمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوي.
٦ ـ موجز الاقتصاد السياسي : أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي .
٧ ـ النقد المالي : المركز الثقافي للشرق الاوسط .

العربية التي هي بحاجة قصوى اليه ليقوى إيمانها بماضيها الفكري المشرف ، ولتستعين به على شق طريقها الجديدة الى حياة فكرية عربية انسانية . واذا كنا نجد في الظروف القاسية التي ألمت ببلادنا وشعوبنا ، وصرفتنا ردحاً من الزمن عن الاهتمام الجدي بماضينا الفكري ، بعض العذر سابقاً ، فليس لنا الآن شيء من العذر في تقاعسنا وإهمالنا المعيب . لقد سبقنا المستشرقون الاجانب الى دراسة عدد كبير من مؤلفاتنا العربية . ويعود الى كثير منهم فضل العناية بها ، وتعريف العالم عليها في غير تشويه أو طعن . ولكن بعضاً منهم أساء الى بعضها الآخر فأخطأ الفهم وأساء التعليل وقلل من أهميتها ؛ لذلك كان على العرب أنفسهم ان يحتضنوا تراثهم الفكري ، ويتناولوه بالدرس والتمحيص العلميين ، ويعرضوه على العالم في حلة قشيبة واضحة . وليس تعمد الاهمال والتقاعس غير ضرب من التآمر مع المستعمرين الذين يريدون إبقاء الهوة عميقة بين جماهيرنا العربية وتاريخنا الفكري العظيم ، لتبقى « مأخوذة » «بعجائب» الحضارة الرأسمالية المعاصرة ، ولتبقى ، بالتالي ، خاضعة لتأثير أرباب تلك الحضارة التي أرادوها ان تعيش على امتصاص دم الشعوب ، وافقارها وتجهلها . لقد أصبحت معركتنا التحررية اليوم بحاجة اكثر من أي وقت مضى ، الى نضال فكري جبار ، يستمد حياته من حياة جماهيرنا ، وجماهير العالم ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجدنا الفكري السالف .

* * *

لم يكن المقريزي ، في كتابه هذا ، مجرد مؤرخ للمجاعات في

مصر . فهو ، لو أراد التأريخ لذاته ، لأرّخها مطولا كثيراً ، وضمّنها كتبه التاريخية الهامة الكبرى ، أمثال المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، والسلوك لمعرفة دول الملوك ، وعقد جواهر الاسفاط في ملوك مصر والفسطاط ... ولكنه أراد الحديث عن المجاعات في مصر ، ليصور لنا مالاقته الجماهير المصريه من ضروب المحن والمآسي ، في غفلة ممن تربعوا على العروش ، الذين فصل الكثير الاعظم مابينه وبين الشعب ، وجعل كل همه جني الاموال والاكثار منها ، والاحتفاظ بمراكز الحكم مهما كانت الوسيلة والطرق ، ومهما كانت الآلام والمصائب التي تحل بالجماهير .

ولم يكتب لنا المقريزي عن الجماهير في محنتها فحسب ، بل حاول ان يدل الجماهير على الاسباب التي انتهت بها الى الاوضاع المفجعة ، ويضع يدها عليها واحداً بعد واحد ، حتى تتلمس الطريق السوية التي تنقذها من الوقوع مجدداً في أمثال تلك المآسي القاتلة . ولو ان المقريزي أراد مرضاة « السادة الاعلين » لاستطاع بكل سهولة ارجاع المجاعات الى ارادة خارجة عن ارادة الانسان ، والى أسباب طبيعية ، لاحول للجماهير معها ولا قوة ، مما يدفعها الى الخضوع والاستسلام ، ويصرف نظرها عن السبب الحقيقي الممثل بلحم اولئك « السادة » ودمهم وعظمهم . ولكنه أبى ذلك كله ، واستمع الى صوت ضميره ، وعدّد الكثير من المجاعات ، وأعطى صوراً عديدة لها ، ثم اخذ يستقصي أسبابها استقصاء العالم الممحص المؤمن بجماهيره . ولم يلبث ان انتهى الى تلك الاسباب التي تجرّم أولى الامر ، الغافلين عن مصالح العباد ، والغارقين في ملذات الدنيا وعبثها . ثم هو لايخشى

عنـد الانتهاء الى ماانتهى اليه ، غضبة سلطان ، أو نقمة أتابك ، أو سطوة أمير .

لقد قيل ان السبب الذي دفع المقريزي الى وضع هذاالكتاب هو فقده وحيدته في عام ٨٠٦ هـ، نتيجة اصابتها بالطاعون الوبيل الذي أعقب احدى فترات المجاعة الطويلة الحالّة بمصر بين عامى ٧٩٦-٨٠٨هـ . نعم قد يكون لهذا الحادث أثره ، ولكنه ليس كل شيء . فهو لو لم يكن الدافع اليه كرهه فساد أولى الامر وظلمهم ، وحبـــه للجماهير ، وانطواء صدره عن نفس كريمة انسانية ، آلمتها مآسي هذه المجـاعة التي عاشها بنفسه ، وأبصر ويلاتها بذاته ، لاكتفي بذكـر الحوادث عارضاً ، وقنـع بايراد بعض الاسباب الطبيعية التي لاتنـال شيئاً من سلوك السلاطين والولاة والوزراء ، وجملة من بيدهم الامر ، وهم على مانعلم من حب للبطش والاستبداد ، ومن انحلال كل وازع فيهم . ونلمس صواب هذا الرأي فيما أورده المقريزي في مدخـــل كتابه « وبعد فانه لما طال أمد هذا البلاء المبين ، وحل فيه بالخلق أنواع العذاب المهين .. فعزمت على ذكر الاسباب الـتي نشأ منهـا هذا الامر الفظيع ، وكيف تمادى بالبلادو العباد هذا المصاب الشنيع .. » كما يتبدي بوضوح أعظم عندما يقسم الناس المسئولـين الى فئتين ، ويضع نفسه في الفئة الاولى التي يقتضيها الواجب الانتصاب ضـد مثالب الفئة الثانية : « فأنعم على قوم ، فأوقفهم على ماخفي من بديع صنعه ، ووفقهم لاتباع مادرس من شريعته ، وآتاهم بياناً وحكماً ، وألهمهم معارف وعلماً ، وأيدهم في أقوالهم ، وسددهم في أفعالهم ، حتى بينوا للناس أسباب مانزل من المحن ، وعرفهم كيف الخلاص مما حل

بهم من جليل الفتن . وأضل آخرين ، فأكثروا في الارض الفساد وأملى لهم حتى أهلكهم بطغيانهم العباد والبلاد ... »

وقبل ان نتناول هذه الرسالة بالبحث لتبيان قيمتها العلميـــة إجمالاً وتفصيلا ، لابد من عرض لمحـــة تاريخية عن الزمن الذي عاشه المقريزي ، ومن الالمـام ببعض خصائص دولة المماليك الـــتي سادت مصر مايقرب من ثلاثة قرون .

. . .

ولد المقريزي في عام ٧٦٦هـ. وتوفي في عام ٨٤٥هـ. فهو عاش اذن تسعاً وسبعين عاماً . وهو عمر مديد ، طوى كثيراً من الاحداث ، وتقلب خلاله على مناصب الدولة ، كثير وكثير من السلاطين ، والخلفاء ، والاتابك والقادة ، والامراء .. عاش المقريزي جانباً من حياتـه معاصراً لدولة المماليك البحريـــة ، كما عاش شطرها الآخر في عهد دولة المماليك البرجية . وهما دولتان تـكادان تكونان اغرب دولتين تحكمتا في تاريخ مصر ردحاً من الزمن غـير قصير . اذا امتد حكم الاولى مائة وستاً وثلاثين عاماً (٦٤٨ - ٧٨٤ هـ). وامتد حكم الثانية مائة وثلاثين عاماً (٧٨٤ - ٩٢٣ هـ) ، وولى الحـكم في الاولى خمس وعشرون سلطاناً وفي الثانية ثلاث وعشرون سلطاناً .

لم يـكن المماليك سوى أرقاء بيعوا في المجتمع الاسلامي من الخلفـاء أو الوزراء أو القواد أو السلاطين وغيرهم من أولي الأمر ، وأهل المـكانة واليسر . كانت النخاسة أربح تجارة . فيختطف الناس ، أو يبيعهم أهلهم ، أو يؤسرون ، أو يشترون من بلاد آسرة لهم ، ثم يحملهم النخاسون الى سوق النخاسة الرائجة في الشام والـــعراق ومصر .. حيث

يباعون بيع السلع . ولم يمض زمن يسير على نشوء الامبراطورية الاسلامية حتى كانت طبقة الأرقاء والموالي ذات عدد كبير ، وتلعب دوراً هاماً في الصراع الطبقي القائم بين الحاكم والمحكوم . ولما ضعفت سلطة الخلفاء العباسيين ، وانصرفوا عن الاهتمام بشئون الشعب ، وانعزلوا عنه ليغرقوا في ملذاتهم وارضاء اهوائهم ، وانقطعت كل صلة بين الحاكم والمحكوم ، وخاف السادة غضب الشعب وثورته العاتية ، لجأوا الى الاكثار من ابتياع المماليك، واستجلبوا غرباء الديار من كل حدب وصوب ، وسلموهم زمام السيف ، وألفوا حرسهم وجيشهم منهم ، ليكون أداة قمع ماضية ضد الشعب الذى يريد وضع حد لبؤسه ، وترف « السادة الأعلين ».
ولم يلبث سادة مصر من الطولونيين ، والأخشيديين ، والفاطميين ، والأيوبيين ان اتبعوا طريق من سبقهم . فاكثروا من شراء المماليك ليكونوا حماتهم ، وعدتهم ، وموطدي اركان دولتهم . ثم لم يلبث ضعف الخلفاء والسلاطين المتمادي ، وابتعادهم المستمر عن الشعب ، أن أفسح المجال رحباً أمام تطلع المماليك انفسهم الى السلطة ، فسعى هؤلاء حثيثاً اليها ، ليشبعوا رغبتهم في التربع على كراسي الحكم ، والتحكم باسيادهم السابقين ، وأهل البلاد المستضعفين . فكان لهم ماأرادوا ، واغتصبوا الحكم ، واسسوا دولة المماليك .

كان المماليك ، بعصر المملوكية ، يؤلفون طبقة ارستقراطية خاصة : امتهنت صناعة الحرب ، واستقلت بها . وتسلمت دفة الحكم ، وحالت بينها وبين وصول المصريين اليها ، اللهم الا وزارة القلم أحياناً ، وبعض الادارات البسيطة .وقد جعل المماليك حياتهم خاصة بهم

وابتعدوا عن الشعب ولم يختلطوا به ، كلهم شعور انهم غرباء عن
هذا الوطن ، بعيدون عن ذلك الشعب . دفعتهم الى هـذه البلاد
ظروف مستقلة عن ارادتهم . فليست هنالك أية رابطة أو جامعة
تربط وتجمع بينهم وبين الشعب الذي يساكنـــوه ، الا بقية باقية
من رابطة الدين ، دفعتهم الى الذب عن الديار ضد الصليبيـــين
والتتر والمغول ، وجعلتهم يكثرون من بناء المساجد والقصــــور
والبيمارستانات . غير أنهم في معاملتهم الخاصة ، لم يكونوا ليتورعوا
عن أتيان أبشع المنكرات والتعسف ، وارتـكاب اشد الموبقات
والمظالم . يؤذون الناس ، ويهرقون الدماء ، ويصادرون الامـوال
ويفعلون كل شيء ، دون اكتراث بأبسط المبادىء الانسانية (١) .
كان همهم ان يحافظوا على ملكهم . وكل أمير يرى الـكفاءة في
نفسه ليكون يوماً سلطاناً . ولا يحول بينه وبين السلطنة إلا هذا
السلطان الجالس . فلا بد من خلعه ، أو ابعـاده ، أو قتله ، أو
حبسه ، حتى يخلو المـكان له فيجلس فيه بذاته ، او يسوق اليـه
انساناً ضعيفاً ليس له من الأمر شيء ، فيجعل من نفسه وصياً عليه ،
مديراً لشئونه . كانت المؤامرة ، والدس ، والخديعـة ، والرشوة ،
والقوة ، أسساً لا بد منها للوصول الى السلطنة ، وضرب الخصوم

(١) يقول المقريزي في خططه « ج ٢ . ص ٢١٤ » :
« ... وصارت المماليك السلطانية أرذل الناس ، وأدناهم ، وأخسهم
قدراً ، وأشحهم نفساً ، وأجهلهم بأمر الدنيا ، وا كثرهم اعراضاً عن الدين
مافيهـــم الا من هو أزنى من قـــرد ، وألص من فأرة ، وأفسد من
ذئب . لاجرم ان خربت أرض مصر والشام من حيث يصب النيل الى مجرى
الفرات ، بسوء إيالة الحـكام ، وشدة عبث الولاة ، وسوء تصرف أولي الامر ... »

وطبيعي ان وصول الراغب بها اليها يستتبع ، في كثير من الاحيان ، استبدال العناصر الاخرى التي تساهم في تحمل اعباء الحكم . ودولة هذا شأنها ، وهذه طرائقها ، وتلك اهداف المتنافسين فيها، تجعل الشعب في واد وهي في واد آخر . وتجعل مصالح الناس المحكومين ، والاهتمام بها ، امراً لا يعن على بال ، ولا يحظى بالانتباه والتقدير اللازمين . فيعيش الشعب هملا بلا راع ، وان اكثر الرعاة ، ويحيى حياته على سجيتها دون عناية أو رعاية . فلا غرو اذا اختلت أمور الدوله ، واضطرب الامن ، وكثرت الفتن، وسيطر الجهل ، وعم الفقر ، واستشرى الاستهار ، وساد الظلم ، وكثر الايقاع بالناس،وحرياتهم وأموالهم . ولا غرو اذا أهملت الشئون العامة ، واستبعدت الاصلاحات الضرورية غالباً ، وهجر الريف سكانه أحياناً ، وكسدت التجارة والصناعة والزراعة ، في غالب الاوقات، وازدادت الضائقات الاقتصادية ، وتعددت المجاعات ، واستفحل خطبها ، وعظمت ضحاياها ومآسيها (١) .

---

(١) اذا استعرضنا حياة سلاطين دولة المماليك البحرية ، الممتدة بين عامي ٦٤٨ — ٧٨٤هـ، نجد ان سلاطينها الذين بلغوا ٢٥ سلطاناً ، قد انتهت حياتهم على الشكل الآتي :

المتولون أثناء توليهم السلطة	٧
المقتولون بعد العزل والهرب	٤
المعزولون (٢٠ - ٣ قتلوا بعد العزل)	٧
الهاربون (٣ - ١ قتل بعد الهرب)	٢
الذين ماتوا وهم على كرسي السلطنة	٥

كما درس الاستاذ « فيت » تراجم ٢٢٥ موظفاً كبيراً في عصر المماليك، فوجد ان ٨٤ منهم اعدموا ، و ٥ ماتوا في السجن ، و٢ ماتا في الخارج بعد الخروج على السلطان الحاكم ، و١٦ ماتوا في قتال العدو ، و٨٨ ماتوا موتاً طبيعياً اثناء توليهم الوظيفة ، و٦ احيلوا الى التقاعد ، ولم يستطع ان يجمع البيانات الكافية عن ١٦ منهم. « تاريخ المماليك البحرية ص ٢٩٤ » للدكتور علي ابراهيم حسن .

ليس لدينا الآن من التفاصيل الدقيقة عن الوضع الاقتصادي الذي ساد عهد المماليك ومن سبقهم ، ما يسمح لنا بايجاد التعليل الواضح الكافي لقيام هذه الدولة واستمرارها في البقاء طوال تلك المدة ، وبيان التناقضات التي كانت تمزقها وتبعدها عن الاستقرار اللازم . كل ما نعلمه أن أدوات الانتاج كانت بسيطة ، فهي في الريف لاتعدو المألوف من المحاريث اليدوية واوائل الزراعة الاخرى البسيطة . وفي المدينة يسود الانتاج الحرفي مع أدواته البسيطة ، وتمركزه الضعيف ، ورأسماله القليل . ويستتبع هذا النوع من الأدوات قيام طبقات اجتماعية منسجمة معه . فجماهير الفلاحين يستثمرها النظام الاقطاعي . وجماهير الشغيلة في المدن يستثمرها أرباب الصنائع والمهن والتجار الكبار ، والمرابون ، وارباب الدولة . ان طبيعة نظام الحرف القائم عن التبعثر ، والتباعد ، وضعف القوى الانتاجية ، وقلة اليد العاملة المتجمعة في المصنع الواحد ، وعدم انتشار الوعي بين الجماهير ، وبقاءها مبعثرة القوى ، مشتة الارادة، تبعاً لتبعثر القوى الانتاجية ، لا يخلق قوة نضالية موحدة فعالة امام المستثمرين . واذا وجدت تحت تأثير الظروف المنيفة ، فلا يعدو اثرها احداث هزة عابرة ، او استبدال وجه بوجه ، او اسم باسم ، أو حكومة بحكومة . أما الاستثمار باشكاله التي تتفق والمرحلة الاقتصادية المعينة ، فيبقى كما كان ، ويبقى المجتمع عاجزاً عن الانتقال من مرحلة الاقطاع الي مرحلة الرأسمالية مثلا . فاذا لم تخلق تلك القوة النضالية الموحدة ، فقد يسود اليأس النفوس ، وتضعف الروح الثورية العامة ، ويكثر انطواء الانسان على نفسه،

فلا يمتد تفكيره الى ابعد منها : وقد يستسلم للامور الغيبية ،واجداً فيها خير عزاء عن شقائه المادي في هذا العالم الفاني . وهـــذا الوضع هو الذي يفسر لنا احياناً كثيرة ، سر بقاء الحكـــومات العاتية زمناً طويلا ، وعدم تأثر الجماهير بموت هـذا السلطان أو قتل ذلك الوزير ، أو عزل هذا الوالي .

• • •

أول مايبده القارىء لدى قراءته الصفحتين الاوليين من مدخل الكتاب ، هذه الروح العلمية التي يأخذ المقريزي نفسه بها ، وتلك الاسس المادية التي يعتمدها في رسالته . فهو يأخذ بمبدأ السببية ، ويتنكر لمبدأ القدريــة . فالمجاعات وأمثالها ، ليست شيئاً مفروضاً على الانسان من علٍ ، ينزل بأمر ، ويرتفع بامر . كما انها ليست ناجمة عن جهل الطبيعة وعماها، دون ان يكون للانسان نصيب بها . بل هي ظاهرات مادية اجتماعيــة ، لم تلازم البشر دائماً ، ولكنها تقع آناً ، وتنقطــع آناً آخر . تقع عنــدما تجتمع أسبابها ودواعيها ، وتنقطع عندما تنتهي تلك المسببات والدواعي . ان كل شيء خاضع للتطور ، يولد وينمو ويموت . تتجمع أسباب كافية لخلق حادث فيخلق ويتطور ، ثم تتجمع أسباب تلاشيه فينحل ويندثر . فـ « ظن الناس ان هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ، ولا مر في زمن شبهها » ، وقولهم انه « لا يمكن زوالها ، ولا يكون أبداً عن الخلق انفصالها » لايقومان على أسس صحيحة . واعتقادهم هذا خاطيء من اساسه ، لجهلهم ان « تلك الحـــوادث عوارض لها أسبابها ، ولغفلتهم عن معرفة تلك الاسباب . » فاذا تأملنا الحادث من بدايته الى نهايته ، وعرفناه من

أوله الى غايته ، عرفنا ان ليس بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد » . وبعد ان يعد بكشف تلك الاسباب ، وبيان دواعي تمادي هذا المصاب الشنيع بالبلاد والعباد ، يعد أيضاً بوصف العلاج ، وما يزيل هذا الداء ، ويرفع البلاء . « فالامور كلها ، قلها وجلها ، اذا عرفت أسبابها ، سهل على الخبير صلاحها » .

هذه الروح العلمية ، وهذه القاعدة العلمية العامة ، تلازم المقريزي في تفاصيل كتابه ، مما يجعل له قيمة علميـــة كبيرة ، طالما بقيت مغمورة ، وظلت مجهولة من القراء العرب .

يبدأ المقريزي بسرد المجاعات التي انتابت مصر قبل الاسلام وبعد نشوئه . فيذكر قرابة ستاً وعشرين مجاعة ، وقع ست منها قبل الاسلام وعشرون بعده ، حتى تاريخ ترتيب هذه المقالة الواقع في ليلة من ليالي المحرم من عام ثمان وثمانمائة هجرية . ولا شك ان المقريزي لا يذكر تلك المجاعات على سبيل الحصر . فهناك مجاعات اخرى لم تذكر ؛ كما انه لا يجعل غايته من ذكر المجاعة دقة الوصف ، والاطناب فيه ، بل يهتم بالانتقال من المجاعات الى تسقّط أسبابها ، ولا سيما الاخيرة منها ، الى ذكر العلاج الذي يكشف غم الناس ، ويرفع البلاء عنهم .

فاذا انتقل الى تعدد الاسباب حصرها فيما يلي :

١ : ــ الآفات السماوية . كقصور النيل بمصر ، وعــــدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز ؛ أو آفة سماوية تصيب الغلال من سمائم تحرقها ، وارياح تهيفها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك .

صحيح ان هذا السبب اساسي . فهو مبعث الضيق والضنك والعسر. وقد يعظم الامر حتى تعم المجاعات البلاد ، وتكثر المآسي والفواجع . ولكنه سبب ، وان عظم خطبه ، فبوسع الحكومة الحازمة التي يهمها أمر العباد ، ان تبذل المساعي الجبارة ، فقد تخفف من المآسي ، وقد تحد من زمن المجاعة وسلطانها ، وقد تتلافى المجاعة كلها بما تهيئه من قمح مخزون لمثل هذا اليوم ، او تستورد المواد الغذائية من الاقاليم المجاورة او البعيدة . وهي امور كلها ممكنة اذا صحّت الارادة ، وصدق العزم . او لم يكن قصور النيل سبباً مباشراً للغلاء الذي وقع آخر أيام الدولة الاخشيدية؟ فلما دخل جوهر الصقلي بعساكر المعز لدين الله ، نظر في امر الاسعار ، فضرب جماعة من الطحانين ، وطيف بهم ، وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، وتقدم الا تباع الغلات الاهناك فقط ، ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة ، فكان لا يخرج قدح قمح الا ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب ... ص ١٣ » . فهذا التدبير على بساطته ، سهّل عسرة الناس بعض الشيء ، ورد عنهم كثيراً من مآسي الفاقة .

او لم يقصُر النيل في عام ثمان وتسعين وثلاثمائة ؟ حتى عظم الامر على الناس ، ونال الجوع منهم ، فاندفعوا الى الحاكم بامر الله يستغيثون به ، ويسألونه الا يهمل امرهم ، مما دفعه الى ركوب الحزم ، بعد طول الغفلة ، ودعاه الى تهديد من يخفي الغلة ، فلما عاد في آخر النهار « لم يبق احد من اهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته او منزله ، وشوّنها في الطرقات ، وبلغت

اجرة الحمار في حمل النقلة الواحدة ديناراً ، فامتلأت عيون الناس وشبعت نفوسهم ، وأمر الحاكم بما يحتاج اليه في كل يـوم ... فانحل السعر وارتفع الضرر ص « ١٦ - ١٧ » .

او لم يبخل النيل على اهله في ايام المستنصر ؟ او لم يقع الغلاء الشنيع الذكر ؟ فتعطلت الاحوال ، واختل الامن ، وعدم الزارعون ، وانتشر الوباء ، واستولى الجوع ، واكلت الكلاب والقطـــط . واختطف الانسان من الطـــرقات ليؤكل ، وكثر الموتان ، واكل الناس بغلة الوزير . فلما شنق بعض العامة فيها ، لم يتورع الناس عن أكلهم تحت ظلام الليل . او لم يدفع الجوع امرأة الى بيـع عقدها الثمين بشيء من الدقيق ، ولم يبق لها النهّابة منه غير قرص واحد ، فأتت قصر السلطان ، وخطبت الناس في هذه الحال التي جعلت قرص الخبز يقوّم عليها بألف دينار ، مما جعل السلطـان يتنبه الى خطورة الامر ، ويأخذ بالحزم . فما ضرب عنق واحد من المحتكرين ، واعقبه بآخر ، حتى صاح تجار الحبوب والارواح: « ايها الامير في بعض ماجرى كفاية . ونحن نخرج الغلة ، وندير الطواحين ، ونعمر الاسواق بالخبز ، ونرخص الاسعار على الناس » «ص ٢٥ - ٢٦» ، فأجابهم بعد الضراعة ، ووفوا بالشرط ، وانكشفت الشدة عن الناس ، وانحلت الكربة .

فالآفات الطبيعية اذن لم تكن وحدها سبباً للمجاعات والشدة التي حلت بالناس . بل هنالك احتكار القوت ، وتلاعب المحتكرين به ، في غفلة من اولياء الامر . بل هنالك مساهمة الدولة نفسها باحتكار المواد الغذائية ، ومنع الناس من الوصول اليها الا بأغلى

الايمان . كان الامراء تجاراً يريدون الثروة . واحتكار القوت اكبر معين على الوصول اليها . وكان السلطان تاجراً ، فهو يحتكر للتجارة، وللضغط السياسي على الشعب عند الحاجة . كان هنالك اذن سوء تدبير ، واستثمار بشع ، وتقاعس عن الاهتمام بشئـــون الرعية ، وضعف في الادارة ... وهي امور لا تقل خطورة عن الآفات الطبيعية ، بل وربما فاقتها كثيراً بشرورها .

٢ ـ شراء المناصب والمراكز الحكومية بالمال ، كولاية الخطط السلطانية، والمناصب الدينية ، من وزارة وقضاء ونيابة الاقاليم وولاية الحسبة . واذا عرفنا ان المقريزي تولى كثيراً من الشئون العامـة ، ولاسيما امور الحسبة في القاهرة ، اكثر من مرة ، أولها من عام ٨٠١ الى عام ٨٠٢، فاكتسب خبرة وافية، وتعرف اكثر الى بواطن الامور، أدركنا عظم اطلاعه ، وسعة معرفته عندما يكتب في مثل هذهالامور. كان السلطان بحاجة دائمة الى المال، بحاجة الىعصب الملك القائم علىالقوة والدسيسة وكسب الانصار . وهو بحاجة اليه مناقرب الطرق وأيسرها. وخير وسيلة هي « تلزيم » المناصب الادارية الكبرى لمن يقدر على الدفع ، بغض النظر عن الجدارة والاهلية . اما هدف طالب المركز فهو كهدف عارضـه : التجارة والكسب . فاذا دفع « الملتزم » مبلغاً من المـال فانما يدفعه املا بجني اضعافه . مما جعـــل المناصب الحكومية الخطيرة والصغيرة بين ايدي من لا خلاق لهـم ، ولا جدارةلديهم. همهم الكسب وتحصيل الامـوال ليدفعوا ماعليهم تجاه السلطان اولا، وليسدوا حاجاتهم منه ثانياً . فتزداد الضرائب ، ويكـثر من انواعها ، وتصادر الاموال ، ويشتد الاكراه والبغي ، ولابأس من اتــــلاف الانفس، واراقة الدماء ، واسترقاق الناس ، مادامت الغاية تبررالواسطة.

ولما كان بقاء الملتزم في التزامه لايخضع لقانون او نظام ، وانما هو تفاعل مع رضاء وغضب السلطان والاسياد ، وقد يعزل اليوم قبل الغد ، ويقصى عن عمله قبل ان يكون استرد امواله ، لذلك كان يحمل نفسية الجشع الذين يريد ملأ خزائنه بأسرع وقت ممكن ، وبأية وسيلة كانت .

هذه الحال من الادارة لاتفسح اي مجال امام تقدم التجارة والصناعة والزراعة . بل انها تفتح طريق الخراب والبوار امامها سريعاً . مما دفع اهل الريف كثيراً الى هجرة الارض ، دفعاً للمغارم ، وخلاصاً من المظالم . فتتقلص المساحات المزروعة ، وتقل العناية بما زرع منها ، ويؤدي ذلك الى قلة المنتجات الزراعية ، وارتفاع اسعار الموجود منها ، وبالتالي ، تحدث الضائقات الاقتصادية التي قد تؤدي الى المجاعات .

ويضيف المقريزي سبباً آخر لبوار الزراعة ، هو زيادة استثمار الفلاحين عن طريق رفع بدل ايجار الاراضي الزراعية . والاستمرار في زيادة البدل في كل عام حتى بلغت اجور الفدان عشرة امثاله في بعض الاحايين . لذلك كان الفلاح يغدو امام نفقة انتاج عالية . فهو عليه ان يدفع اجوراً مرتفعة للارض ، وعليه ان يبتاع البذار غالياً ، وان يزيد من نفقات الحرث والبذر والحصاد والرجاد والدراس . اضف الى ذلك زيادة الاضطهاد ، وكثرة مصادرة الاموال ، فزادت هجرة سكان الريف ، واتسع نطاق الارض البور ، وتهدم الكثير من القرى ، ومات مئات ألوف الفلاحين ، وندرت اليد العاملة في الريف ، وقلت الحيوانات الزراعية ، مما زاد في تفاقم امر الغلال ، وارتفاع الاسعار ،

وانتشار المجاعات والاوبئة .

٣ : ـ العامل النقدي : ـ لقد ذهب المقريزي الى ان النقد هو شيء أساسي في حياة المجتمعات ، يتخذ اساساً للتعبير عن ثمن المبيعات وقيم الاعمال . وهو يعتقد ان النقد المدني من ذهب وفضة انما لازم الانسان منذ قديم الاجيال ، وفي سائر البلدان . « فلا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن امة من الامم ، ولا طائفة من طوائف البشر ، انهم اتخذوا في قديم الزمان ولا حديثه نقداً غيرهما » . ولم يلبث أن دفعه اعتقاده هذا الى الاخذ بان آدم هو أول من ضرب الدينار والدرهم ، وانه قال لا تصلح المعيشة الا بهما .

أخذ المقريزي « بصنمية » النقد . فالذهب والفضة عبارة عن قوة عظيمة ، لها سلطانها على الناس . ان كل شيء يشترى بالنقد . فلم لا نعتقد بان القدرة على شراء كل شيء هي خاصة طبيعية من خواص الذهب ؟ ومن هنا تأتت ضرورته للمجتمعات ، ولهذا عرفته كافة المجتمعات منذ قديم الزمان .

لم يفطن المقريزي الى ان النقد شيء عارض لم يلازم الانسان منذ ظهوره . فقد باع الانسان قديماً واشترى ، دون وساطة النقد ، باتباعه المقايضة . كما انه لم يفطن الى ان النقد وسيط في عمليه البيع والشراء ، يقضي على محاذير المقايضة ، ويسهل عمليات التبادل نظراً لما يتمتع به من خصائص . فهو مقياس للقيمة ، ووسيلة التبادل ، ووسيلة التجميع ، ووسيلة الدفع ... ولم يفطن ايضاً الى ان المعادن الثمينة لم تتخذ أساساً للنقد الا بعد زمن

طويل ، وبعد ان اكتشف الانسان فيها خصائص هامة من حيث المظهر ، والندرة ، والبقاء، والتجانس ، والتجزئة المادية والاقتصادية .

ولكن الشيء الهام الذي توصل اليه المقريزي في كتابه ، هو الأثر العظيم الذي يتركه النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية : فهو يمكن ان يكون عامل اضطراب كما يمكن أن يكون عامل استقرار . فعندما شكا المجتمع المصري في مجاعاته الاخيرة ، نزوع الاسعار ، وغلاء المبيعات وقيم الأعمال ، ونجمت عن ذلك الضائقات الاقتصادية العنيفة ، والهزات الاجتماعية الهائلة ، لم يكن ارتفاع الأسعار السبب الأساسي في ذلك ، بل كان الارتفاع نتيجة لسبب آخر هو كثرة النقد المتداول ، ورواج الفلوس النحاسية خاصة . « فاذن ليس بالناس غلاء . انما نزل بهم سوء التدبير من الحكام » ، نتيجة استثمارهم العباد ، وتلاعبهم بنقدهم ، وضربهم الفلوس بكثرة الى درجة أصبحت معها النقد الرائج الوحيد في التعامل تقريباً . لاشك أن المقريزي لم ينكر عامل الندرة في ارتفاع الاسعار . فقد أورد أثر هذا العامل بكل وضوح . اذ عندما تقل كمية منتوج بسبب ما ترتفع أسعاره . ولكن هذا لايكفي لحدوث تلك المجاعات الهائلة التي نكبت بها مصر أخيراً . وليس ارتفاع الاسعار دائماً نتيجة الندرة وقلة العرض وكثرة الطلب ، بل قد يحدث رغم وفرة المواد المطلوبة ، عندما نزيد النقد المتداول كثيراً ، أو نتلاعب بكمية المعدن فيه ، أو نستبدل المعدن الثمين بمعدن رخيص نعطيه قيمة اسمية تعلو قيمته التجارية كثيراً ، كما كان شأن الفلوس .

يقول المقريزي ان مصر لم تعرف نقداً لها غير الذهب خاصة

في الجاهلية والاسلام . وكانت الفضة تستخدم للحلي والأواني ، ولا يضرب منها الا الشيء البسيط ليكـون مساعـــداً للذهب في المعاملات البسيطة . فلما كانت أيام الحاكم بـأمر الله ، وانتشرت الدراهم القطع التي فقدت جزءاً منها ، والدراهم المزايدة التي تزيـد الدراهم الجيدة حجماً لاوزناً ، عمد الحاكم الى نهب اموال الشعب، فألغى الدراهم القديمة ، واستبدلها بدراهم جديدة يساوى واحدها اربعة من دراهم القطع والمزايدة ، وأصبح الدينار الذهبي يساوي ١٨ درهماً جديداً بدلاً من ٣٤ درهماً قديماً . وما زال استثمار الناس عن هذه الطريق يتوالى حتى أصبح درهم الـكامل بن العـــادل مزيجاً من فضة ونحاس بنسبة ثلثين الى ثلث ، ويساوي ٤٨ فلساً .

أما النقد الفلوس فلم يعرفه الناس قبلُ لصغار شأنـــه . ولم يضرب في مصر الا في زمن الـكامل الأيـــوبي لسبب أورده المقريزي . فـكان ضربه بغية تسهيل معاملات الناس في المبيعـات الصغيرة التي تبلـغ قيمتها درهماً أو جزءاً من الدرهم . لذلك كانت كمياته ضئيلة وليست له منزلة النقد الثمين .

غير أن الدولة التي كانت في شبه عزلة عن الشعب ، وهانت عليها المقاييس والإعتبارات ، وأصبح ضعفها وعجزهـا يدفعها الى الناس المال من أيسر الطرق وأسرعها ، أخذت توالي هجومها على أموال الشعب حيناً بعد حين . ولم يلبث بعض العمال ، بعد عـام ٦٥٠ هـ ، أن سول لأرباب الدولة حب الفائدة ، والتمس ضمان ضرب الفلوس لقاء مال يلتزمه . فما اسرع ما أجيب الى طلبه . وأخذت دور الضرب بالاكثار من الفلوس ، وأصبـح كل درهم

يساوي ٢٤ فلساً بدلاً من ٤٨ فلساً. فاضطربت أحوال الناس ، وثقل الامر عليهم . ولم يلبثوا أن أزعنوا للأمر بعد فقد كل امرء نصف ثروته بجرة قلم .

ثم اشتدت وطأة الاستثمار في عهد كتبغا ووزيره فخر الدين، واتسع تلزيم اعمال الدولة لقاء البراطيل من الولاة والمحتسبين والقضاة والعمال ، ولقاء الحميات وغيرها . واسترسل في ضرب الفلوس حتى راجت وغلبت على غيرها . وتوالى انهيار قيمتها ، وارتفاع اسعار البضائع حتى أصبح رطلها ، وزناً ، يساوي درهمين قيمة . مما جعل أمر عدها في المعاملات شاقاً عسيراً فأصبح النقد يوزن ولا يعد . وهذه أول مرة يخسر النقد فيها صفة العد ليصبح محلا للوزن .

إلام يؤدي الاشتطاط في ضرب الفلوس ؟ كانت الفلوس تحمل قيمة اسمية تزيد كثيراً على قيمتها التجارية كمعدن نحاسي. فأدى الاكثار منها الى تضخم نقدي ، أشبه بالتضخم النقدي الذي نشاهده اليوم عندما تكثر الدولة من اصدار الورق النقدي ذي القيمة الاعتبارية . ولما كان النقد في اساسه عبارة عن وسيط بين بضاعتين تكونان محل التبادل ، وكانت زيادة البضائع في المجتمع تتطلب مبدئياً زيادة مماثلة في النقد ، وكان اللجوء الى الاكثار من النقد ، مع ابقاء كميات السلع على حالها أو مع إنقاصها ، يؤدي الى ايجاد قيم اصطناعية لا واقع لها ، فمن الطبيعي أن يعاد تقسيم النقود على كميات البضائع القائمة ، مما يجعل سعر البضاعة يزيد بالنقد ، أي تهبط قيمة النقد ، وترتفع اسعار البضائع .

فالتضخم النقدي ، يؤدي قبل كل شيء ، الى ارتفاع اثمان السلع بصورة عامة ، ويؤدي هذا الارتفاع الى هبوط قوة الشغيلة الشرائية . لان الاجور تبقى مستقرة مدة من الزمن ، ثم تأخذ بالارتفاع البطيء شيئاً فشيئاً نتيجة نضال الشغيلة اليومي المرير . بينما تكون اسعار المواد الضرورية للعيش سريعة الارتفاع . مما يجبر الشغيلة على العيش في ضنك وبؤس . وكذلك يكون أمر أصحاب الدخل المحدود من موظفين ، ومعانين حكومياً ورجال فكر . فهم يستمرون على قبض الدخل ذاته تقريباً ، ولكن الاسعار تسابق الريح في ارتفاعها فيصبحون ضحية التضخم النقدي ايضاً .

أما المستفيد من التضخم وارتفاع الاسعار فهو الدولة . اذ كلما هبطت قيمة النقد ، خفت قيمة وفاء ديونها (ثمن مشتريات ورواتب ...) ، وتكثر كذلك وارداتها من الضرائب بسبب ازدياد الدخل الاسمى وغيره . كما يستفيد من التضخم الصناعيون والتجار ، لجمعهم أرباحاً عظيمة في عهود ارتفاع الاسعار ،ولتحويلهم هذه الاموال النقدية ، غالباً ، الى اموال عينية تقيهم شر هبوط النقد السريع .

أما المقريزي فعندما يدرس أثر ارتفاع الاسعار في الناس يقسمهم الى سبعة أقسام . فالقسم الاول هم أهل الدولة الذين تكثر أموالهم لزيادة خراج الارض وغيره ، وفي رأيه أن هذه الزيادة تبقى صورية لاحقيقية . فاذا قيس ما يتحصل بالذهب ، وجدنا أن الاموال الناجمه عن ارتفاع الاسعار ، على كثرتها ، هي دون الاموال السابقة للارتفاع من حيث القوة الشرائية. لذلك فهم لا يستفيدون

من الزيادة الا في الظاهر .

والقسم الثاني : هم مياسير التجار واولو النعمة والترف ، فهم استفادوا من ارتفاع الاسعار . ولكن الاستفادة تبقى صورية لا حقيقية . لأن النفقات تزيد أيضاً وقد يخسرون . ولكنه غاب عن بال المقريزي أن مخزون التجار كان بسعر يقل كثيراً عن سعره عند حدوث ارتفاع الاسعار . فهم يحققون أرباحاً طائلة دون أن يتحرك المخزون . ثم تتوالى الارباح عند تجديده أيضاً مادام ارتفاع الاسعار مستمراً ، وكلما كان التجديد سريعاً عظمت الارباح .

والقسم الثالث : أي متوسطو الحال من التجار ، وأصحاب المعايش وهم السوقة ، فهم يعيشون مما يتحصل لهم من الربح . ينفقون ما يغنمونه . فليس لهم ولا عليهم .

والقسم الرابع : هم أصحاب الفلاحة والحرث . وفيهم فئات: فئة العمال الزراعيين والفقراء ومن لا أرض له ، او يتصرف بارض صغيرة ، فقد هلك معظهم من شدة السنين ، وأما المتصرفون بالاراضي الواسعة ، فقد اغتنوا ، وفيهم من عظمت ثروته .

والقسم الخامس : الفقهاء وطلاب العلم (رجال الفكر) ، وصغار الموظفين ، والكثير من أجناد الحلقة ، ومن يعيش من الأعطيات السلطانية ، فقد ساءت حالهم ، وعظم بؤسهم ، واشتدت مسغبتهم ، فهم ما بين ميت أو مشتهي الموت .

والقسم السادس : هم أصحاب الصنائع وأرباب المهن . ويحشر المقريزي بينهم الاجراء ، والحمالين ، والخدم ، والسواس ، والفعلة ، فقد تضاعف أجرهم كثيراً ، الا انه لم يبق منهم الا القليل لموت

اكثرهم . ونحن لا نوافق المقريزي على حشر الاجراء والحمالين والخدم والسواس والفعلة بين ارباب الصناعة والمهن . فهنالك فارق كبير بين الاوضاع المادية لكل من الطرفين . فبينما يكون نتاج الصناعة لأصحاب الصنائع والمهن ، ويملكون وسائل انتاجهم ذات القيمة النسبية ، نرى الآخرين يعيشون من بيع قوة عملهم . وهو بيع لايدر عليهم الارباح التي يتصورها المقريزي .

واذا كان صحيحاً ما ذهب اليه من تضاعف اجر المذكورين كثيراً ، فان عامل الندرة هو الذي يفسر الزيادة في الاجور . فقد هلك معظمهم ، ولم يبق الا القليل منهم . مما يجعل الطلب عليهم كبيراً ويكون العرض قليلا فترتفع الاجور .

أما القسم السابع : فهم أهل الخصاصة والمسكنة الذين لا يملكون شيئاً فقد فني معظمهم جوعاً ، وبرداً ، ولم يبق منهم الا اقل من القليل .

. . .

هكذا يتبين لنا أن المقريزي كان على حد علمنا اول كاتب عربي انتبه الى اثر النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وأول من أرجع أسباب بعض الهزات الاقتصادية والمجاعات واضطراب الاسعار الى عامل النقد . ومهما كانت الشوائب التي تنال من نظريته فلا شك أنه فتح باباً جديداً في الحياة الاقتصادية . وساهم في وضع أسس النظرية الكمية في النقد . وهي نظرية لاتناقش صحتها أو خطلها الآن . ولكننا نقول بان كثيراً من العلماء اخذوا بها وتناقلوها جيلا بعد جيل ، وأدخلوا عليها جملة في التحسينات والاضافات حتى انتهت الى الشكل الذي صاغها فيه العالم « فيشر »

عام ١٩١١ . ذلك أن كل مبادلة اقتصادية تشتمل على عنصرين هي البضاعة والنقد . فاذا حدثت حركة عامة في الاسعار بين تاريخين معينين ، لم يطرأ فيها على كميات البضائع كبير تغيير ، فتكون تلك الحركة متأتية عن اختلاف كميات النقد . فاذا رمزنا الى السعر بحرف « ع » ، والى النقد بحرف « ن » ، والى كمية المعاملات بحرف « ك » ، كان السعر :

$$ع = \frac{ن}{ك} .$$

واذا أخذنا سرعة النقد « س » بعين الاعتبار ، وكذلك النقود الفرعية من شيك وحساب جار وغيره ورمزنا اليه بالحرف نَ ، والى سرعته بالحرف سَ ، كان السعر :

$$ع = \frac{ن س \times نَ سَ}{ك}$$

فاذا بقي عدد المعاملات ثابتاً او تغير قليلا ، وازداد السعر كثيراً ، فان الزيادة المذكورة تكون متأتية عن زيادة النقد . والعكس بالعكس . وقد انتهى المقريزي الى النتيجة الاولى البسيطة عندما ارجع ارتفاع الاسعار الشديد الى الزيادة الهائلة في كمية النقد الفلوس .

والى جانب هذا الكشف الهام الذي وفق المقريزي اليه ، نجده يقترب كثيراً من كشف آخر هو تحسسه بقانون « غره شام » القائل : ان النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول . ولكن هذا التحسس يبقى مبهماً ، دون ان ينكشف له تماماً . فهو يقول : « كثرت الفلوس بايدي الناس كثرة بالغة ، وراجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد . وقلت الدراهم لسببين :

أحدها عدم ضربها البتة ، والثاني سبك ما بأيدي الناس منهـــا لاتخاذه حلياً » . فعندما اخذت الفلوس بالنزول الى التـــداول ، تراجعت الدراهم التي تعتبر نقداً جيداً بالنسبة الى الفلوس ، وطردت من التداول شيئاً فشيئاً ، حتى راجت الفـــلوس وغلبت ، وآثر الناس صياغة ما تجمع لديهم من الدراهم ، نتيجة طردها من التداول ، على ارجاعها الى السوق .

* * *

ترى ما هو الفارق بين مجاعات المقريزي وبين الازمات الاقتصاديـة التي عرفنا بعضها في أزمان حديثة مختلفة ؟

ليست الازمات غير ظاهرات اقتصادية ملازمة للنظام الرأسمـالي . أخذت بالشدة والاتساع والعمق في المرحلة الامبريالية (الاستعمار) الحديثة . فبعد ان توطدت الصناعة الرأسماليـة ، وانتشرت الآلة ، وازداد تمركز الانتاج ورأس المال ، ونشأت الارتباطات الواسعة بين العديد من المؤسسات الانتاجية ، ونشأت السوق العالمية ، وتوطـد الاحتكار ، اصبحنا نشعر بين وقت وآخر بهزات اقتصادية عنيفة ، واسعة ، عميقة ، تبدأ بهبوط الاسعار ، وتوقف النشاط الاقتصادي عن الصعود في مسيره ، وانحداره هابطاً حتى يبلغ اخفض نقطـة تنتهي معها دورة الازمة ، ثم يعود النشاط الاقتصادي من جديد . لهذا فنحن لا نستطيع اطلاق تعبير الازمة على الهزات الاقتصاديـة او المجاعات التي تكلم عن امثالها المقريزي ، في بلد يعيش في نظـــم اقطاعية ، او شبه اقطاعية او حرفية ، وما يزال انتاجه بسيطاً ، طبيعياً او اقرب الى الطبيعي ، ولا يعرف من ادوات الانتاج وتمركز رؤوس الاموال الا شيئاً بسيطاً جداً . لذلك كانت ظـواهر الازمة تختلف

تمام الاختلاف عن ظواهر المجاعة وان اتفقتا في بعض الامور .

فالازمة يرافقها انخفاض اسعار عام ، شامل لمختلف السلع تقريباً، بينما نجد في المجاعات ارتفاعاً عنيفاً قوياً في اسعار بعض السلع التي ترتبط ارتباطاً قوياً بتأمين العيش الضروري للانسان من مأكل وملبس وعلاج ... اما اسعار الكماليات والحاجات الاخرى فتهبط هبوطاً عنيفاً ايضاً . وفي الازمة يشل الانتاج لرخص الاسعار ، وضعف القوة الشرائية عند الجماهير ، وفيض السلع النسبي . اما في المجاعة فيتوقف الانتاج تقريباً بسبب شدة الغلاء ، وضعف القوة الشرائية عند الجماهير ، وندرة السلع الضرورية للعيش . وتمظم خسائر الشركات والمؤسسات في الازمة ، وتوجه ضربة موجعة للمحتكرين . اما في المجاعات فيصبح محتكرو الاشياء الضرورية للحياة اسياد الموقف ، ويجنون ارباحاً هائلة على حساب بؤس الجماهير . وينتشر الجوع في الازمة بين جماهير العمال رغم رخص الاسعار الهائل ، وفيض الانتاج النسبي ، لان هذه الجماهير لا تملك القوة الشرائية اللازمة لابتياع تلك المواد المكدسة في المخازن. ولكن نطاق الجوع في المجاعات اعظم اتساعاً واشمل . ولا تجد غالبية الناس ما تحتاجه ، على فرض تمتعها بقوة شرائية عظيمة ، نظراً لقلة العرض وكثرة الطلب . واخيراً فان الازمة كثيراً ما تنتقل من قطر الى قطر . ومن قارة الى قارة . نظراً لتشابك العلاقات الاقتصادية في مرحلة الاحتكار خاصة ، كما كان شأن أزمة عام ١٩٢٩ وغيرها ، اما المجاعة فقد تنحصر في قطر واحد أو بلد واحد . ثم ان علاج الازمات اصبح أمراً مستعصياً تقريباً ولا

يجد لها حلا الا باثارة الحروب العالمية ، كما حدث لأزمةعام ١٩١٣، وعام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، ولن يقضى عليها نهائياًالا بالقضاء على النظام الرأسمالي الذي أوجدها . اما المجاعات فيمكن علاجها بتأمين المواد اللازمة ، تحت تأثير قانون العرض والطلب ، ولا سيما في هذه الايام التي ارتقت فيها وسائل المواصلات والنقل كثيراً .

..

هذه نظرة عاجلة تلقى على المقريزي في « اغاثة الامة بكشف الغمة » . وهي نظرة لا تضع النقاط الواضحة على الحروف الواضحة ، بل تفتح الباب للنقاش والعمل حتى تكون هنالك دراسة اعمق واشمل في مستقبل قريب ، فنستطيع وفاء بعض الحق لكاتبنا ؛ والقيام ببعض الواجب تجاه جماهيرنا العربية .

واننا لنتقدم بالشكر الى الاستاذ عبد النافع طلسيات الذي انكب على تدقيق هذا الكتاب ، وضبط مفرداته ، مستعيناً بجهوده وبجهود من سبقه ، حتى خرج على هذا النحو الذي يراه القاريء . ولا بد من الاشارة الى ان استاذنا الكريم أحب ان يعرض قول المقريزي كما ورد في الاصل ، ولو كان متضمناً بعض الاخطاء اللغوية في النحو والصرف وهو شيء معروف في اسلوب المقريزي ، وذلك سعياً وراء الامانة ، ونشداناً للصدق في العرض .

كما نتقدم بالشكر الى دار ابن الوليد التي اخرجت هذا الكتاب بالذات في هذا الظرف التاريخي الذي يمر به العالم نتيجة اقدام الاستعمار على اعتبار مصر الشقيقة « مجرمة » لممارستها حقاً من حقوق سيادتها . اذ أممت قناة السويس لتجتث بعض جذور الاستعمار ، ولتؤمن الاموال المصرية

الازمة لتمويل السد العالي الذي « يروض » النيل ، ويخضعه لارادة الانسان ، عن طريق « الخزن المستمر للمياه » ، فينتظم الري مهما كان الوضع الذي يكون النيل عليه ، سواء اكان شحيحاً ضحلا ، او فائضاً الى درجة التهديد باحداث الكوارث الخطيرة . فتتسع الاراضي المروية والمزروعة ، وتتوفر القوى الكهربائية الرخيصة ، فيزيد الانتاج الزراعي والصناعي ، وتزدهر التجارة ، ويرتفع مستوى حياة الجماهير . وبذلك يقضي على سبب من اسباب المجاعات التي حدثنا المقريزي عنها ، وعن قتلها الملايين العديدة خلال العصور . كما تهيأ الاسباب الحاسمة لبناء مصر جديدة :

جديدة بحريتها الكامله ، وصناعتها الجبارة ، وجماهيرها التي تخلق كل شيء . ويخلق كل شيء لها (١) .

بدر الدين السباعي

(١) تأسف لوقوع بعض الاخطاء المطبعية التي لن تغفل عين القارىء عنها ، ونحب التنويه الى خطيئة تاريخية وردت في الصفحة « هـ » :

« وامتد حكم الثانية مائة وثلاثين عاماً ... والصواب مائة وتسعاً وثلاثين عاماً ...

المقريزي

اغاثة الأمة بكشف الغمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم . الحمد لله مصرّف الأمور بحكمته ، ومجريها كيف يشاء بقدرته ، أنعم على قوم فأوقفهم على ماخفي من بديع صنعته ، ووفقهم لاتّباع ما درس من شريعته ، وآتاهم بيانا وحكما ، وألهمهم معارف وعلما ، وأيدهم في أقوالهم ، وسددهم في أفعالهم ، حتى بينوا للناس أسباب مانزل من المحن ، وعرّفهم كيف الخلاص مما حل بهم من جليل الفتن ؛ وأضل آخرين فأكثروا في الأرض الفساد ، وأملى لهم (١) حتى أهلكوا بطغيانهم العباد والبلاد ، واستدرجهم من حيث لايشعرون ، فهم في ضلالهم يعمهون ، وبباطلهم يفرحون ، ولعباد الله يذلون ، وعن عبادة ربهم يستكبرون .

أحمده حمد عبد عرف قدر أنعُم الله عليه فعجز عن شكرها ، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله ، فاعتمد عليه في تيسير عسرها .

وصلى الله على نبينا محمد الذي هدى الله به العباد ، وأزال بشرعته الجور والفساد ، وعلى آله وأصحابه ، وأوليائه وأحبابه ، صلاة لا ينقطع مددها ولا يحصى عددها .

(١) أمليت له ـ أمهلته (أساس البلاغة)

وبعد فانه لما طال أمد هذا البلاء المبين ، وحل فيه بالخلق أنواع العذاب المهين ، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مر في زمن شبهها؛ وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها ولا يكون أبداً عن الخلق انفصالها ؛ وذلك أنهم قوم لا يفقهون ، وبأسباب الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن روح الله آيسون . ومن تأمل هذا الحادث من بدايته الى نهايته ، وعرفه من أوله الي غايته ، علم ان ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد ، لا أنه كما مر من الغلوات (١) ، وانقضى من السنوات المهلكات ؛ إلا أن ذلك يحتاج الى إيضاح وبيان ، ويقتضي الي شرح وتبيان. فعزمت على ذكر الأسباب التي نشأ منها هذا الأمر الفظيع . وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع . وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء ، مع الالماع بطرف من أسعار هذا الزمن ، وإيراد نبذ مما غبر من الغلاء والمحن . راجيا من الله سبحانه أن يوفق من أسند اليه أمور عباده ، وملكه مقاليد أرضه وبلاده ، الى ما فيه سداد الأمور ، وصلاح الجمهور ، إذ الامور كلها – وجلها – اذا عرفت أسبابها سهل على الخبير صلاحها . وبالله المستعان على كل ما عز وهان ، وهو يقول الحق ويهدى الى سواء السبيل .

---

(١) الصحيح « أغلية » ، ومفرده « غلاء » بفتح الغين ؛ أما « الغلوات » فمفردها « الغلوه » ومعناها « المرة والغاية ، ورميه السهم أبعد ما يقدر عليه » ، وتجمع أيضا على « غلاء » بكسر الغين . (محيط المحيط) .

فصل في ذكر مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة كلية

اعلم أيدك الله بروح منه ، ووفقك الى الفهم عنه ، انه لم تزل الامور السالفة كلما كانت أصعب على من شاهدها ، كانت أظرف عند من سمعها . وكذلك لا تزال الحال المستقبلة تتصور في الوهم خيرا من الحالة الحاضرة . لان ملالة الحالة الحاضرة تزيّن في الوهم الحالة المستقبلة . فلذلك لا يزال الحاضر أبدا منقوصاً حقه، مجحودا قدره . لان القليل من شره يرى كثيراً . اذ القليل من المشاهدة أرسخ من الكثير من الخبر . وإذ مقاساة اليسير من الشدة أشق على النفس من تذكر الكثير مما سلف منها . مثال ذلك شخص أرقته البراغيث ليلة ، فتذكر بذلك ليالي ماضية أرقته فيها حرارة الحمى . فغير ذى شك ان توهم تلك الحمى ، وتـذكر تلك الايام الماضية ، أخف عليه من دبيب البراغيث على جسمه في وقته ذلك . ولا جرم ان هذا الحال وان كان هكذا موقعه في الوقت الحاضر من الحس ، فليس كذلك حكمه في الحقيقة . لانه لا يقدر أحد ان يثبت القول بأن دبيب البراغيث على الجسم ، وقرصها أنكى من حرار الحمى ، وأن السهر في حال الصحة أشـد من السهـر على أسباب المنيّة .

ولما كانت الحالتان هكذا في التمثيل ، وجب علينا ان نسلم للقائلين الذين ضاقوا ذرعاً بحوادث زمنهم على ما زعموه من ان هذه الحوادث صعبة عليهم . ولا نسلم لهم ما جاوزوا به الحد، من ادعائهم انها في المقارنة والقياس أصعب من التي مضت . مثاله لو أن رجلا قام من فراشه وهو بعصر في بعض ايام الشتاء سحراً ،..

وبرز الى رحاب داره ، فرأى الامطار نازلة ، والارض بالماء قد امتلأت ، فقال هذا يوم شديد البرد ، لكان ذلك من قوله غير مردود ولا منكر . لانه قال بما وجه في نفسه ، وبما جرت عادة الناس ان يقولوه . فان عجز عن احتمال ما وصل الى جسمه من البرد ، ورجع الى فراشه فالتحف ، وقال هذا اليوم برده اشد من البرد الواقع ببلاده الروم والترك ، لم تجز هذه المقالة ، وعُدَّ قائلها في الضعف واللين والغرارة (١) بمنزلة بنيات الخدور ، وربات الحجول . بل نخرجه عن لحافه ، ونريه الاطفال وكيف يمرون في تلك المياه ويلعبون بها ، فيعلم اذا رأى ذلك ان الذي أطنب فيه من الشكاية لزمانه ليس لافراط شدة الزمان ، لكنه لضعف صبره وقلة احتماله .

وسأذكر ، ان شاء الله تعالى ، من الغلوات (٢) الماضية ما يتضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن التي نزلت بالناس في هذا الزمان بأضعاف مضاعفة، وان كانت هذه المحنة مشاهدة وتلك خبراً.

واعلم ان المسموع الماضي لا يكون أبداً موقعه من القلوب موقع الموجود الحاضر في شيء من الاشياء ، وان كان الماضي كبيراً والحاضر صغيراً ، لان القليل من المشاهدة أكثر من الكثير بالسماع . والله يؤتي الحكمة من يشاء . ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً ، وما يذكر إلا أولو الالباب . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

(١) الغرارة ـ بفتح الغين ـ التصابي بعد حنكة، والغفلة . (محيط المحيط)

(٢) سنحافظ على هذه الصيغة فيما يلي بغير تعليق . (انظر التعليق على استعمال هذه الكلمة في حاشية سابقة) .

فصل في ايراد ما حل بمصر من الغلوات وحكايات يسيرة من أنباء تلك السنوات

اعلم حاط [1] الله نعمتك وتولى عصمتك ، ان الغلاء والرخاء ما زالا يتعاقبان في عالم الكون والفساد ، منذ برأ الله الخليقة في سائر الاقطار وجميع البلدان والامصار . وقد دون نقلة الاخبار ذلك ، وبسطوا خبره في كتب التاريخ . وعزمي ، ان شاء الله تعالى ، ان افرد كتاباً يتضمن ما حل بهذا النوع الانساني من المحن والكوائن المجيحة [2] ، منذ آدم عليه السلام ، والى هذا الزمن الحاضر . فاني لم أر لاحد في ذلك شيئاً مفرداً . واذكر هنا جليل ما حل بمصر خاصة من الغلاء فقط ، على سبيل الاختصار ، والاضراب عن التطويل والاكثار . فأقول وبالله أستعين فهو المعين : قد ذكر الاستاذ ابراهيم بن وصيف شاه في كتاب أخبار مصر لما قبل الاسلام ، وهو كتاب جليل الفائدة رفيع القدر ، ان اول غلاء وقع بمصر كان في زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان ، واسمه أفروس بن مناوش الذي كان طوفان [3] نوح عليه الصلاة والسلام في زمنه ، على قول ابن هرجيب بن شهلوف . وكان سبب الغلاء ارتفاع الامطار ، وقلة ماء النيل . فعمقت أرحام

(١) معناه حفظ وصان وتعهد . (محيط المحيط) .
(٢) من الجائحة . ج جوائح . وهي الكوارث
(٣) توجد بالقلقشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٢) إشارة الى هذا الملك الفرعوني ، والى ان عهده يوافق زمن الطوفان ،

البهائم ، ووقع الموت فيها لما أراده الله سبحانه وتعالى من هلاك العالم بالطوفان . ثم وقع غلاء في زمن فرعان بن مسور ، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان . وسببه ان الظلم والهرج (١) كثر حتى لم ينكره احد . فاجدبت الارض، وفسدت الزروع . وجاء بعقب ذلك الطوفان ، فهلك الملك فرعان وهو سكران . وهو اول من سمى باسم فرعان (٢) .

ثم وقع غلاء في زمن أتريب (٣) بن مصريم ، ثالث عشر ملوك مصر بعدالطوفان : وكان سببه أن ماء النيل توقف جريه مدةمائة وأربعين سنة . فأكل الناس البهائم حتى فنيت كلها . وصار الملك أتريب ماشياً ، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يبسط كفيه ويقبضهما من الجوع. فلما اشتد الأمر عليه ، وطال احتباس النيل ، وشمل الموت أهل الاقليم ، كتب أتريب الى لاذو بن سام بن نوح عليه السلام بذلك ؛ فكتب لاذو الى أخيه أرفخشذ بن سام فلم يجبه بشيء ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام ، فكتب اليه أتريب يلتمس منه الدعاء برفع ما نزل بأرض مصر ، فأجابه هود عليه السلام : إني أدعو لكم في يوم كذا فانتظروا فيه جرى النيل . فلما كان ذلك اليوم جمع أتريب من بقى بمصر من الرجال والنساء،

(١) الهرج ـ الفتنة (اساس البلاغة)

(٢) في القلقشندي « صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٢ » اشارة الى هذا الملك أيضاً ، والى أولويته في التسمية بهذا الاسم .

[٣] ينسب القلقشندي « صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٨٥ ، ٤١٣ » والمقريزي « المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٧٥ » مدينة أتريب القديمة ،وموضعها شرقي بنها الحالية بالوجه البحري، الى هذا الفرعون .

وهم قليل عددهم ، فدعوا الله تعالى ، وضجوا واستغاثوا اليه . وكان ذلك عند انتصاف النهار في يوم الجمعة . فاجرى الله سبحانه وتعالى النيل في تلك الساعة . الا أنه لم يكن عندهم ما يزرعونه . فأوحى الله سبحانه وتعالى الى هود عليه السلام أن ابعث الى أتريب بمصر أن يأتي لحف جبلها ، وليحفر بمكان كذا . فكتب هود الى أتريب يعلمه . فجمع قومه وحفروا . فاذا عقود قد عقدت بالرصاص ، وتحتها غلال كأنها وضعت حينئذ ، وهي باقية في سنبلها لم تدرس . فمكثوا ثمانية شهور في نقلها . وزرعوا منها وتقوتوا نحو خمس سنين . فأخبره أخوه صابر بن مصريم ان اولاد قابيل بن آدم عليه السلام لما انتشروا في الارض وملكوها ، علموا أن حادثة تحدث في الأرض ، فبنوا هذا البناء ، ووضعوا فيه هذه الغلال . فزرعت مصر وأخصبت حتى بيع كل أردب بدانق [1] ، ودام الرخاء مدة مائتي سنة .

ثم وقع الغلاء في زمن الملك الثاني والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان . وهو الثاني من ملوك العمالقة ، وهو الثالث من الفراعنة في قول مؤرخي انقبط . واختلف في اسم هذا الملك : فقيل ان اسمه نهرواس . وقيل بل اسمه الريان بن الوليد بن درمغ العمليقى . وهذا الغلاء دبر أمر البلاد فيه يوسف عليه السلام .

«١» الدانق لفظ قديم في الفارسية القديمة والارمينية أيضاً ، واستعمله العرب في الجاهلية للدلالة على وزن معين ، وفي النقد أيضاً . ثم استعمل في العصر الاسلامي كوزن ثقله عشر حبات من الشعير ، أو أربعين من حبات الارز ، أو ثلاثة قراريط وثمن قيراط .

وقد ذكره الله سبحانه وتعلى في القرآن العظيم . وتضمنته التوارة . واشتهر ذكره في كتب الامم الماضية والخاليه ، فأغنى عن ذكره .

ثم وقع غلاء وجدب هلكت فيـــه الزروع والأشجار ، وفقدت فيه الحبوب والثمار ، وعم الموت الحيوانات كلهـا . وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام الى فرعون . وخبر هذا الغلاء مشهور في كتب الاسرائيليين وغيرهم . وكفى اشارة اليه، ودلالة عليه قوله سبحانـه وتعالى : ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون ؛ وقوله تعالى : ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الاموال والانفس والثمرات لعلهم يذكّرون .

ثم وقع بالارض ، قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم، انواع من البلاء والمحن عمت المعمور من الارض . وخص مصر منهـا كثير من الغلاء ، ذكرناه في موضعه .

ثم جاء الله سبحانه بالاسلام . فكان اول غلاء وقع بمصر في سنة سبع وثمانين من الهجرة . والامير يومئذ بمصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان ، (١) من قبل أبيه . فتشاءم به الناس ، لانه اول غلاء ، وأول شدة رآها المسلمون بمصر .

ثم وقع غلاء في الدولة الاخشيدية في محرم سنة ثمـان وثلاثين وثلاثمائة ، والامير يومئذ ابو القاسم أونوجور بن الاخشيد ، فثارت الرعية ، ومنعوه من صلاة العتمه (٢) في الجامع العتيق .

«١» ذكر ابو المحاسق [النجوم الزاهرة ـ طبعة القاهرة ـ ج ١ ، ص ٢١٠ ـ ٢١٦] ان هذا الوالي هو الذي حول دواوين مصر من القبطية الى العربية .

«٢» العتمة هنا الثلث الاول من الليل بعد غيبوبة الشفق ، او وقت صلاة العشاء الآخرة . (محيط المحيط) .

ثم وقع غلاء في سنة احدى وأربعين وثلاثمائة ، فكثر الفار في أعمال مصر ، وأتلف الغلات والكروم وغيرها . ثم قصر النيل ، فنزع [1] السعر في شهر رمضان . وفي سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة ، عظم الغلاء ، حتى بيع القمح كل ويبتين [2] ونصف بدينار . ثم طلب فلم يوجد ، وثارت الرعية وكسروا منبر الجامع بمصر .

ثم وقع الغلاء في الدولة الاخشيدية ايضاً ، واستمر تسع سنين متتابعة . وابتدأ في سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة . والامير اذ ذاك علي بن [3] الاخشيد ، وتدبير الامور الى الاستاذ ابي المسك كافور الاخشيدي . وكان سبب الغلاء ان ماء النيل انتهت زيادته الى خمسة عشر ذراعاً وأربع اصابع . فنزع السعر بعد رخص فما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير . وعز الخبز فلم يوجد . وزاد الغلاء حتى بلغ القمح كل ويبتين بدينار . وقصر مد النيل في سنة ثلاث وخمسين . فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعا وأربعة أصابع . واضطرب فزاد مرة ونقص أخرى حتى صار في النصف من شهر بابه الى قريب من ثلاثة عشر ذراعا . ثم زاد قليلا وانحط سريعاً . فعظم الغلاء ، وانتقضت الاعمال لكثرة الفتن

«١» معنى هذا الفعل هنا الجري بسرعة ـ ومنه مثلا نزع الفرس بمعنى جرى طلقاً من غير توقف . (محيط المحيط) .

«٢» الويبة مكيال للحبوب ، سعته سدس الأردب .

«٣» تولى هذا الامير الحكم في مصر (٣٤٩ ـ ٣٥٥ هـ ، ٩٦٠ - ٩٦٦ م) ، بعد اخيه انوجور . انظر تفصيل ذلك في ابي المحاسن («النجوم الزاهرة ـ طبعة القاهرة ـ ج ٣ ، ص ٣٢٥ ، وما بعدها) ، والكندي (كتاب الولاة ، ص ٢٩٦) .

ونهبت الضياع والغلات . وماج الناس في مصر بسبب السعر . فدخلوا الجامع العتيق بالفسطاط في يوم جمعة ، وازدحموا عند المحراب. فمات رجل وامرأة في الزحام . ولم تصل الجمعة يومئذ . وتمادى الغلاء الى سنة أربع وخمسين . وكان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا وأصابع . وفي سنة أربع وخمسين نفسها ، كان مبلغ الزيادة ستة عشر ذراعا وأصابع . وفي سنة خمس وخمسين كان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا وأصابع ، وقصر مده وقلت جريته . وفي سنة ست وخمسين لم يبلغ النيل سوى اثنى عشر ذراعا وأصابع . ولم يقع مثل ذلك في الملة الاسلامية . وكان على امارة مصر حينئذ الاستاذ كافور الاخشيدي . فعظم الامر من شدة الغلاء .

ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعددت الفتن . وكانت حروب كثيرة بين الجند والامراء قتل فيها خلق كثير . وانتهبت أسواق البلد ، وأحرقت مواضع عديدة . فاشتد خوف الناس ، وضاعت اموالهم ، وتغيرت نياتهم ، وارتفع السعر ، وتعذر وجود الاقوات حتى بيع القمح كل ويبة بدينار . واختلف العسكر : فلحق الكثير منهم بالحسن بن عبد الله بن طغج ، وهو يومئذ بالرملة . وكاتب الكثير منهم المعز لدين الله الفاطمي (1) . وعظم

«١» اضاف المقريزي بايراد هذه الحقيقة هنا ـ وهو يعرف الضنك السائد بمصر حين ذاك ـ سبباً اقتصادياً لنجاح الفتح الفاطمي لمصر ، وهذا عدا الاسباب المعروفة المتواترة . انظر مثلا أبا المحاسن (النجوم الزاهرة ـ طبعة القاهرة ـ ج٣ ، ٣٢٦ ، ج ٤ ، ص ٢٣ ، وما بعدها) ، راجع ايضاً المقريزي، (المواعظ والاعتبار ـ طبعة بولاق ـ ج ١ . ص ٩٩) .

الارجاف بمسير القرامطة الى مصر . وتواترت الاخبـــار بمجيء عساكر المعز من المغرب ، الى ان دخلت سنة ثمان وخمســـين وثلاثمائة . ودخل القائد جوهر بعساكـــر الامام المعز لدين الله ، وبني القاهرة المعزية . وكان مما نظـــر فيه أمر الاسعار . فضرب جماعة من الطحانـــين وطيف بهم . وجمع سماسرة الغلات بمكان واحـــد . وتقـدم ألا تباع الغلات الا هناك فقط . ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة . فكان لا يخرج قدح قمـــح الا ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب . واستمر الغلاء الى سنة ستين ، فاشتد فيها الوباء ، وفشت الامراض ، وكثر المـوت حتى عجز الناس عن تكفين الاموات ودفنهم . فكان من مات يطـرح في النيل . فلما دخلت سنة احدى وستين انحل السعر فيها ، وأخصبت الارض ، وحصل الرخاء .

ثم وقع الغلاء في ايام الحاكم بأمر الله ، وتدبير أبي محمـد الحسن بن عمار ، (١) وذلك في سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . وكان سببه قصور النيل . فان الزيادة بلغت الى ستة عشر ذراعاً واصابع . فنزع السعر وطلب القمح فلم يقدر عليه . واشتد خوف الناس . وأخذت النساء من الطرق ، وعظم الامر ، وانتهى سعر الخبز الى أربعة أرطال بدرهم . ومشت الاحوال بانحطاط السعر بعد ذلك .

«١» كان هذا الرجل ، حسباذكر ابو المحاسن ، (النجوم الزاهرة – طبعة القاهرة – ج ٤ ، ص ١٢٢) ، احد الوصيين اللذين عينهما الخليفة العزيز ، وهوعلى فراش الموت ، للعناية بولده وخليفته الحاكم بأمر الله . وقد تلقب ابن عمار هذا بلقب امين الدولة ؛ فكان اول من استقام له هذا اللقب من المغاربة في الدولة الفاطمية .

فلما كانت سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، توقف النيل حتى كسر الخليج في آخر مسرى، والماء على خمسة عشر ذراعاً وسبعة اصابع. وانتهت الزيادة الى ستة عشر ذراعاً واصابع. فارتفعت الاسعار، ووقفت الاحوال في الصرف. فان الدراهم المعاملة [1] كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايدة والقطع. فتعنت الناس فيها. وكان صرف الدينار ستة وعشرين درهماً منها. فتزايد سعر الدينار الى ان كان في سنة سبع وتسعين كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار. وارتفع السعر، وزاد اضطراب الناس، وكثر عنتهم في الصرف، وتوقفت الاحوال من اجل ذلك. فتقدم الامر بانزال عشرين صندوقا من بيت المال [2] مملوءة دراهم فرّقت في الصيارف. ونودي في الناس بالنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة، وان يحملوا ما بأيديهم منها الي دار الضرب [3]، وأجلوا ثلاثاً. فشق ذلك على الناس لتلاف أموالهم. فانه كان يدفع في الدرهم الواحد من

---

(١) المقصود بالدراهم المعاملة هنا ما كان منها مضروبا حسب قوانين الدولة القائمة، متداولا بين الناس بقيمتة الرسمية. انظر القلقشندي (صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٥ — ٤٦٨)،

(٢) كان مقر بيت المال في مصر منذ الفتح العربي بالجامع العتيق، وينسب بناؤه الى قرة بن شريك والى مصر (٩٠ — ٩١ هـ، ٧٠٩ — ٧١٠ م). والى اسامة بن زيد التنوخي ايضاً، وهو صاحب الخراج في ولاية عبد الملك بن رفاعة على مصر (٩٣ — ٩٨ هـ، ٧١٢ — ٧١٧ م).

(٣) بنيت دار الضرب بالقاهرة في زمن الخليفة الآمر الفاطمي بجهة القشاشين قرب الجامع الأزهر، وقد تولى بناءها الوزير المأمون بن البطائحي، وسميت بالدار الآمرية.

الدراهم الجدد (١) أربعة دراهم من الدراهم القطع والمزايدة . وأمر ان يكون الخبز ، كل اثنى عشر رطلا بدرهم من الدراهم الجدد ، وان يصرف الدينار بثمانية عشر درهماً منها . وضرب عدة من الطحانين والخبازين بالسيوط (٢) ، وشهروا من اجل ازدحام الناس على الخبز ، فكان لا يباع الا مبلولا . وقصر مد النيل حتى انتهت الزيادة الى ثلاثة عشر ذراعاً واصابع ، فارتفعت الاسعار . وبرزت الاوامر لمسعود الصقلي متولي (٣) الستر بالنظر في أمر الاسعار : فجمع خزان الغلال والطحانين والخبازين . وقبض على ما بالساحل من الغلال ، وأمر ان لا تباع الا للطحانين . وسعّر القمح كل تليس (٤) بدينار الاقيراط ، والشعير عشر ويبات بدينار ، والحطب عشر حملات بدينار ، وسعّر سائر الحبوب والمبيعات ، وضرب جماعة بالسياط وشهرهم ، فسكن الناس بوجود الخبز . ثم كثر ازدحامهم عليه ، وتعذر وجوده في العشايا (٥) . فأمر ان لا يباع القمح الا

---

(١) يظهر ان هذا اللفظ كان يستعمل دائماً للدلالة على ما يستجد ضربه من النقود بأنواعها في عهد من العهود ، تمييزاً لها في الغالب من النقود العتق . انظر القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ .

(٢) كذا ورد في الاصل وهو جمع سوط ، على انه غير وارد في محيط المحيط ، حيث الجمع سياط واسواط فقط .

(٣) لا يوجد بالقلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨٠ – ٤٩٨) ، في باب الوظائف بالدولة الفاطمية ، موظف بهذا الاسم ، على انه يوجد في Dozy.Supp. Dict.Ar. من يسمون باسم اصحاب الستائر ، وهم طائفة من الخدام الموكلين بالحريم .

(٤) التليس – والتليسة ايضاً – كيس من الصوف او الخوص ، ذو سعة معينة .

(٥) العشايا جمع عشي وعشية ، ومعناه آخر النهار ، او من صلاة المغرب الى العتمة . « محيط المحيط » .

للطحانين ، وشدد في ذلك . وكبست عدة حواصل . وفُرّق ما فيها من القمح على الطحانين بالسعر . واشتد الامر ، فبلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف ، والخبز ستة ارطال بدرهم . وتوقف النيل عن الزيادة ، فاستسقى الناس مرتين . وارتفع السعر ، فبلغت الحملة من الدقيق ستة دنانير . وكُسر الخليج ، والماء على خمسة عشر ذراعاً . فاشتد الأمر . وبلغ القمح كل تليس أربعة دنانير ، والأرز كل ويبة بدينار ، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ، ولحم الضأن رطل بدرهم ، والبصل عشرة أرطار بدرهم ، والجبن ثماني أواق بدرهم ، وزيت الأكل ثماني أواق بدرهم ، وزيت الوقود رطل بدرهم .

. وبلغت زيادة النيل في سنة ثمان وتسعين أربعة عشر ذراعا وأصابع . فلحقت الناس من ذلك شدائد . وتمادي الحال الى سنة تسع وتسعين . فكسر الخليج في خامس عشر توت ، والماء في خمسة عشر ذراعا ، فنقص في تاسع عشر توت وانحط . فعظم الامر ، وكظ[1] الناس الجوع . فاجتمعوا بين القصرين ، واستغاثوا بالحاكم في ان ينظر لهم ، وسألوه ان لا يهمل أمرهم ، فركب حماره وخرج من باب البحر ، ووقف وقال : « انا ماض الى جامع[2] راشدة ، فأقسم بالله لئن عدت فوجدت في الطريق موضعاً يطؤه

(١) كظني الامر : غمني وملأني غيظاً (اساس البلاغة)

(٢) بني الخليفة الحاكم بأمر الله هـذا الجامع سنة ٣٩٣ هـ (١٠٠٢ م) ، بجنوبي الفسطاط حيث نزلت قبيلة راشدة ابان الفتح العربي لمصر ، وهذا اصل تسميته بذلك الاسم . القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٤٥ .

حماري مكشوفا من الغلة لأضربن رقبة كل من يقال لي ان عنده شيئاً منها ، ولأحرقن داره وأنهبن ماله » . ثم توجه وتأخر الى آخر النهار ، فما بقي احد من اهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته او منزله وشونها في الطرقات . وبلغت اجرة الحمار في حمل النقلة الواحدة ديناراً . فامتلأت عيون الناس ، وشبعت نفوسهم . وأمر الحاكم بما يحتاج اليه في كل يوم ، ففرضه على ارباب الغلات بالنسيئة ، وخيرهم في ان يبيعوا بالسعر الذي يقرره بما فيه الفائدة المحتملة لهم ، وبين ان يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم من بيع شيء منها الى حين دخول الغلة الجديدة . فاستجابوا لقوله ، وأطاعوا أمره ، وانحل السعر ، وارتفع الضرر ، ولله عاقبة الامور .

ثم وقع غلاء في خلافة المستنصر ، ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبي محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن اليازوري[1] ، وسببه قصر النيل، في سنة أربع واربعين واربعمائة . وليس بالمخازن السلطانية شيء من الغلات . فاشتدت المسغبة . وكان سبب خلو المخازن ان الوزير ، لما اضيف اليه القضاء في وزارة أبي البركات، كان ينزل الى الجامع بمصر في يومي السبت والثلاثاء من كل جمعة ، فيجلس في الزيادة[2] منه للحكم ، على رسم من تقدمه . واذا صلى

(١) بلغ هذا الوزير من سعة النفوذ وعظم الحظوه ان المستنصر سأله ان يقرن اسمه بأسمه على السكة ؛ فكان ذلك لمدة شهر . انظر الكندي : كتاب القضاه، ص ٣١٦ ، السيوطي : حسن المحاضرة ؛ ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٢) الزيادة من المسجد ما يضاف الى البناء الاصلي من جديد ؛ وللجامع دمشق باب اسمه باب الزيادة ؛ وفي (Dozy.Supp.Dict.Ar.) ان هذا اللفظ يستعمل بمعنى الباب نفسه .

العصر رجع الى القاهرة .

وكان في كل سوق من اسواق مصر على ارباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى امرهم . والأخباز بمصر في أزمنة المساغب متى بردت لم يُرجع منها الى شيء لكثرة ما يغش بها . وكان لعريف الخبازين دكان يبيع الخبز بها . ومحاذيها دكان آخر لصعلوك يبيع الخبز بها ايضاً . وسعره يومئذ أربعة ارطال بدرهم وثمن . فرأى الصعلوك أن خبزه قد كاد يبرد . فأشفق من كساده . فنادى عليه أربعة أرطال بدرهم ، ليرغب الناس فيه . فانثال الناس عليه حتى بيع كله لتسامحه . وبقى خبز العريف كاسداً . فحنق العريف لذلك ، ووكل به عونين من الحسبة أغرماه عشرة دراهم . فلما مر قاضى القضاة أبو محمد اليازورى الى الجامع استغاث به . فأحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعل بالرجل . فذكر المحتسب أن العادة جارية باستخدام عرفاء في الأسواق على أرباب البضائع . ويقبل قولهم فيما يذكرونه . فحضر عريف الخبازين بسوق كذا ، واستدعى عونين من الحسبة . فوقع الظن أنه أنكر شيئاً اقتضى ذلك . فأحضر الوزير الخباز وأنكر عليه ما فعله ، وأمر بصرفه عن العرافة . ودفع الى الصعلوك ثلاثين رباعيا (١) من الذهب ، فكاد عقله يختلط من الفرح . ثم عاد الصعلوك الى حانوته ، فاذا عجينته قد خبزت ، فنادى عليها خمسة أرطال بدرهم . فمال الزبون اليه ، وخاف من سواه من الخبازين بَرْدَ أخبازهم فباعوا كبيعه .

(١) اشار المقريزي « شذور العقود ، ص٢٤ » الى هذا النوع من النقد ؛ فقال انه الخليفة المأمون العباسي هو الذي استحدثه وسماه بذلك الاسم ؛ وأنه ضرب منه دراهم ودنانير .

فنادي ستة أرطال بدرهم ، فأدتهم الضرورة الى اتباعه . فلما رأى اتباعهم له قصد نكاية العريف الأول وغيظه بما يرخص من سعر الخبز . فأقبل يزيد رطلارطلا ، والخبازون يتبعونه في بيعه خوفاً من البوار . حتى بلغ النداء عشرة أرطال بدرهم . وانتشر ذلك في البلد جميعه . وتسامع الناس به ، فتسارعوا اليه . فلم يخرج قاضي القضاة من الجامع الا والخبز في جميع البلد عشرة أرطال بدرهم . وكان يبتاع للسلطان (١) في كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجعل متجراً . فلما رجع اليازورى الى القاهرة وداره بها ، مَثَلَ بحضرة السلطان . وعرّفه ما منّ الله به في يومه من ارخاص السعر، وتوفر الناس على الدعاء له ؛ وأن الله، جلت قدرته، فعل ذلك وحل أسعارهم بحسن نيته في عبيده ورعيته . وان ذلك بغير موجب ولا فاعل له ، بل بلطفه تعالى واتفاق غريب . وان المتجر الذي يقام بالغلة فيه مضرة على المسلمين . وربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن بيعها ، فتتغير بالمخازن وتتلف . وانه يقيم متجراً لا كلفة على الناس فيه ، ويفيد أضعاف فائدة الغلة ، ولا يخشى عليه من تغير ولا انحطاط سعر . وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل ، وشبه ذلك . فأمضى السلطان له ما رآه ، واستمر ذلك، ودام الرخاء مدة سنين .

ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره ، في سنة سبع واربعين ، وليس في المخازن الا جرايات من في القصور، ومطبخ

«١» يظهر من هذا ان الخليفة الفاطمي كان ينعت بالسلطان ؛ وهذا جديد يوجب الالتفات .

السلطان وحواشية لاغير . فورد على الوزير أبي محمد ما كثر بـه فكره ، ونزع السعر الى ثمانية دنانير التليس . واشتد الأمر على الناس . وصار الخبز طرفة . فدبر الوزير البلد بما أمسك به رمق الناس . وهو ان التجار حين إعسار المعاملين [1] ، وضيق الحال عليهم في القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج ، ومطالبة الفلاحين بالقيام به ، صاروا يبتاعون منهم غلاتهم قبل ادراكها بسعر فيه ربح لهم . ثم يحضرون الى الديوان ويقومون للجهبذ [2] عنهم بما عليهم . ويثبت ذلك في روزنامج [3] الجهبذ مع مبلغ الغلة وما قاموا بـه . فاذا صارت الغلال في البيادر حملها التجار الى مخازنهم . فمنع الوزير أبو محمد من ذلك . وكتب الى عمال عامة النواحي باستعـراض روزنامجات الجهابذة ، وتحرير ما قام به التجار عن المعاملين ، ومبلغ الغلة الذي وقع الابتياع عليه وان يقومـــوا للتجار بما وزنوه للديوان ، ويربحونهم في كل دينار ثمن دينار تطييباً لنفوسهم ، وان يضعـوا

---

(١) المقصود بلفظ «المعاملين» هنا عمال النواحي والجهات التابعة لديوان الخراج ؛ وهذا المعنى واضح مما يلي ص٢٠ . ويطلق لفظ المعاملين أيضاً على الباعة ، كالخباز والبقال والقصـــاب .

(٢) عرف ابن مماتي (قوانين الدواوين ص٩) الجهبذ بأنه « كاتب برسم الاستخراج والقبض ، وكتب الوصولات ؛ وعمل الخازيم والختمات وتواليها . ويطالب بما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الحاصل » . وهـــذا اللفظ قديم الاستعمال في مصطلح الدواوين الاسلامية ، وقد ابدل بلفظ الصيرفي بعدئذ أيام الدولة الفاطمية . انظر القلقشندي (صبح الاعشى ، ج٥ ، ص٤٦٦) .

(٣) الروز نامج لفظ فارسي معناه السجل اليومي ، غير انه مما يوجب الالتفات ان هذا اللفظ كان مستعملا في مصر لهذا المعنى أيام الفاطميين ، او على الأقـــل زمن المقريزي ، اي في القرن التاسع الهجري .

ختومهم على المخازن ، ويطالعوا بمبلغ ما يحصُل تحت أيديهم فيها . فلما حصل عنده علمُ ذلك، جهز المــــراكب ، وحمل الغلال من النواحي الى المخازن السلطانية بمصر . وقرر ثمن التليس ثلاثـة دنانير بعد ان كان بثمانية دنانير . وسلم الى الخبازين ما يبتاعونه لعمارة الاسواق . ووظف ما يحتاج اليه البلدان القاهرة ومصر ، وكان ألف تليس دوار في كل يوم ، لمصر سبعـــمائة وللقاهرة ثلاثمائة . فقام بالتدبير أحسن قيام ، مدة عشرين شهراً، الى ان ادركت غلة السنة الثانية . فتوسع الناس بها ، وزال عنهم الغلاء ، وما كادوا يتألمون لحسن التدبير . فلما قتل الوزير أبو محمد لم تر الدولة صلاحاً . ولا استقام لها أمر . وتناقضت عليها أمورها . ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته، ولا يرضى تدبيره . وكثرت السعاية فيها . فما هو الا ان يستخدم الوزير حتى يجعلوه سوقهم ، ويوقعوا به الظن ، حتى ينصرف ولم تطل مدته . وخالطالسلطانَ الناسُ . وداخلوه بكثرة المكاتبة . فكان لا ينكر على احد مكاتبته . فتقدم منهم كل سفساف . وحظي عندة عدة أوغاد . وكثروا حتى كانت رقاعهم أرفع من رقاع الرؤساء والجلة . وتنقلوا في المكاتبة الى كل فن . حتى انه كان يصل الى السلطان في كل يوم ثمانمائة رقعة . فتشبهت عليه الأمور . وانتقضت الاحوال . ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة . وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم . وان الوزير منذ يخلع عليه الى ان ينصرف لا يفيق من التحرز ممن يسعى عليه عند السلطان ، وتقف عليه الرجال ، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه . فخربت اعمال الدولة ، وقـــل

ارتفاعها [1] . وتغلب الرجال على معظمها . واستصفوا نواحي ارتفاعها . حتى انتهى ارتفاع الارض [2] السفلى الى ما لا نسبة له من ارتفاعها الاول . وكان قبل سنى هذه الفتنة ستمائة ألف دينار تحمل دفعتين في غرة رجب وغرة محرم . فاتضع الارتفاع ، وعظمت الواجبات ، ووقع اصطلاح الاضداد على السلطان ، وواصلوا اقتضاءه قيوضهم [3] فيوفيهم واجباتهم . ولازموا بابه ، ومنعوه لذاته . وتجرؤا على الوزراء . واستخفوا بهم وجعلوهم غرضاً لسهامهم . فكانت الفترات، بعد صرف من ينصرف منهم ، أطول من مدة نظر أحدهم . فطغى الرجال ، وتجرءوا حتى خرجوا من طلب الواجبات الى المصادرة . فاستنفدوا أموال الخليفة . وأخلوا منها خزائنه . وأحوجوه الى بيع اعراضه . فاشتراها الناس بالقيم العادلة . وكان الرسل يعترضون ما يباع ، فيأخذ من له درهم واحد ما يساوي عشرة دراهم . ولا يمكن مطالبته بالثمن . ثم زادوا في الجرأة حتى صاروا الى تقويم ما يخرج من الاعراض ، فاذا حضر المقومون أخافوهم . فيقومون ما يساوي ألفا بمائة وما دونها . ويعلم المستنصر وصاحب بيت المال بذلك ، ولا يتمكنون من استيفاء الواجب عليهم . فتلاشت الامور. واضمحل الملك . وعلموا انه لم يبق ما يلتمس اخراجه لهم . فتقاسموا الاعمال ، وأوقعوا التباسهم

(١) الارتفاع مبلغ ما يتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة ، او هو مجموع الاموال الديوانية كلها .(النويري : نهاية الارب، ج ٨ ، ص ٢٧٥ — ٢٧٧، ٢٩٧ . المقريزي : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٢ ، ١١١) .

(٢) لعل المقصود بذلك « أسفل الارض » ، اي الوجه البحري الحالي

(٣) القيض — المثل والبديل

على ما زاد عن الارتفاع . وكانوا ينتقلون فيها بحكم غلبة من تغلب صاحبه عليها . ودام ذلك بينهم سنوات خمسا أو ستا . ثم قصر النيل . فنزعت الاسعار نزوعا بدد شملهم ، وفرق إلفهم ، وشتت كلمتهم ، وأوقع الله العداوة والبغضاء بينهم . فقتل بعضهم بعضاً حتى أباد خضراءهم وعفّى آثارهم . فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا .

ثم وقع في ايام المستنصر الغلاء الذي فحش أمره ، وشنع ذكره . وكان أمده سبع سنين . وسببه ضعف السلطنة . واختلال أحوال المملكة . واستيلاء الامراء على الدولة ، واتصال الفتن بين العربان ، وقصور [1] النيل ، وعدم من يزرع ما شمله الري . وكان ابتداء ذلك في سنة سبع وخمسين وأربعمائة . فنزع السعر ، وتزايد الغلاء ، وأعقبه الوباء حتى تعطلت الاراضي من الزراعة . وشمل الخوف ، وخيفت السبل برا وبحرا ، وتعذر السير الى الاماكن إلا بالخفارة الكثيرة وركوب الغرر [2] . واستولى الجوع لعدم القوت ، حتى بيع رغيف خبز في النداء ، بزقاق القناديل من الفسطاط ، كبيع الطرف بخمسة عشر دينارا ، وبيع الاردب من القمح بثمانين دينارا . وأكلت الكلاب والقطط حتى قلت الكلاب . فبيع

---

(١) هذه الجملة واشباهها بالمتن مما يوجب الالتفات ، فارجاع الغلاء الى الاسباب التي عددها المقريزي بهذا الوضوح ليس من المألوف في كتب المؤرخين في العصور الوسطى في الشرق والغرب ، وهذا مما يجعل للمقريزي مكانة خاصة بين المؤرخين ، كما يجعل للرسائل الصغيرة مثل هذا الكتاب قيمة واضحة في فهم تاريخ مصر في العصر الوسيط .

(٢) الغرر التعرض للخطر ، وركوب الغرر هو الاقدام على شيء مع التعرض للخطر (المحيط)

كلب ليؤكل بخمسة دنانير . وتزايد الحال حتى أكل الناس بعضهم بعضاً . وتحرز الناس، فبكانت طوائف تجاس بأعلى بيوتها ومعهم سلب وحبال فيها كلاليب . فاذا مر بهم أحد ألقوها عليه، ونشلوه في أسرع وقت وشرحوا لحمه وأكلوه . ثم آل الأمر الى ان باع المستنصر كل مافي قصره من ذخائر وثياب وأثاث وسلاح وغيره. وصار يجلس على حصير . وتعطلت دواوينه ، وذهب وقاره . وكانت نساء القصور تخرجن ناشرات شعورهن تصحن « الجوع ! الجوع ! » ، تردن المسير الى العراق ، فتسقطن عند المصلى ، وتمتن جوعا . واحتاج المستنصر حتى باع حلية قبور آبائه . وجاءه الوزير يوما على بغلته، فأكلتها العامة . فشنق طائفة منهم . فاجتمع عليهم الناس فأكلوهم . وأفضى الأمر الى ان عدم المستنصر القوت. وكانت الشريفة بنت صاحب السبيل(١) تبعث اليه في كل يوم بقعب من فتيت من جملة ما كان لها من البر والصدقات في تلك الغلوة ، حتى أنفقت مالها كله . وكان يجل عن الاحصاء، في سبيل البر . ولم يكن للمستنصر قوت سوى ما كانت تبعث به اليه . وهو مرة واحدة في اليوم والليلة .

ومن غريب ما وقع ، ان امرأة من أرباب البيوتات أخذت عقداً لها قيمته ألف دينار ، وعرضته على جماعة في أن يعطوها به دقيقاً . وكل يعتذر اليها ويدفعها عن نفسه الى ان رحمها بعض الناس، وباعها به تليس دقيق بمصر . وكانت تسكن بالقاهرة . فلما أخذته أعطت بعضه لمن يحميه من النهّابة في الطريق . فلما وصلت

(١) ليس بين أسماء الوظائف الواردة في باب الادارة الحكومية زمن الفاطميين بالقلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٧٢ ، وما بعدها) وظيفة بهذا الاسم .

الى باب زويلة تسلمته من الحماة له ومشت قليلا . فتكاثر الناس عليها وانتهبوه نهباً . فأخذت هي أيضاً مع الناس من الدقيق ملأ يديها لم ينبها غيره . ثم عجنته وشوته . فلما صار قرصة أخذتها معها . وتوصلت الى أحد أبواب القصر . ووقفت على مـــكان مرتفع ، ورفعت القرصة على يدها بحيث يراها الناس، ونادت بأعلى صوتها : « يا أهل القاهرة ! ادعوا لمولانا المستنصر الذي أسعد الله الناس بأيامــه ، وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقومت عليّ هـذه القرصة بألف دينار». فلما اتصل به ذلك امتعض له ، وقدح فيه، وحرك منه ، وأحضر الوالى وتهدده وتوعّده . وأقسم له بالله جلت قدرته أنه ان لم يظهر الخبز في الأسواق، وينحل السعر، والا ضرب رقبته، وانتهب ماله . فخرج من بين يديه، وأخرج من الحبس قوماً وجب عليهم القتل . وأفاض عليهم ثياباً واسعة وعمائم مدورة وطيالس سابلة [1] ؛ وجمع تجار الغلة والخبازين والطحانين . وعقد مجلسا عظيما . وأمر باحضار واحد من القوم . فدخل في هيئة عظيمة ، حـــتى اذا مثل بين يديه قال له : « ويلك ! ما كفاك أنك خنت السلطان ، واستوليت على مال الديوان، الى ان اخربت الأعمال ومحقت الغلال . فأدى ذلك الى اختلال الدولة وهلاك الرعية ؟ اضرب رقبته ! » ؛ فضربت في الحال . وتركه ملقى بين يديه . ثم أمر باحضار آخر منهم ، فقال له : « كيف جسرت على مخالفة الأمر لما نُهي عن احتكار الغلة ، وتماديت على ارتكاب مانهيت عنه، الى ان تشبه

(١) يفهم من سياق العبارة ان هذه الملابس كانت مما يميز التجار من غيرهم من أصناف السكان بالقاهرة ، في ذلك العهد .

بك سواك ، فهلك الناس ؟ اضرب رقبته ! » ، فضربت في الحال . واستدعى آخر ، فقام اليـــه الحاضرون من التجار والطحانين والخبازين ، وقالوا : « أيها الامـير ! في بعض ما جرى كفاية . ونحن نخرج الغلة . وندير الطواحين . ونعمر الأسواق بالخـبز . ونرخص الأسعار على الناس . ونبيـــع الخبز رطلا بدرهم » . فقال : « مايقنع الناس منكـم بهـذا » . فقالوا « رطلين » . فأجابهم بعد الضراعة . ووفوا بالشرط . وتدارك الله الخلق وأجرى النيل . وسكنت الفتن . وزرع الناس وتلاحق الخير . وانكشفت الشدة . وفرجت الكربة . وخبر هذه الغلوات مشهور . وفي هذا القدر كفاية من التعريف بها ، والله يقبض ويبسط واليـــه ترجعون .

ثم وقع غلاء في ايام الخليفة الآمر بأحكام الله ، ووزاره الافضل . بلغ القمح فيه كل مائة أردب بمائة وثلاثـين ديناراً . فتقدم الخليفة الى القائد ابي عبدالله بن فاتك ــ الملقب بعـد ذلك بالمأمون البطائحي ــ ان يدبّر الحال . فختم على مخازن الغـلات . وأحضر أربابها وخيرهم في ان تبقى غلاتهم تحت الختم الى ان يصل المُغَلّ الجديد . او يفرج عنها وتباع بثلاثين ديناراً كل مائة أردب . فمن أجاب أفرج عنه . وباع بالسعر المذكـور . ومن لم يجب ابقى الختم على حواصله . وقدّر ما يحتاج اليه الناس في كل يوم من الغلة ، وقدّر الغلال التي اجاب التجار الى بيعهـا بالسعر المعين . وما تدعو اليه الحاجة بعد ذلك بيع من غلات الديوان على الطحانين بالسعر . فلم يزل الامر على ذلك الى ان دخلت الغـلة

الجديدة . فانحلت الاسعار . واضطر اصحاب الغلة المخزونة الى بيعها خشيه من السوس . فباعوها بالنزر اليسير . وندموا على ما فاتهم من البيع بالسعر الاول .

ثم وقع غلاء شنيع ، وقحط ذريع ، في ايام الحافظ لدين الله ، ووزارة الافضل ابن وحش (١) . الا انه لم يستمر . فان الافضل المذكور كان قد ركب الى الجامع العتيق بمصر . وأحضر كل من يتعلق به ذكر الغلة . وأدب جماعة من المحتكرين ومن يزيـــد في الاسعار . ووظف عليهم القيام بما يحتاج اليه في كل يوم . وباشر الامر بنفسه . وأخذ فيه بالحد ، فلم يَسَعْ احد خلافه . ولم يزل الحال كذلك الى ان منّ الله تعالى بالرخاء ، وكشف عن الناس ما نزل بهم من البلاء . ان ربي لطيف لما يشاء ، انه هو العلـــيم الحكيم .

ثم وقع غلاء في ايام الفائز ، بوزارة الصـالح طلائع بن رزّيك . بلغ فيه الاردب خمسة دنانير . لقصـور ماء النيل (٢) عن الوفاء . وكان بالأهراء (٣) من الغلات ما لا يحصى ، فأخرج

---

(١) اختلفت المراجع المتداولة في اسم هذا الوزير ، فهو في السيـــوطي (حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٨) رضوان بن الوحشي ، وفي ابي المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٥ ، ص ٢٤١ ، ٢٧١) رضوان بن ولخشى .

(٢) نسب ابو المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٥ ، ص ٣٣٩) هذا الغلاء الى احتكار ابن رزيك للغلال .

(٣) الاهراء هي الاماكن التي تخزن بها الغلال والاتبان الخاصة بالخليفـــة او السلطان ، احتياطاً لامثال الطوارىء الاقتصادية الواردة بالمتن ، وكانت لا تفتح الا عند الضرورة . وهي غير الشون ، فهذه يوضع بها ما يستهلك طول السنة من غــلال وأحطاب وأتبان . المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٠٨ ، حاشية ١) .

جملة كثيرة من الغلال وفرقها على الطحانين . وأرخص سعرها ـ ومنع من احتكارها . وأمر الناس ببيع الموجود منها . وتصدق على جماعة من المتجملين [1] والفقراء بجملة كثيرة . وتصدق سيف الدين حسين[2] ، وغيره من الامراء وارباب الجهات [3] بالقصر، ما نفّس عن الناس ، ولم يستمر الحال على ذلك سوى مدة يسيرة ، حتى فرّج الله ، وهجم الرخاء .

ثم وقع الغلاء في الدولة الايوبية، وسلطنة العادل أبي بكر بن أيوب ، في سنة ست وتسعين وخمسمائة : وكان سببه توقف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة . فانتهت الزيادة الى اثنى عشر ذراعا وأصابع . فتكاثر مجيء الناس من القرى الى القاهرة من الجوع . ودخل فصل الربيع ، فهب هواء أعقبه وباء وفناء . وعدم القوت حتى أكل الناس صغار بني آدم من الجوع . فكان الأب يأكل ابنه مشويا ومطبوخا . والمرأة تأكل ولدها . فعوقب جماعة بسبب ذلك . ثم فشا الامر وأعيا الحكام . فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير او فخذه أو شيء من لحمه .

«١» المتجملون الفقراء الذين لا يظهرون المسكنة والذل على أنفسهم . (محيط المحيط) .

«٢» كان هذا الامير ابن أخي الوزير طلائع بن رزيك. أبو المحاسن (النجوم الزاهرة — طبعة القاهرة — ج ٥ ، ص ٣١٥ ، ٣٢٦ ، ٣١٧) .

«٣» لعل المقصود بأرباب الجهات اهل اليسر والغنى . والجهات — ومفردها جهة — الضرائب الديوانية أيضاً ، كالجهة المفردة ، وجهات ثغر دمياط . انظر المقريزي « السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٣٧٣ » ، والقلقشندي « صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٤ » .

ويدخل بعضهم الى جاره ، فيجد القدر على النار ، فينظرها حتى تتهيأ، فاذا هي لحم طفل . واكثر ما يوجد ذلك في أكابر البيوت . ووجدت لحوم الاطفال بالاسواق والطرقات مــــع الرجال والنساء مختفية . وغرّق في دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك . ثم تزايد الامر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بني آدم بحيث ألفوه . وقل منعهم منه لعدم القوت من جميع الحبـوب وسائر الخضروات وكل ما تنبته الارض . فلما كان آخر الربيع احترق ماء النيل في برمودة حتى صار المقياس في بر مصر . وانحسر الماء عنه الى بر الجيزة . وتغير طعم الماء وريحه . ثم اخذ الماء في الزيادة قليـلا قليلا الى السادس عشر من مسرى . فزاد إصبعا واحـــدا . ثم وقف أياما . وأخذ في زيادة قوية أكثرها ذراع الى ان بلغ خمسه عشر ذراعا وست عشرة إصبعاً . ثم انحط من يومه . فلم تنتفع به البلاد لسرعة نزوله وكان أهل القرى قد فنوا . حتى ان القريـة التي كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى اثنين او ثلاثة . ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم البقر ، فانها فقدت حتى بيع الرأس الواحد من البقر بسبعين ديناراً ، والهزيل بستـــين ديناراً . وجافت[1] الطرق ، كلها ، بمصر والقاهـــرة ، وسائر دروب النواحي بجميع الاقاليم ، من كثرة الموتان . وما زرع على قلتـــه أكلته الدودة . ولم يمكن رده لعدم التقاوى والابقار . واستمر أكل لحوم الاطفال . وعدم الدجاج جملة . وكانت الافران إنمـا يوقد فيها بأخشاب البيوت . وكانت جماعة من اهل الستر يخرجون

«١» جافت الجيفة ـ أنتنت (المحيط)

في الليل ويتحطبون من المساكن الخالية ، فاذا اصبحوا باعوها . وكانت الازقة كلها بالقاهرة ومصر لا يرى فيها من الدور المسكونة الا القليل. وكان الرجل بالريف، في أسفل مصر وأعلاها، يموت وبيده المحراث، فيخرج آخر للحرث فيصيبه ما أصاب الاول . واستمر النيل ثلاث سنين متوالية لم يطلع منه الا القليل . فبلغ الأردب من القمح الي ثمانية دنانير . وأطلق العادل للفقراء شيئاً من الغلال . وقسم الفقراء على ارباب الأموال . وأخذ منهم اثنى عشر الف نفس ، وجعلهم في مناخ (١) القصر . وأفاض عليهم القوت . وكذلك فعل جميع الأمراء وأرباب السعة والثراء . وكان الواحد من أهل الفاقة اذا امتلأ بطنه بالطعام ، بعد طول الطوى ، سقط ميتاً . فيدفن منهم كل يوم العدة الوافرة . حتى أن العادل قام في مدة يسيرة بمواراة نحو مائتي الف وعشرين الف ميت . فان الناس كانوا يتساقطون في الطرقات من الجوع . ولا يمضي يوم حتى يؤكل عدة من بني آدم . وتعطلت الصنائع . وتلاشت الاحوال . وفنيت الأقوات والنفوس حتى قيل : سنةٌ سبعٌ افترست أسباب الحياة . فلما أغاث الله الخلق بالنيل ، لم يوجد أحد يحرث أو يزرع . فخرج الأجناد بغلمانهم وتولوا ذلك بأنفسهم . ولم تزرع أكثر البلاد لعدم الفلاّح . وعدمت الحيوانات جملة . فبيع فروج بدينارين ونصف . ومع ذلك كانت المخازن مملوءة غلالا . والخبز متيسر الوجود يباع كل رطل بدرهم ونصف . وزعم كثير من ارباب الأموال ان هذا الغلاء

---

(١) المناخ في الاصل المكان المخصص لانواع الجمال السلطانية ، (المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ص ٥٠٦ ، حاشية ٥) وهو هنا بمعنى مخزن الغلال ، كالأهراء والشون . (ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ١٩) .

كسنى يوسف عليه السلام . وطمع ان يشترى بما عنده من الأقوات أموال أهل مصر ونفوسهم . فأمسك الغلال وامتنع من بيعها . فلما وقع الرخاء ساست[1] كلها . ولم ينتفع بها فرماها . وأصيب كثير ممن اقتنى المال من الغلال ، فبعضهم مات عقب ذلك شر ميتة . وبعضهم أجيح في ماله . ان ربك لبالمرصاد . وهو الفعال لما يريد .

ثم وقع غلاء بالدولة التركية، بسلطنة العادل كُتبُغا، في سنة ست وتسعين وستمائة : وذلك ان بلاد برقة لم تمطر . فقحطت بلادها ، وجفت الأعين منها ، وعم أهلها الجوع لعدم القوت . فخرج منها نحو من ثلاثين الف نفس بعيالهم وأنعامهم يريدون مصر[2] . فهلك معظمهم جوعاً وعطشاً . ووصل اليسير منهم في جهد وقلة . وتأخر الوسمي[3] ببلاد الشام حتى فات أوان الزرع . فاستسقوا ثلاثاً فلم يسقوا . ثم اجتمع الكافة وخرجوا للاستسقاء . وضجوا وابتهلوا الى الله سبحانه وتعالى . فأغاثهم وسقاهم حتى رجعوا في المياه الى البلد . ووقف النيل بمصر عن الزيادة . فتحركت الأسعار . وتأخر المطر ببلاد المقدس والساحل حتى فات أوان الزرع ، وجفت الآبار ،

(١) اي اعتراها السوس .

(٢) لعل السبب في خروج ذلك العدد من برقة الى مصر من دون غيرها من خضراء البلاد المجاورة كافريقية (تونس) مثلا ، ان برقة - او على الاقل القسم الشرقي منها حتى جهة العقبة - كانت تابعة لمصر ، يقطعها السلطان بالمناشير تارة لامرائه من المماليك ، وتارة لرؤساء العرب الظاعنين هناك . انظر القلقشندي . (صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٩٥ - ٣٩٦) .

(٣) الوسمي هنا مطر الخريف ، ومن معانيه ايضاً محصول الذرة الاول .

وبنضب ماء عين سلوان بالقدس[1] . وكان مبلغ ماء النيل في هذه السنة ، أعني سنة أربع وتسعين ، ستة عشر ذراعا وسبع عشرة أصبعا . ونزل سريعاً ، وكسر بحر ابي المنجا[2] قبل أوانه بثلاثة ايام خوفا من النقص . فبلغ كل أردب من القمح الى مائة درهم ، والشعير الى ستين ، والفول الى خمسين ، واللحم الى ثلاثة دراهم الرطل . فأخرجت الغلال من الاهراء . وفرقت في المخابز والجرايات ، لكل صاحب جراية ست جرايات في شهرين . وكان راتب البيوت والجرايات لارباب الرواتب في كل يوم خمسين وستمائة أردب ، ما بين قمح وشعير . وراتب الحوائج خاناه[3] عشرين الف رطل لحم في اليوم . وكان قد ظهر الخلل في الدولة لقلة المال وكثرة النفقات . فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين . وطرحت البضائع بأغلى الاثمان على التجار .

(١) تقع عين سلوان بوادي جهنم بالقدس جنوبي دائرة الحرم . وربما خصها المقريزي بهذه الاشارة لكونها عينا مباركة بالقدس . أو لانها كانت تسقي أراضي موقوفة على الفقراء .

(٢) حفرت هذه الترعة في العهد الفاطمي لري بعض أراضي الجنوب الشرقي للدلتا بماء النيل ، وكان المكلف بالقيام على حفرها أبو المنجا شعيا اليهودي. فعرفت باسمه . وكان ميعاد كسرها من اعياد فيض النيل بالقاهرة،زمن الفاطميين والايوبيين. (المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٧١ ، ٤٨٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٣٠٥ — ٣٠٦) .

(٣) الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين : حوائج وهي عربية ، وخاناه وهي فارسية ، ومعناهما معاً في مصطلح الدولة المملوكية بمصر بيت الحوائج واللوازم التابع لسلطان او أمير . انظر المقريزي (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٤٥٩ . حاشية ٤) .

ودخلت سنة خمس وتسعين وبالناس شدة من الغلاء وقلة الواصل ، إلا انهم يمنون أنفسهم بمجيء الغلال الجديدة ، وكان قد قرب اوانها . فعند ادراك الغلال هبت ريح سوداء مظلمة من نحو بلاد برقة هبوباً عاصفاً ، وحملت ترابا أصفر كسا زروع تلك البلاد ، فهافت (۱) كلها ولم يكن بها اذ ذاك الا زرع قليل ، ففسدت بأجمعها . وعمت تلك الريح والتراب اقليم البحيرة والغربية واقليم الشرقية ، ومرت الى الصعيد الاعلى ، فهاف الزرع . وفسد الصيفي من الزرع ، كالأرز والسمسم والقلقاس وقصب السكر ، وسائر ما يزرع على السواقي ، فتزايدت الاسعار . وأعقبت تلك الريح أمراض وحميات عمت سائر الناس ، فنزع سعر السكر والعسل وما يحتاج اليه المرضى، وعدمت الفواكه ، وبيع الفروج بثلاثين درهماً ، والبطيخة بأربعين ، والرطل من البطيخ بدرهم ، والسفرجل ثلاث حبات بدرهم ، والبيض كل ثلاث حبات بدرهم ، وتزايد القمح الى مائة وتسعين الأردب ، والشعير الى مائة وعشرين ، والفول والعدس الى مائة وعشرة دراهم الأردب . وأقحطت بلاد القدس والساحل ومدن الشام الى حلب ، فبلغت الغرارة القمح الى مائتي درهم وعشرين ، والشعير بالنصف من ذلك ، واللحم الرطل الى عشرة دراهم ، والفاكهة الى أربعة أمثالها . وكان ببلاد الكرك والشوبك وبلاد الساحل لما يرصد للمهمات والبواكر (۲) .

«۱» هاف من الهيف وهو شدة العطش (المحيط)

«۲» البواكر جمع بيكار . وهو لفظ فارسي معرب . وقد جرى في مصطلح الدولة المملوكية بمصر للدلالة على الحملات الحربيه والحرب عامة . انظر المقريزي . (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج۱ . ص ١٠٥ . حاشية ١ ص ٥٣٦ - ٦١٦) .

حا ينيف عن عشرين الف غرارة ، فحملت الى الامصار .
واقحطت مكة ، فبلغ الاردب القمح بها الى تسعمائة درهم ،
والشعير الى سبعمائة ، فرحل اهلها حتى لم يبق بها الا اليسير من
الناس . ونزحت سكان قرى الحجاز . وعدم القوت ببلاد اليمن
واشتد بها الوباء ، فباعوا اولادهم في شراء القوت ، وفروا الى
نحو حلى (١) بني يعقوب ، فالتقوا بأهل مكة وضاقت بهم البلاد ،
ففنوا كلهم بالجوع الا طائفة قليلة . وقحطت بلاد الشرق ، وعدمت
دوابهم وهلكت مراعيهم ، وامسك القطر عنهم . واشتد الامر
بمصر ، وكثر الناس بها من أهل الآفاق ، فعظم الجوع ، وانتهب
الخبز من الافران والحوانيت ، حتى كان العجين اذا خرج الى
الفرن انتهبه الناس فلا يحمل الى الفرن ، ولا يخرج الخبز منه
الا ومعه عدة يحمونه بالعصى من النهابة . فكان من الناس من
يلقى نفسه على الخبز ليخطف منه ، ولا يبالي بما ينال رأسه وبدنه
من الضرب ، لشدة ما نزل به من الجوع .

فلما تجاوز الامر الحد أمر السلطان بجمع الفقراء وذوي
الحاجات ، وفرقهم على الامراء . فأرسل الى امير المائة مائة فقير ،
والى أمير الخمسين خمسين ، حتى كان لأمير العشرة عشرة . فكان
من الامراء من يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثروداً في مرقه
الخبز ، بعده لهم سماطاً يأكلون جميعاً . وفيهم من يعطي فقراءه
رغيفاً ، وبعضهم كان يفرق الكعك ، وبعضهم يعطي رقاقا ، فخف
ما بالناس من الفقر . وعظم الوباء في الارياف والقرى ، وفشت

(١) بلد باليمن على ساحل البحر .

الامراض بالقاهرة ومصر ، وعظم الموتان ؛ وطلبت الادويـــة للمرضى ، فباع عطار برأس حارة الديلم من القاهرة في شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين الف درهم . وبيع من دكان يعرف بالشريف عطوف من سوق السيوفيين بمثل ذلك ، وكذلك حانوت بالوزيرية ، وآخر خارج باب زويلة ، بيع في كل واحد منها بنحو من مثل ذلك . وطلب الاطباء ، وبذلت لهم الاموال ، وكثر تحصيلهم ، فكان كسب الواحد منهم في اليوم مائة درهم . ثم اعيا الناس كثرة الموت ، فبلغت عدة من يرد اسمه في الديوان السلطاني في اليوم ما ينيف عن ثلاثة آلاف نفس . وأما الطـرحاء فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الارض بهم ، وحفرت لهم الآبار والحفـائر وألقوا فيها . وجافت الطرق والنواحي والاسواق من المـــوتى . وكثر أكل لحوم بني آدم خصوصاً الاطفال ، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم الآدمي ، ويمسك بعضهم فيوجد معه كتف صغير أو فخذه او شيء من لحمه . وخلت الضياع من اهلها ، حتى ان القرية التي كان بها مائة نفس لم يتأخر بها الا نحو العشرين . وكان اكثرهم يوجد ميتاً في مزارع الفول لا يزال يأكل منـه اذا وجده حتى يموت ، ولا يستطيع الحراس ردهم لكثرتهم .

ومع ذلك زكت الغلال في الكيل اضعاف المفهوم : ولقد كان للأمير فخر الدين الطنبغا المساحي من جملة زرعه مائة فدان فولا لم يمنع أحدا من الاكل منها في موضـع الزرع ، ولم يمكن أحدا ان يحمل منه شيئاً . فلما كان اوان الدراس لم يرض بمن وكل اليه أمر الزرع حتى خرج بنفسه ، ووقف على اجران تلك

المائة فدان الفول ، فاذا تل عظيم من القشر الذي أكل الفقراء فوله أخضر ، فطاف به وفتشه فلم يجد به شيئاً من الفول ، فأمر به عند اقتضاء شغله ان يدرس لينتفع بتبنه ، فحصل منه سبعمائة وستون أردبا . فعد ذلك من بركة الصدقة وفائدة اعمال البر ، والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم .

وكثرت ارباح التجار والباعة ، وازدادت فوائدهم ، فكان الواحد من الباعة يستفيد في اليوم المائتين ، ويصيب الأقل من السوقة ربحاً في اليوم ثلاثين ، وكذلك كانت مكاسب ارباب الصنائع ، واكتفوا بذلك طول الغلاء . وأصيب جماعة كثيرة ممن ربح في الغلال - من الأمراء والجند وغيرهم - في مدة الغلاء اما في نفسه بآفة من الآفات ، أو باتلاف ماله التلاف الشنيع ، حتى لم ينتفع . فلقد كان لبعضهم ستمائة أردب باعها بسعر مائة وخمسين الأردب وبأزيد من ذلك ، فلما ارتفع السعر عما باع به ندم على بيعه الأول حيث لم ينفعه الندم ؛ فلما صار اليه ثمن الغلال أنفق معظمه في عمارة دار ، وزخرفها وبالغ في تحصينها واجادتها حتى اذا فرغت وظن أنه قادر عليها أتاها أمر ربها فاحترقت بأجمعها ، وأصبحت لا ينتفع بها بشيء .

وحصلت الفتنة بين السلطان والامراء ، وتوقفت أحوال الوزير فخر الدين بن الخليلي . وازداد ظلم اتباع السلطان ومماليكه . وتكاثر جورهم وعظم طمعهم في أخذ البراطيل

والحمايات (١) ، وكثر عسفهم وغصبهم من الأمراء . ولعبت الناس في الفلوس لما ضربت ، فنودي أن يستقر الرطل منها بدرهمين ، وزنة الفلس درهم ؛ هذا أول ما عرف من وزن الفلوس . واشتد ظلم الوزير - وهو الصاحب فخر الدين بن الخليلي - لتوقف احوال الدولة من كثرة الكلف ، فأرصد متحصل المواريث (٢) للغداء والعشاء ، واخذ الاموال الموروثة ولو كان الوارث ولداً أو غيره : فاذا طالبه الولد بميراث ابيه ، أو الوارث بما انجر اليه من الارث ، كلفه الى اثبات نسبه او استحقاقه ، فلا يكاد يثبت ذلك الا بعد عناء طويل ومشقة ، فاذا تم الاثبات احاله على المواريث ، حتى اذا

---

(١) عرف المقريزي (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٣-١١١) في باب اقسام مال مصر ، هذين النوعين من الفرائب ، وأتى على تاريخها في عبارة واضحة مختصرة ، ونصها (ص ١١١) : « واما البراطيل ، وهي الأموال التي تؤخذ من ولاة البلاد ومحتسبيها وقضاتها وعمالها . فأول من عمل ذلك بمصر الصالح بن رزيك في ولاة النواحي فقط ، ثم بطل وعمل في أيام العزيز بن صلاح الدين [الايوبي] أحياناً ، وعمله الامير شيخون في الولاة فقط ، ثم افحش فيه الظاهر برقوق ... وأما الحمايات والمستأجرات فشيء حدث في أيام الناصر فرج [بن برقوق] ، وصار لذلك ديوان ومباشرون ، وعمل مثل ذلك الامراء ، وهو من أعظم اسباب الخراب ... » .

(٢) المقصود بالمواريث هنا المال المتحصل من المواريث الحشرية ، وقد شرح المقريزي (المواعظ والاعتبار ، ج١ ، ص١١١) أصله وطرق تحصيله في عصره بالآتي: « واما المواريث ، فانها في الدولة الفاطمية لم تكن كما هي اليوم ، من اجل ان مذهبهم يورث ذوي الارحام ، وان البنت اذا انفردت استحقت المال بأجمه . فلما انقضت أيامهم ، واستولت الدولة الايوبية ، ثم الدولة التركية ، صار من جملة اموال السلطان مال المواريث الحشرية ، وهي التي يستحقها بيت المال عند عدم الوارث ؛ فتعدل فيه الوزارة مرة ، وتظلم أخرى » .

مات آخر وله مال ووارث من ولد ذكر او غيره فعل معهم كذلك ، فتعجز الورثة من الطلب ، فتترك المطالبة .

واشتد الأمر على التجار لرمي البضائع عليهم بزيادة الأثمان والقيم ، وكثرت المصادرات في الولاة وأرباب الأموال ، وعظم الجور على اهل النواحي ، وحملت التقاوي السلطانية من الضياع . واشتد الأمر على اهل دمشق ونابلس وبعلبك والبقاع وغيرها ، وكانت ايام في غاية الشدة من الغلاء وكثرة الامراض والموت وعموم الظلم .

ووقع بآخر هذا الغلاء اعجوبه في غاية الغرابة لم يسمع بمثلها : وهي ان رجلا من اهل الفلح بجية غسال ـ احدى قرى دمشق الشام ـ خرج بثور له ليرد الماء ، فاذا عدة من الفلاحين قد وردوا الماء ، فأورد الثور حتى اذا اكتفى نطق بلسان فصيح أسمع من بالمورد ، وقال : « الحمد لله والشكر له . ان الله تعالى وعد هذه الأمة سبع سنين مجدبة ، فشفع لهم النبي صلى الله عليه وسلم . وان الرسول أمره أن يبلغ ذلك ، وانه قال يارسول الله فما علامة صدقي عندهم ، قال : أن تموت بعد تبليغ الرسالة » . وأنه بعد فراغ كلامه صعد الى مكان مرتفع وسقط منه ومات . فتسامع به أهل القرية . وجاءوا من كل حدب ينسلون . فأخذوا شعره وعظامه للتبرك . فكانوا اذا بخروا به موعوكا برىء . وعمل بذلك محضر مثبوت على قاضي البلد ، وحمل الى السلطان بمصر . فوقف عليه الأمراء . واشتهر بين الناس خبره وشاع ذكره .

وعقب ذلك انحلت الأسعار . وجاء الله بالفرج . وفي خلقكم

وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون ؛ واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون .

وفي أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة وقع الغلاء بالديار المصرية ، في أيام الملك الناصر محمد بن قلاون . وعز القمح ، ووصل كل أردب الى سبعين درهماً ، والفول الى خمسين ، والخبز كل خمسة أرطال بدرهم ، ولا يكاد يوجد . وعدم القمح من الأسواق . وصار على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة من الناس . وصار الخبز كالكُسب (١) من السواد . فرتب الوالي على كل حانوت أربعة من أعوانه معهم المطارق (٢) لدفع الناس عن حوانيت الخبز لئلا ينهب . فضج الناس للسلطان واستغاثوا . فجمع الأمراء وقال لهم : « يا أمراء ! شهر عليكم ، وشهر علي ، وشهر على الله » ؛ ففتح الأمراء الشون (٣) . وباعوا كل أردب بثلاثين درهماً . ففرج عن الناس . وفتح السلطان حواصله في شعبان . وباع كل أردب بخمسة وعشرين درهما ودخل الفول الجديد والشعير ، فأكل الناس منه الى أن دخل شهر رمضان ، فجاء القمح الجديد ، وانحل السعر .

ثم وقع الغلاء في أيام الأشرف شعبان . وسببه قصور

(١) الكسب — عصارة الدهن (المحيط) وعند العامة اليوم ما يتبقى من السمسم بعد عصره .

(٢) المطارق جمع مطرق ، وهو العصاة من الخشب الخشن كالتي يستعملها البدو في سوق الجمال .

(٣) جمع شونه وهي مخزن الغلة ، مصرية (المحيط) .

النيل في سنة ست وسبعين وسبعمائة ، فلم يبلغ ستة عشر ذراعاً .
الخليج ، فانحط الماء ، وارتفع السعر . فبلغ القمح كل أردب الى
مائة وخمسين درهما والشعير الي مائـة ، والخبز الي رطل ونصف
بدرهم . وعزت الأقوات وقل وجودها . فمات الكثير من الجوع
حتى امتلأت الطرقات . وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس .
وفي هذا الغلاء بلغ الفروج الى مائة درهم فما فوقها ، والبطيخة الي
مائة وخمسين . وكان السائل يطلب اللبابة ليشمها ، ويصيح حتى يموت .
فأمر السلطان بجمع الفقراء . وفرقهم على الأمراء ومياسير التجار . ودام هذا
الغـلاء نحو سنتين . ثم أغاث الله الخلق وأجرى النيل . فارتوت
الاراضي . وحصل الرخاء بعد ما خامر اليأس القلوب ، وظن الكثير من
الناس دوام تلك الشدة ، واستبعد حصول الفرج . وهي حادثـة
شاهدناها ، ومحنة أدركناها . وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما
قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد .

فصل في بيان الاسباب التي نشأت عنها هذه المحن
التي نحن فيها حتى استمرت طول هذه الازمان التي دفعنا اليها

اعلم، تولى الله أمرك بالحياطة والهداية، ولا أخلاك من الكفاية والعناية، ان الغلاء الذي حل بالخلق منذ كانت الخليقة، فيما نقل من أخبارها بسائر البلاد في قديم الزمان وحديثه، على ما عُرف من أحوال الوجود وطبيعة العمران، وعُلم من أخبار البشر، انما يحدث من آفات سماوية في غالب الامر: كقصور جرى النيل بمصر، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره. أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيّفها، أو جراد يأكلها، وما شابه ذلك. هذه عادة الله تعالى في الخلق، اذا خالفوا امره وأتوا محارمه، أن يصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم.

وأما هذا الأمر الذي حل بمصر فانه بخلاف ما قدمناه. وبيانه أن النيل قصر جريه في سنة ست وتسعين وسبعمائة، فشرق أكثر الآراضي، وتعطلت من الزراعة. فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح الى سبعين درهما الأردب. ثم أغاث الله سبحانه وتعالى الخلق بكثرة ماء النيل، حتى عم الاقليم كله. فأحب الناس لذلك الكثير من البذر. وكانت الغلات بأيديهم قليلة، لعدم زراعة أكثر البلاد في سنة ست وتسعين كما مر. لا جرم ان تزايدت الاسعار، حتى بلغ سعر كل أردب من القمح الى نحو مائتي درهم، والشعير بمائة وخمسة دراهم. وهذه عادة بلاد

مصر من الزمن القديم ، اذا تأخر جري النيل بها ان يمتد الغلاء سنتين . فلما كان أوان مجيء الغلال الجديدة في سنة ثمان وتسعين انحلت الاسعار الى ان رجعت نحو ما كانت قبل حدوث الغلاء ، او قريباً منه .

واستمر الامر حتى مات الظاهر برقوق في نصف شوال سنة احدى وثمانمائة ، ولم يكن حينئذ بالقاهرة قمح ، وكان (١) يبلغ ثلاثين درهماً الاردب . فبيع في اليوم الثاني لموته كل أردب من القمح بأربعين درهما . وتزايد حتى بيع في سنة اثنتين وثمانمائة بضع وسبعين درهما الاردب . وتمادى الامر كذلك الى ان قصر مد النيل في سنة ست وثمانمائة ، فشنع الامر ، وارتفعت الاسعار حتى تجاوز الاردب القمح أربعمائة درهم . وسرى ذلك في كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت أجـر الاجراء – كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن – تزايداً لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن ، حتى جاء الغوث من عند الله تعالى في سنة سبع وثمانمائة . فكثرت زيادة النيل ، وعم النفع به الاقليم . فاحتاج الناس الى البذر . وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة وغيرهم كثيرة جداً لامرين : أحدهما احتكار الدولة الاقوات ومنع الناس من الوصول اليها الا بما أحبوا من الاثمان ، والثاني زكاء الغلال في سنة ست وثمانمائة ، فأنه حصل منها ما لم يسمع بمثله في هذا الزمن . فلأجل هذا وغيره ، مما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى ، تفاقم الامر وجل الخطب وعظم الرزء ، وعمت البلية

(١) ليست هذه الكلمة في الاصل .

وطمت ، حتى مات من اهل الاقليم بالجوع والبرد ما ينيف عن نصف الناس . وعم الموتان حتى نفقت الدواب في سنة ست وسنة سبع ، وعز وجودها ، وبلغت أثمانها الى حد نستحي من ذكره . ونحن الآن في أوائل سنة ثمان وثمانمائة (١) ، والامر فيها من اختلاف النقود وقلة ما يحتاج اليه ، وسوء التدبير وفساد الرأي ، في غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء وشنيع الامر .

وسبب ذلك كله ثلاثة أشياء لا رابع لها : ـ

السبب الاول ، وهو أصل هذا الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء ونيابة الاقاليم وولاية الحسبة وسائر الاعمال ، بحيث لا يمكن التوصل الى شيء منها الا بالمال الجزيل . فتخطى لاجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ الى ما لم يكن يؤمله من الاعمال الجليله والولايات العظيمة ، لتوصله بأحد حواشي السلطان ، ووعده بمال للسلطان على ما يريده من الاعمال ؛ فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه اياه ، وليس معه مما وعد به شيء قل ولا جل ، ولا يجد سبيلا الى أداء ما وعد به الا باستدانته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج اليه من شارة وزي وخيول وخدم وغيره ، فتتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلازمه أربابها . لا جرم انه يغمض عينيه ولا يبالي بما أخذ من انواع المال ، ولا عليه بما يتلفه في مقابلة ذلك من الانفس ، ولا بما يريقه من الدماء ، ولا

(١) هنا دليل مادي لتحديد تاريخ هذه الرسالة ، وبيان السبب الذي حدا المقريزي الى كتابتها ، وهذا فضلا عما ورد بمجرد المخطوط من اشارة الى تاريخ الكتابة .

بما يسترقه من الجرائر . ويحتاج الى ان يقرر على حواشيه واعوانه ضرائب ، ويتعجل منهم أموالا ، فيمدون هم أيضاً أيديهم الى اموال الرعايا ، ويشرئبون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون . ثم ينبأ [1] البائس في جمع الاموال التي استدانها اذا أتته استدعاءات من الامراء وحواشي السلطان ، أو نزل به أحد منهم ان كان المتولي متقلداً عملا من اعمال الريف ، فيحتاج له الى ضيافات سنية وتقادم جليلة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال . ولا يشعر مع ذلك الا وغيره قد تقلد ذلك العمل بمال التزم به ، وقد بقيت عليه جملة من الديون ، فيحاط [2] على ما يوجد له من اثاث وحيوان وغيره ، ويشخص في أنحس حال ، وقد أحيط كما ذكرنا بماله ، ويعاقب العقوبات المؤلمة ، فلا يجد بداً من الالتزام بمال آخر ، ليقلد العمل الاول او غيره من الاعمال .

فلما دهى أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت أحوالهم ، وتمزقوا كل ممزق ، وجلوا عن أوطانهم ؛ فقلت مجابي البلاد ومتحصلها ، لقلة ما يزرع بها ، ولخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم ، وعلى من بقي منهم . وكان هذا الامر كما قلنا مدة ايام الظاهر برقوق الى أن حدث غلاء سنة ست وتسعين ، كما مر ذكره ، فظهر بعض الخلل لا كله في أحوال عامة الناس لأمرين : أحدهما البقية التي كانت بأيدي الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها ، والثاني كثرة صلات الظاهر

(١) نبأ من أرض الى أرض - خرج (المحيط) .

(٢) يصادر ، يحجز .

وتوالي به مدة الغلاء في سنة سبع وثمان وتسعين ، بحيث لم يمت فيه أحد بالجوع فيما نعلم .

وانسحب الأمر في ولاية الأعمال بالرشوة الى أن مات الظاهر برقوق . فحدث لموته اختلاف بين أهل الدولة، آل الى تنازع وحروب قد ذكرتها في كتاب مفرد[1] . فاقتضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف وانتشار الزعار[2] وقطاع الطريق ، فخيفت السبل ، وتعذر الوصول الى البلاد إلا بركوب الخطر العظيم . وتزايدت غباوة أهل الدوله ، وأعرضوا عن مصالح العباد ، وانهمكوا في اللذات لتحق عليهم كلمة العذاب . واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً .

السبب الثاني غلاء الأطيان : وذلك أن قوما ترقوا في خدم الأمراء ، يتولفون اليهم بما جبوا من الاموال الى أن استولوا على أحوالهم ، فأحبوا مزيد القربة منهم ، ولا وسيلة أقرب اليهم من المال ، فتعدوا الى الاراضي الجارية في اقطاعات الأمراء ، وأحضروا مستأجريها من الفلاحين ، وزادوا في مقادير الأجر . فثقلت لذلك متحصلات مواليهم من الأمراء ، فاتخذوا ذلك يداً يمنون بها اليهم ، ونعمة يمدونها اذا شاءوا عليهم . فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام ، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحواً من عشرة أمثاله قبل هذه

(١) لا يوجد بين الكتب المعروفة للمقريزي مؤلف في أخبار السلطان الظاهر برقوق وحده ، وربما كان المقصود بهذه الاشارة كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك .

(٢) الزعار — والزعره والزعر ايضاً — جمع زاعر ، وهو اللص والمحتال والعيار والحرفوش والمتشرد .

الحوادث . لاجرم أنه لما تضاعفت أجــــرة الفدان من الطين الى ماذكرنا ، وبلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج الى بذره ما تقدم ذكره ، وتزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره ، وعظمت نكاية الولاة والعمال ، واشتدت وطأتهم على أهل الفلح ، وكثرت المغارم في عمل الجسور [1] وغيرها ـ وكانت الغلة التي تتحصل من ذلك عظيمة القدر زائده الثمن على أرباب الزراعة ، سيما في الأرض منذ كثرت هذه المظالم ـ ومنعت الارض زكاتهـا ، ولم تؤت ما عهـد من أكلها ؛ والخسارة يأباها كل واحد طبعا . ولا يأتيها طوعا . ومع أن الغلال معظمها لأهل الدولة أولى الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت في اللذات رغبتهم ، وعظمت في احتجار أسباب الرفة نهمتهم ، استمر السعر مرتفا لايكاد يرجى انحطاطه؛ فخرب بما ذكرنا معظم القرى ، وتعطلت أكثر الاراضي من الزراعة . فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض ، لموت اكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب ، ولعجز الكثير من ارباب الاراضي عن ازدراعها لغلو البذر وقلة المزارعين . وقد اشرف

(١) الجسور – والمفرد جسر – الطرق المرتفعة على جانبي النيل وفروعه وترعه، لحفظ البلاد من اخطار الفيضان ؛ وهي نوعان : جسور سلطانية ، وهي الجسور العامة التي يجب على السلطان تمهدها بالعمارة والاصلاح والمراقبة ، وجسور بلدية وهي الجسور الخاصة الواقعة في اقطاع من الاقطاعات، وعلى الامير او الجندي صاحب الاقطاع ان يتولاها ويلتزم تدبير المحافظة عليها ، ويظهر ان العمل في تلك الجسور كلها كان سخرة. انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ج ٣ ، ص ٤٤٨ – ٤٥٠ ؛ ابن مماتي : قوانــين الدواوين ، ص ١٦ – ١٧ ؛ المقريزي : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٦٣٨ ، ٨٣٤ .

الاقليم لأجل هذا الذي قلنا على البوار والدمار ، سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا .

السبب الثالث رواج الفلوس : اعلم جعل الله لك الى كل خير سبيلا ذلولا ، وعلى كل فضل علما ودليلا ، انه لم تزل سنة الله في خلقه ، وعادته المستمرة منذ كانت الخليقة الى ان حدثت هذه الحوادث ، وارتكبت هذه العظائم التي قلناها في جهات الارض كلها ، عند كل امة من الامم كالفرس والروم وبني اسرائيل ويونان والقبط ، بل والنبط والتبابعة أقيال اليمن ، والعرب العاربة والعرب المستعربة ـ ، ثم في الدولة الاسلامية من ظهورها ، على اختلاف دولها التي قامت بدعوتها والتزمت بشريعتها كبني أمية بالشام والاندلس ، وبني العباس بالمشرق ، والعلويين بطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام وبلاد اليمن ، ودولة الترك بني سلجوق ، ودولة الديلم والمغل بالمشرق ، ودوله الاكراد بمصر والشام وديار بكر ، ثم ملوك الترك بمصر ، ـ ان النقود التي تكون أثماناً للمبيعات وقيما للأعمال انما هي الذهب والفضة فقط ، لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الامم ولا طائفة من طوائف البشر انهم اتخذوا أبدا في قديم الزمان ولا حديثه نقداً غيرهما ، حتى قيل ان اول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام ، وقال لا تصلح المعيشة الا بهما ، رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق .

وسنتلو عليك من نبأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرت اليه ، فأقول مستعينا بالله ربي ، فانه مولاي وحسبي : اعلم زادك

الله علما ، وآتاك بياناً وفهما ، ان الدراهم التي كانت نقد الناس على وجه الدهر ما زالت ، حتى قيل ان اول من ضرب الدنانير والدراهم ، وصاغ الحلى من الذهب والفضة ، فالغ بن عابر بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح عليه السلام ، وتداول الناس ذلك من زمنه . وآخر ما كانت الدراهم على نوعين : السوداء [1] الوافية ، والطبرية العتق [2] ، وهما غالب ما يتعامل به البشر ، وكان ايضاً لهم دراهم تسمى جوارفية [3] . وكانت نقود العرب في الجاهلية التي تدور بينها الذهب والفضة لا غير ، ترد اليها من الممالك دنانير الذهب قيصرية من قبل الروم ، ودراهم فضة على نوعين ـ سوداء وافية ، وطبرية عتيقة . وكان وزن الدرهم والدينار في الجاهلية مثل وزنهما في الاسلام مرتين ، ويسمي

(١) عرف المقريزي فيما سيلي الدراهم السوداء ـ او السود ، او المسودة ـ بالآتي : « وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير من الفضة .. » انظر ما يلي بهذه الصفحة ، وكذلك القلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ – ٤٤٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨).

(٢) الدراهم الطبرية العتق سميت بذلك الاسم لانها كانت تأتي الى بلاد العرب من مدينة طبرية بالشام ، حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية ، او انها عرفت بتلك التسمية لانها كانت تضرب فعلا بتلك المدينة زمن الرومان .

(٣) يحتمل قراءة هذا اللفظ بصيغة « جرارقة » في بعض النسخ الخطية من هذا الكتاب ، وأنه جمع « جريقي » ، أي اغريقي . على انه يوجد في محيط المحيط أن الجورق – والجورف ايضاً – الشيء الظليم ، فلعل المراد بلفظ « جوارفية » نوع من الدراهم السود لظلمتها .

المثقال درهما ، والمثقال (١) دينارا . ولم يكن شيء من ذلك يتعامل به أهل مكة في جاهليتها ، وانما كانت تتعامل بالمثاقيل وزن الدراهم وزن الدنانير . وكانوا يتعاملون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم : وهي الرطل الذي هو اثنتا عشرة أوقيـــة، والاوقية وهي أربعون درهما ، فيكون الرطل ثمانين وأربعمائة درهم . والرطل والآن بمصر اثنتا عشره أوقية ، والأوقية اثنا عشر درهما ، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهما . ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقيه خمسون درهما ، فيكون الرطل ستمائـة درهم ، والنش وهو نصف الأوقية ـ حولت صاده شينا فقيـل نش ـ وهو عشرون درهما ؛ والنواة (٢) وهي خمسة دراهم . والدراهم على قسمين : طبرية وزنة

(١) عرف المقريزي (كتاب الاوزان والاكيال الشرعية) المثقال بأنه « اسم لما له ثقل ، سواد كبر او صغر ؛ وغلب عرفه على الصغير ، وصار في عرف الناس اسماً على الدينار » . ويرجع اطلاق المثقال على الدينار في العصر الاسلامي الى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان سنة ٧٠٦ هـ (٦٩٥ م) ، بعد اصلاحه نظام النقد في الدوله الاموية ، اذ جعل المثقال وحدة الذهب ، وقرر ان يكون وزن الدينار مثقالا واحداً كما كان قبلا ، (اي ٦٥,٥ حبة ، او ٤,٢٥ جراماً) ، وقد حدث مثل ذلك اكثر من مرة في عهـــد المماليك بمصر . انظر القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ — ٤٤٤ . هذا ويفهم من المتن ان المثقال كان يطلق ايضاً على الدرهم من الفضة عامة ، وانما الراجح نقلا عن الماوردي (الأحكام السلطانية ، ص ١٤٧) ان الدراهم المتـــداولة في بلاد العرب أيام الجاهلية كانت على ثلاثة اوزان ، ومن بينها واحد فقط على وزن المثقال .

(٢) اوضح المقريزي (الاوزان والاكيال الشرعية ، ص ٢٣) هذين اللفظين قليلا بالعبارة الآتية : « العرب تقول نواة فتعني بها خمســـة دراهم ، كما تقول النش لعشرين درهماً ، والاوقية للاربعين درهماً ... » .

الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وقيل أربعة دوانيق ، وبغلية (١) وزنة الواحد منها أربعة دوانيق ، وقيل ثمانية دوانيق . وزنة الدرهم من الجوارفيّة اربعة دوانيق ونصف دانق ، والدانق زنته ثماني حبات وخمسا حبة من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقسم ، وقد قطع من طرفيها ما امتد . والدرهم البغلي كان يقال له الوافي ، ووزنه وزن الدينار ، وعلى ذلك وزن دراهم فارس ؛ والدرهم الجواز (٢) ينقص كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة ، فكل سبعة بغلية تكون عشرة بالجواز . وكان الدينار يسمى لوزنه ديناراً ، وانما هو تبر (٣) ؛ ويسمى الدرهم لوزنه درهماً ، وانما هو تبر . وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثقال وزنة اثنان وعشرون قيراطا الا حبة ، وهو أيضا زنته ثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدم ذكره .

وقيل ان المثقال منذ وضع لم يختلف في جاهلية ولا إسلام ، ويقال ان الذي اخترع الوزن في الزمان القديم بدأ بوضع المثقال، فجعله ستين حبة ، زنة الحبة مائة من حب الخردل البرّي المعتدل؛ وانه ضرب صنجة بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل بوزنها والمائة الحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنج خمس

(١) الدراهم البغلية هي التي ضربها رجل اسمه رأس البغل اليهودي بأمر الخليفة عمر بن الخطاب .

(٢) الراجح ان المقصود بالدرهم الجواز ما هو جائز شرعاً في المعاملات ، ففي محيط المحيط « جوّز ... الدراهم جعلها جائزة اي رائجة .. ؛ وتجوّز الدراهم قبلها على ما فيها من الزيف » .

(٣) التبر هنا القطعة من المعدن عامة، سواء في ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد.

صنجات . فكانت صنجة نصف سدس مثقال ، وأضعف[1] وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركب منها نصف مثقال ، ثم مثقال ، وخمسة ، وعشرة ، وفوق ذلك . فعلى ذلك تكون زنة المثقال الواحد ستة آلاف حبة ، وكانت الموازين انما هي الشواهين[2] .

فلما بعث الله نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم أقر أهل مكة على ذلك كله ، وقال الميزان ميزان مكة ، وفي رواية ميزان المدينة . وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الاموال على ذلك ، فجعل في كل خمس أواق من الفضة الخالصة التي لم تغش خمسة دراهم وهي النواة ، وفرض في كل عشرين دينارا نصف دينار . وعمل بذلك أبو بكر رضي الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يغير منه شيئاً . فلما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقر النقود على حالها ، ولم يعرض لها بشيء حتى كانت سنة ثماني عشرة من الهجرة ، في السنة السادسة[3] من خلافته . وأتته الوفود ، وأقبلت أهل البصرة فيهم الأحنف بن قيس ، فكلم عمر رضي الله عنه في مصالح اهل البصرة ، فوجه معقل بن يسار ، فاحتفر لهم نهر معقل ووضع

(١) المقصود بفعل « أضعف » هنا ضعّف أو ضاعف ، أي جعل الشيء ضعفين ، على ان صيغة هذا الفعل بالالف المتوسطة هي أبلغ الصيغ الثلاث .

(٢) الشواهين جمع شاهين ، ومن معانيه عمود الميزان (محيط المحيط) ، ولعل المقصود هنا الميزان كله .

(٣) المعروف ان عمر بن الخطاب تولى الخلافه سنة ١٣ هـ .

الجريب (١) والدرهمين الوزنة في الشهر. وضرب عمر رضي الله عنه الدراهم على نقش الكسروية (٢) ، وشكلها بأعيانها ، غير انه زاد في بعضها « الحمد لله » ، وفي بعضها « رسول الله » ، وعلى آخر « لا إله إلا الله وحده » ، وعلى آخر « عمر » ، والصورة صورة الملك .لا صورة عمر. وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل. فلما بويع عثمان بن عفان رضي الله عنه ضرب دراهم ، ونقشها « الله اكبر ».

فلما اجتمع الامر لمعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة ، قال له يا أمير المؤمنين : « ان العبد الصالح امير المؤمنين عمر بن الخطاب صغر الدرهم وكبر القفيز (٣) ، وصار يؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند، وترزق عليه الذرية ، طلبا للاحسان الى الرعية. فلو جعلت انت عيارا دون ذلك العيار ازدادت الرعية به رفقاً ، ومضت لك به السنة الصالحة . فضرب معاوية السود الناقصة من ستة دوانيق ، تكون خمسة عشر قيراطاً غير حبة أو حبتين . وضرب منها زياد ، وجعل وزن

(١) الجريب هنا مقياس للارض ، ومقداره عشر قصبات في عشر قصبات ، على انه يختلف عن ذلك قليلا باختلاف المكان والزمان، والجريب في الاصل مكيال، وسعته ما يكفي من الحب لبذر مساحة معينة ، وسميت تلك المساحة لذلك باسم الجريب. انظر الماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ١٤١ ، ١٤٦ .

(٢) الكسروية نسبة الى كسرى والمقصود الدراهم الفارسية .

(٣) القفيز مكيال قديم للحبوب وسعته ما يقرب من ربع أردب وهو ايضاً مقياس للارض وقدره مائة وأربعة وأربعون ذراعاً، والمعنى الاول هو المقصود هنا . انظر الماوردي (الاحكام السلطانية ص ١٤٩) .

عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكتب عليها ... (١) فكانت تجري مجرى الدراهم . وضرب معاوية ايضاً دنانير عليها تمثاله متقلداً سيفاً ، فوقع منها دينار رديء في يد شيخ من الجند ، فجاء به معاوية ورماه ، ثم قال : « يا معاوية ! انا وجدنا ضربك شر ضرب » ، فقال له معاوية : « لأحر منّك عطاك ، ولأكسونك القطيفه (٢) » .

فلما قام عبدالله بن الزبير رضى الله عنه بمكة ضرب دراهم مدورة ، فكان أول من ضرب الدراهم المستديرة ؛ وانما كانت قبل ذلك ما ضرب منها فانه ممسوح غليظ قصير ، فدورها عبدالله ونقش بأحد الوجهين « محمد رسول الله » ، وبالآخر « أمر الله بالوفاء والعدل » . وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق ، وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل . وأعطاها الناس في العطاء حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفي العراق من قبل عبد الله بن مروان ، فقال : « ما ينبغي أن نترك من سنة المنافق شيئاً » ، فغيرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان ، بعد مقتل عبد الله ومصعب بني الزبير بن العوام ، فحص عن النقود والاوزان والمكاييل ، وضرب الدنانير والدراهم ، في سنة ست وسبعين من الهجرة . وسبب ذلك أنه كتب في صدر كتبه الى الروم « قل هو الله احد » ، وذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع التاريخ .

(١) بياض يسع كلمة واحدة لعلها « زياد » .

(٢) لعل معنى القطيفة هنا جلد البعير .

فكتب اليه ملك الروم[1] : « انكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه ، والا أتاكم في دنانيرنا من ذكر نبيكم ما تكرهون » . فعظم ذلك عليه ، وكلم خالد بن يزيد بن معاوية ، فأشار عليه أن يترك دنانير الروم ، وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم ودنانير فيها ذكر الله . فضرب الدينار والدرهم ، فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطا سوى حبة بالشامي ، وجعل وزن الدرهم خمسة عشر قيراطا سواء . والقيراط أربع حبات ، وكل دانق قيراطين ونصف . وكتب الى الحجاج بالعراق أن اضربها قبلك ، فضرب الحجاج الدراهم ، ونقش فيها : « قل هو الله أحد » ، ونهى أن يضرب أحد غيره . فضرب سمير[2] اليهودي دراهم فأخذه ليقتله ، فقال له : « عيار درهمي أجود من عيار دراهمك ، فلمَ تقتلني ؟ » ؛ فأبى إلا قتله . فوضع سمير للناس صنج الأوزان ليتركه ، فلم يفعل . وكان الناس لايعرفون الوزن ، انما يزنون الدراهم بعضها ببعض ، فلما وضع سمير الصنج كف بعضهم عن بعض . فقدمت تلك الدراهم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبها بقية من الصحابة ، فلم ينكروا منها سوى نقشها ، فان فيه صورة ؛ وكان سعيد[3] بن المسيب

(١) يقصد المقريزي بالروم هنا الدولة البيزنطية، وكان امبراطورها في تلك السنة ، الموافقة لسنة ٦٩٥ م ، جستنيان الثاني .

(٢) ان سميرا هذا من اهل بلدة تيا من بلاد العرب ، قرب حدود الشام ، وأن الخليفة عبد الملك بن مروان كان قد كلفه بضرب الدراهم، وان تلك الدراهم عرفت باسم السميرية .

(٣) كان سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفقهائهم وقد توفي سنة ٩٤ هـ . « أبو الفداء »: المختصر في أخبار البشر ، ج ١ ، ص ٢١٠) .

يبيع بها ويشتري ، ولا يعيب من أمرها شيئاً . فجعل عبد الملك الذهب الذي ضربه على المثقال الشامي ، وهي الميالة (١) الوازنة زيادة المائة دينارين .

ويقال في سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدراهم كذلك ، أن خالد بن يزيد بن معاويه بن أبي سفيان قال له : « يا أمير المؤمنين ! ان العلماء من أهل الكتاب الاول يذكرون انهم يجدون في كتبهم ان اطول الخلفاء عمراً من قدس الله في الدرهم . فعزم على ذلك ، ووضع السكة (٢) الاسلامية . وكان الذي ضرب اذ ذاك الدراهم رجل من اليهود يقال له سمير ، فنسبت الدراهم اليه ، وقيل لها الدراهم السميرية . وبعث عبد الملك بالسكة الى الحجاج بالعراق ، فسيرها الحجاج الى الآفاق لتضرب الدراهم بها . وتقدم الى الأمصار كلها ان يكتب اليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كي يحصيه عندهم ، وان تضرب الدراهم بالآفاق على السكة الاسلامية ، وتحمل اليه أولا فأولا . وقدر في كل مائة درهم درهما عن الحطب وأجرة الضراب . ونقش على أحد وجهي الدرهم « قل هو الله أحد » ، وعلى الآخر « لا إله الا الله » ، وطوق الدرهم من وجهيه بطوق ،

(١) كذا في جميع النسخ المتداولة ، وقد ترجم (De Sacy) هذا اللفظ الى (trébucant) ، اي وافية الوزن .

(٢) عرف الماوردي (الاحكام السلطانية ، ص١٤٩) السكة بأنها « الحديدة التي يطبع عليها الدراهم ، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة » . وقد شرح المقريزي أيضاً (كتاب الاوزان والاكيال الشرعية ، ص ٨٦) لفظ السكة بأن « الدينار والدرهم المضروبين . سمى كل منهما سكة لانه طبع بالحديد المعلمة ، ويقال لها السكة ، وكل مسمار عند العرب سكة » .

وكتب في الطوق الواحد « ضرب هذا الدرهم بمدينة كـذا »، وفي الطوق الآخر « محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحـق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » .

ونقل الثقات ان الذي دعا عبد الملك الى ما صنع من ذلك ان الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقا . فلما نظر عبد الملك في امور الامة قال ان هذه الدراهم تبقى مع الدهر . وقد جاء في الزكاة ان في كل مائتين ـ أو في كل خمس أواق ـ خمسة دراهم. وأشفق ان جعلها كلها على مثال السود العظام مائتين عدداً يكون ذلك بخسا للزكاة ، وان عملها كلها مثال الطبرية ـ ويحمـل المعنى على أنها اذا بلغت مائتين عددا وجبت الزكاة فيها ـ كان في ذلك حيف وشطط على رب المال . فاتخذ عبد الملك منزلة بين منزلتين فيها كمال الزكاة ، من غير بخس ولا اضرار بالناس ، مع موافقة ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده من ذلك .

وكان المسلمون قبل عبد الملك ـ والى أن صنع ما ذكر ـ يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار [1] والصغار . فلما اجتمع الناس مع عبد الملك على ما عزم عليه من ذلك، عمد الى درهـــم واف فوزنه فاذا هو ثمانية دوانيق ، والى الدرهم من الصغار فاذا به يزن أربعة دوانيق ، فجمعها معا وجعل زيادة الاكبر على نقص

(١) المقصود بعبارة « الكبار والصغار » هنا الدراهم الوافية وغير الوافية .

الاصغر ، وجعلها درهمين متساوين ، زنة كل منهما ستة دوانيق سواء . واعتبر المثقال أيضاً ، فاذا هو ما برح في آباد الدهر موفياً محدودا ، كل عشرة من الدراهم التي زنة الواحد منها ستة دوانيق تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقر ذلك وأمضاه ، ولم يعرض لتغييره .

وكان فيما عمل عبد الملك من الدراهم ثلاث فضائل : إحداها ان كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم . وثانيها انه عدل بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت ، وصار الدرهم ستة دوانيق. وثالثها أنه موافق لما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط . فمضت بذلك السنة ، واجتمعت عليه الامة . وضبط هذا الدرهم الشرعي المجمع عليه انه كامر زنة العشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وزنة الدرهم منها خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير الذي وصف آنفاً ، ويقال له درهم الكيل : فان الرطل الشرعي منه يتركب ، ومن الرطل يتركب المد ، ومن المد يتركب الصاع . وانما جعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب ، لان الذهب أوزن من الفضة وأثقل . وكأنهم جربوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب ، ووزنوها فكانت زنة الذهب أزيد من زنة الفضة بقدر ثلاثة اسباع الدرهم. فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل ، لان ثلاثة اسباع الدرهم اذا اضيفت عليه بلغت مثقالا ، والمثقال اذا نقص منه ثلاثة اعشاره بقي درهماً ، وكل عشرة مثاقيل تزن أربعة عشر درهما وسبعي درهم . وقيل ان واضع الاوزان جعل

الدرهم ستين حبة ، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل . فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من حب الخردل . ومنها ركب الدرهم فما فوقه الى الالف ، كما تقدم في المثقال .

وضرب الحجاج الدراهم البيض [1] ونقش عليها « قل هو الله أحد » ، فقال القراء : « قاتله الله ! اى شيء صنع للناس ؟ الآن يأخذه الجنب والحائض » ، وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية . فكره ناس من القراء مسها [2] وهم على غير طهارة . فقيل لها المكروهة ، وصارت سمة لها وعلامة عليها . ولقل سئل مالك رضي الله عنه عن تغيير كتابة الدنانير والدراهم ، لما فيها من كتاب الله تعالى ، فقال : « اول ما ضربت على عهد عبد الملك بن مروان والناس متوافرون ، فما أنكر احد ذلك . وما رأيت اهل العلم أنكروه . ولقد بلغني ان ابن سيرين كان يكره ان يبيع بها ويشتري ، وما زال أمر الناس كذلك ، ولم أر أحداً منع ذلك ها هنا » . وقيل لعبد الملك رحمه الله تعالى : « هذه الدراهم البيض فيها كتاب الله ، يقلبها اليهودي والنصراني والجنب والحائض ، فان رأيت ان تأمر بمحوها » ، فقال : « أردت ان تحتج علينا الامم اننا غيرنا توحيد ربنا واسم نبينا » . ومات عبد الملك بن مروان والامر على ما تقدم . وخلفه ابنه الوليد ، ثم سليمان بن عبد الملك ، ثم عمر بن عبد العزيز .

---

(١) المقصود بالدراهم البيض ما كان منها نقيا وافي الوزن ، وكان الحجاج بن يوسف أول من ضربها ، ويسمى الدينار النقي باسم الدينار الابيض ايضاً .

(٢) الضمير عائد على الدراهم البيض .

فلما استخلف يزيد بن عبد الملك ضرب الهبيرية عمر بن هبيرة بالعراق على عيار ستة دوانيـــق ، فـكان اول من شدد في أمر الوزن ، وخلّص الفضة أبلغ من تخليص من قبله . فلما قام هشام بن عبد الملك ، وكان جموعاً المال ، أمر خالد بن عبد الله القسري في سنة ست ومائة من الهجرة ان يصير العيار الى وزن سبعة ، وان يبطل السكك من كل بلد الا واسط . فضرب الدراهـــم بواسط ، وكبر السكة . فكان خالد في تخليص الفضة اشد ممن قبله ، فضربت الدراهم على السكة الخالدية ، حتى عزل خالد في سنة عشرين ومائة . وتولى يوسف بن عمر الثقفي ، فأفرط في الشدة بحيث امتحن يوماً العيار فوجد درهما ينقص حبة ، فضرب كل صانع ألف سوط . وكانوا مائة صانع ، فضرب في حبة مائة ألف سوط . وصغر يوسف السكة وأجراها على وزن سبعة ، وضربها بواسط وحدها ، حتى قتل الوليد بن يزيد في سنة ست وعشرين ومائة . فلما استخلف مروان بن محمد الحمار ـ آخر خلفاء بني أميـــة ـ ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بحران حتى قتل . وكانت الهبيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بني أمية .

وكانت دولة بني العباس ، فضرب السفاح الدراهم بالأنبار(١) ، وعملها على نقش الدنانير ، فكتب عليها السكة العباسية ، وقطع منها

---

(١) كانت الانبار مقر الخلافة العباسية إبان قيامها سنة ١٣٢ هـ ، فسكنها السفاح مدة خلافته ، واستقر بها بعده أبو جعفر المنصور حتى بدأ في تأسيس بغداد سنة ١٣٥ هـ ، وهـــذا يفسر سـبب ضرب الدراهم بهـــا . انظر ياقوت (معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٣٦٧ ، ج ٣ ، ص ٩٢٥) .

ونقصها حبة ثم نقصها حبتين . فلما قام أبو جعفر المنصور نقصهـــا ثلاث حبات . وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ، لأن القيراط أربع حبات ، وكانت الدراهم كذلك . وحدثت الهاشمية (١) على المثقال البصري ، وكانت تقطع على المثاقيل الميالة الوازنة التامة . فاقامت الهاشمية على المثاقيـــل ، والعتق على نقصان ثلاثـــة أرباع قيراط مدة المنصور ، والى سنة ثمان وخمسين ومائـــة . فضرب المهدي فيها سكة مدورة فيهـا نقط ؛ ولم يكن لموسى الهادي بن المهدي سكة تعرف . وتمادى الأمر على ذلك الى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة فصار نقصانها قيراطا غير ربع حبة . فلما صير الرشيد السكاك الى جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي، كتب اسمه بمدينـة السلام ، وبالمحمدية (٢) من الري ، على الدنانير والدراهم ؛ وضرب دنانير زنة كل دينار منها مائة مثقال ، كان يفرقها على الناس في النيروز والمهرجان ، وكتب عليها :

وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهـــه جعفرا
يزيد على مائـة واحـــدا إذا نـــاله معسر أيسرا

---

(١) الهاشمية نسبة الى بني هاشم ؛ والمقصود بذلك نقود الخلفاء العباسيين .

(٢) سميت دراهم الري بهذا الاسم نسبة الى محمد ن عطا (عتاب) الكندي ، والى الري من بلاد الهيطل (أي بلاد ما وراء النهر) ، في عهد الخليفة هـــارون الرشيد . وقد عرفت بتلك التسمية أيضاً دراهم فرغانة والصغـــد وكشك ونسف وأشروسنة وسمرقند . وكان لمحمد بن عطا أخوان ، وكلاهما من ولاة الاعمال زمن الرشيد ، وقد ضرب كل منهما دراهم اقليمه باسمه ، فكان غطريف بن عطا واليا على خراسان ، واليه نسبت الدراهم الغطريفية ببخاري ، وكان مصيب بن عطا واليا على الشاش وخجندة واليه نسبت الدراهم المصيبية .

وكان لبني العباس دنانير الخريطة (١) وهي مائة دينار فيه مائتان مكتوب على كل دينار « ضرب الحسني لخريطة أمير المؤمنين » . قلت وهذه الدنانير هي التي ينعم منها أمير المؤمنين على المغنين ونحوهم ، ومعنى الحسني القصر الحسني الذى هو الآن بمدينة بغداد ، وعمَّره الحسن بن سهل . وصير نقصان الدراهم قيراطا غير حبة ، واستمر الأمر كذلك الى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائة ، فصار النقص أربعة قراريط وحبة ونصف حبة ، وصارت لا تجوز الا في المجموعة أو بما فيها ، وبطلت .

فلما قتل الرشيد جعفر بن يحيى ، وتولى الوزارة الفضل بن الربيع ، صير السكة الى السندى بن شاهق ، فضرب الدراهم على مقدار الدنانير ، وسبيل الدنانير في سائر ما تقدم ذكره سبيل الدراهم ؛ فكان خلاص السندى جيداً أشد الناس خلاصاً للذهب والفضة . وفي شهر رجب سنة احدى وتسعين ومائة نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبة ، وما زال الامر في ذلك كله عصراً يجوز فيه الدينار جواز المثاقيل . ثم ردت المثاقيل الى وزنها ، حتى كانت ايام الامير محمـــد بن هارون الرشيد ، فصير دور الضرب الى العباس بن الفضل بن الربيع ، فنقش في السكة بأعلى السطور « ربي الله » ، وبأسفلها « العباس بن الفضل » . فلما قتل الامين ، واجتمع الناس على عبد الله المأمون ، لم يجد أحداً ينقش الدراهم ، فنقشت بالمخراط كما تنقش الخواتيم .

(١) يظهر ان المقصود بالخريطة هنا الخزانة الخليفية ، وصاحب الخريطة معناه صاحب بيت المال .

وكان الناس في اول الاسلام انما يزنون بالشواهين ، ولما ولي عبد الله بن عامر البصرة ، سنة تسع وعشرين للهجرة ، وضع في الميزان لسانا ، وهو اول من صنع لسانا للميزان . ولم يزل الامر في النقود على ما تقدم عامة أيام المأمون حتى مات . ثم قام من بعده أبو إسحاق المعتصم ، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، ، الى ان قتله الاتراك وشركوا بني العباس في الامور . وتفننت الدولة في الترف ، وتقلص نور الهداية ، وتبدلت اوضاع الشريعة ورسوم الدين . واحدثوا وابتدعوا ما لم يأذن الله به ، فكان من ذلك غش الدراهم . ويقال ان اول من غش الدراهم وضربها مغشوشة زيوفا عبيد الله بن زياد ، حين فر من البصرة سنة أربع وستين من الهجرة ؛ ثم فشت في الامصار أيام دول العجم الدراهم الزيوف [1] ، واختلفت آراؤهم بالعراق فيها . ولم ينضبط حتى الآن امرها ، وأرجو ان يوفقني الله على تفصيل ذلك .

«١» كانت تلك الدراهم أحد الانواع المقبولة في المعاملات فان الدراهم كانت في عصر من العصور الاسلاميه أربعة انواع ، وهي : الجيدة ومعدنها فضة خالصة ، والزيوف وهي الفضة المخلوطة ، وكانت تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية فقط ، ولا تقبلها الحكومة في معاملاتها وجباياتها ألبتة ، والنبهرجة – ولعل صحتها المبهرجة – وهي التي لم تضرب بدار الضرب ، وكانت غير مقبولة في معاملات الافراد والحكومات ، والستوقة ، وهي التي كانت تصنع من نحاس مغطى بطبقة من الفضة . ولم تكن معتبرة في الدرام الشرعية

فصل

واما مصر من بين الامصار فما برح نقدها المنسوب الى قيم الاعمال وأثمان المبيعات الذهب خاصة ، كلّ سائر دولها جاهليـــة وإسلاما . يشهد لذلك بالصحة ان مبلغ خراج مصر في قـــديم الدهر وحديثه انما هو الذهب ، كما ستقف ان شاء الله تعالى على تفصيلة ، فيما أنا عازم عليه من افراد تأليف يحتوي على عامة احوال خراج مصر ، منذ مصرت وعرفت أخبارها الى هـــذا الزمن الحاضر [1] .

وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « منعت العراق درهمها وقفيزها ، ومنعت الشام مدها ودينارها ، ومنعت مصر أردبها ودينارها » ، أخرجه مسلم وأبو داود . فذكر صلى الله عليه وسلم كل بلد وما يختص به من كيل ونقد وأشار الى أن نقـد مصر الذهب . وكان في هذا الحديث مايشهد بصحة فعل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فانه لما افتتح العراق في سنة ست عشرة من الهجرة بعث عثمان بن حنيف ، ففرض على ارض السواد على كل جرّيب من الكروم عشرة دراهم ، وعلى كل جريب من النخل ثمانية دراهم ،

« ١ » لا يوجد بين المعروف من مؤلفات المقريزي كتاب خاص بموضوع خراج مصر : على ان كتابه المواعظ والاعتبار « ج ١ ، ص ٧٥ – ٧٩ » يشمل مقالتين ضافيتين في هذا الموضوع ، وهما المقصودتان بهذه الاشارة .

وعلى جريب القصب والشجر ستة دراهم وعلى جريب [1] البر أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ؛ وكتب بذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فارتضاه .

ولما فتحت مصر في سنة عشرين على الصحيح فرض عمرو بن العاص على جميع من بها من القبط دينارين ، دينارين . فجبيت اول عام اثنا عشر ألف ألف دينــــار ؛ وقيل جبيت ستة عشر الف الف دينــــار . وضربت الجزيــــة على كل علج من علوج مصر الذين أقروا لعمارة الأرض أربعة دنانير في كل سنة، سوى خراج الأرض ؛ فأقر ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وأما أهل السواد فان عمر رضى الله عنه اقرهم على منزلة أهــــل الذمة ، وفرض على كل علج منهم أربعين درهما ، فجبيت مائة ألف ألف وسبعة وثمانين ألف الف درهم ، وقيل مائة ألف الف وستون الف درهم. وما زال خراج السواد دراهم . ولولا خوف الاطالة لسردت الأخبار التي توضح أن معامـلة مصر ما زالت بالذهب فقط ما يقوم منـه سفر ضخم ، وفوق كل ذي علم عليم .

وأما الفضة فكانت بمصر تتخذ حليا وأواني ، وقد يضرب منها الشيء المعاملات التي يحتاج اليها في اليوم لنفقات البيوت . وأول ما رأيت للدراهم ذكرا بمصر في أيام الحاكم بأمر الله احــــد خلايف الفاطميين ؛ قال الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيدالله بن أحمد

(١) الجريب عشر قصبات والقصبة ستة اذرع ، والقفيز عشر الجريب .

المسبحي [١] عفى الله عنه في تاريخه الكبير : « وفي شهر ربيع الأول ، يعني من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، تزايد أمر الدراهم القطع [٢] والمزايدة ، فبيعت أربعة وثلاثون درهما بدينار . ونزع السعر ، واضطربت أمور الناس ؛ فرفعت الدراهم وأنزل بعشرين صندوقا من بيت المال فيها دراهم جدد ، ففرقت في الصيارف ؛ وقرىء سجل برفعها وألا يتعامل بها ، ، وأنظر من في يده شيء منها ثلاثه أيام ، وأن يورد جميع ما تحصل منها الى دار الضرب . فاضطربت الناس ، وبلغت الدراهم القطع والمزايدة أربعة دراهم بدرهم من الجدد ، وتقرر امر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهماً بدينار . ثم اشتهر في كتب الاخبار ان الفضة صارت تضرب نقودا بمصر ، وانها سميت بين الدراهم باسم المسودة . وبها كانت معاملة أهل مصر والقاهرة والاسكندرية ، وتعرف بنقد مصر . وأدركت الاسكندرية وأهلها لا يتعاملون الا بها ،

(١) المسبحي من المؤرخين المكثرين في العهد الفاطمي ، وقد توفي سنة ٤٢٠ هـ (١٠٣٩ م) . ويقال ان مؤلفاته بلغت ثلاثين كتاباً ، وان كتابه المشار اليه هنا يقع في ست وعشرين الف صفحة ، وانه لم يعد لهذه الكتب وجود ، ماعدا الجزء الاربعين من كتابه التاريخ الكبير بمكتبة الإسكوريال باسبانيا ، ما عدا اقتباسات مبعثرة في كتب المؤرخين كابن منجب ، وابن ميسر ، وابن خلكان ، والمقريزي . راجع حسن ابراهيم حسن (الفاطميون في مصر ، ص ٨) .

(٢) الدرام القطع – او المقطعة – كانت كمدلولها اللفظي درام غير كاملة ، لذهاب جزء منها بسبب القطع . وكانت تلك الدرام تقبل في معاملات الافراد حسب الوزن ، غير ان الحكومات كانت ترفض التعامل بها دائماً ، وتسميها الدرام الغلة . اما الدرام المزايدة – وصحتها الزايدة – فهي التي كانت تزيد عن الدراهم الجيدة في الحجم ، وليس في الوزن .

ويسمونها الورق . واختلفت آراء خلفاء مصر وملوكها في مقدار الدرهم اختلافا لم يتضبط الى الآن » .

وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير من الفضة ، ولم تزل المعاملة بها حتى استولت دولة بني أيوب على مملكتي مصر والشام ، وتملك منهم محمد الكامل بن العادل . ففي ذي العقدة من سنة ثنتين وعشرين وستمائة أمر الكامل بضرب دراهم مستديرة ، وتقدم ألا يتعامل الناس بالدراهم المصرية العتق ، وهي التي يدعوها اهل مصر الورق . فهجر الناس الدراهم الورق ، وتركوا التعامل بها ، اذ الرعية على دين راعيها . وكانت الدراهم الكاملية - وهي التي أدركنا الناس يتعاملون بها - ثلثيها فضة والثلث نحاس ، يضاف على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهماً من النحاس.

وراجت هذه الدراهم في بقية دولة بني أيوب ، ثم في أيام مواليهم الاتراك بمصر والشام رواجا حتى قل الذهب بالنسبة اليها ، وصارت المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها ، واليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الاعمال ، وبها يؤخذ خراج الارضين وأجرة المساكن وغير ذلك . وكان الدرهم ثمانية عشرة خروبة ، والخروبة ثلاث قمحات ، والمثقال أربع وعشرون خروبة . والصنجة تتفاوت بمصر والشام ، فتنقص كل مائة مثقال شامي مثقالا وربما بمصر ، وكذلك الدراهم .

واما الفلوس فانه لما كان في المبيعات محقرات تقل عن ان تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان الى شيء سوى نقدي الذهب والفضة يكون

بازاء تلك المحقرات ، لم يسنم أبدا على وجه الدهر ساعة من نهار . فيما عرف من أخبار الخليقة نقداً ، لا ولا اقيم قط بمنزلة أحد النقدين . واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بازاء تلك المحقرات ، فلم يزل بمصر والشام وعراقي العرب والعجم وفارس والروم في اول الدهر وآخره ملوك هذه الاقاليم ، لعظمتهم وشدة بأسهم ونصرة ملكهم ، وكثرة شأوهم وخنزوانة سلطانهم ، يجعلون بازاء هذه المحقرات نحاسا يضربون اليسير منه قطعا صغارا تسميها العرب فلوسا (١) لشراء ذلك . ولا يكاد يوجد من هذه الفلوس الا النزر اليسير ، مع انها لم تقم أبدا في هذه الأقاليم بمنزلة أحد النقدين قط وكان سبب ضربها بمصر في أيام الكامل الأيوبي – بعد ان لم تكن – ان امرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر ، وهو اذ ذاك ابو الطاهر المحلي ، تستفتيه : « ايحل شرب الماء أم لا ؟ » فقال : « يا أمة الله ! وما يمنع من شرب الماء » فقالت : « ان السلطان ضرب هذه الدراهم ، واني اشتري القربة بنصف درهم منها ومعي درهم ، فيرد السقاء علي نصف درهم ورقا ، فكأني اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم » . فأنكر ابو الطاهر ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلم معه في ذلك فأمر بضرب الفلوس .

(١) ليس لفظ الفلوس – والمفرد فلس – عربي الاصل ، بل هو لفظ يوناني معرب وقد أخذته اليونانية قبلا من اللفظ اللاتيني (follis) ، ومعناه كيس النقود ؛ ويقال مثل ذلك بصدد لفظ الدرهم ، فقد اخذه العرب من لفظ (diram) في الفارسية ، وهو يوناني الاصل ؛ وكذلك لفظ الدينار ، وأصله (denarius) في اللاتينية .

ولقد كان ببغداد ، التي أربت عمارتها على عامة الامصار ، يجعل بازاء غالب المبيعات عوضا منها الخبز . يوضح ذلك ما علقته من رسالة الشيخ الرئيس أبي القاسم بن أبي زيد الى بعض اخوانه يخبره بأخبار البلاد التي سلكها وماهي عليه ، وذلك عند سفره من مصر وحصوله ببغداد ، في سنة بضع وأربعمائة . قال بعد صدر طويل : اما الخبز فيبرز عجينه على باب الدكان ، فيجتمع عليه عدد كثير من الذباب ، ثم يخبزونه في تنانير قد أحميت بالدخان . ويبالغون في تجفيف الرغفان ، ويتعاملون به في الاسواق ، ويقيمونه مقام الدرهم في الانفاق ، وينتقدونه نقدا قد اصطلحوا عليه . وجعلوا لذلك قانونا يرجعون اليه : فيردون المثلوم والمكرّج[1] ، كما يرد الدرهم الزائف والدينار المبهرج[2] ، ويشترون به أكثر المأكولات والمشمومات ، ويدخلون به الحمامات ، ويأخذه النباذ والخمار ، ولا يرده البزاز ولا العطار . وللرغيف السميذ على غيره صرف مقدر ، وحساب عندهم معلوم محرر ؛ ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل ستين رغيفا بقيراط[3] . وكتبت من خط حافظ المغرب محمد بن سعيد في كتابه الذي سماه « جنا النحل وحيا المحل » مانصه : « فأخرج لي احد هؤلاء التجار – يعني تجارا رآهم ببغداد لما رحل اليها – ورقة فيها خطوط بقلم

---

(١) المكرج من الخبز هو الذي فسد وعلته خضرة . (محيط المحيط) .

(٢) جاء في محيط المحيط ، أن « البهرج الباطل والرديء ، والدرهم الذي فضته ردية » ، فيكون الدينار المبهرج مثل ذلك .

(٣) القيراط هنا نقد مقداره جزء من عشرين من المثقال ، وهو من مستحدثات الخليفة عبد الملك بن مروان .

الخطا[1] ، وذكر انها من ورق التوت فيها اين وُنعمة ، وان هذه الورقة اذا احتاج انسان في خان بالق[2] من بلاد الصين لخمسة دراهم دفعها فيها ، وان ملكها يختم لهم هذه الأوراق ، وينتفع بما يأخذ بدلا عنها » انتهى[3] .

واخبرني من لا اتهم انه شاهد في بعض مدن اقليم الصعيد اهلها يتعاملون في محقرات المبيعات بالكودة ، وتسمى بعصر الودع ، كما يتعامل اهل مصر الآن بالفلوس . واخبرني ثقة ان ببعض بلاد الهند يشتري الكثير من المأكل بالمفص والبلح . وادركت انا الناس من اهل ثغر اسكندرية وهم يجلون في مقابلة الخضرة.

(١) الخطا بلاد المغول (Cathay) ، وهي الجزء الغربي من بلاد الصين ، وكانت عاصمتها جالق بالق ؛ ومن بلاد الخطا هذه كانت اغارات جنكز خان ومن وليه من خانات المغول . انظر القلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٨٣ – ٤٨٧) .

(٢) كانت خان بالق عاصمة الصين ، وهي غير جالق بالق الواردة في الحاشية السابقة . انظر القلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٧٩ – ٤٨٠) .

(٣) وصف ابن بطوطة في كتاب رحلته المعروف (تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار) هذا الورق وصفاً دقيقاً ، ونصه : « وأهل الصين لا يتبايعون بدينار ولا درهم ، وجميع ما يتحصل ببلادهم من ذلك يسبكونه قطعا.. ، وانما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد ، كل قطعة منها قدر الكف ، مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الخمس والعشرون قطعة منها بالشت ، بباء موحدة وألف ولام مكسور وشين معجم مسكن وتاء معلوة ، وهو بمعنى الدينار عندنا . واذا تمزقت تلك الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا فأخذ عوضها جدداً ودفع تلك ، ولا يعطى على ذلك اجرة ولا سواها ، لان الذين يتولون عملها لهم الارزاق الجارية من قبل السلطان ، وقد وكل بتلك الدار امير من كبار الامراء . واذا مضى الانسان الى السوق بدرهم فضة او دينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منه ، ولا يلتفت عليه حتى يصرفه بالبالشت ويشتري به ما اراد » .

والحوامض والبقول ونحو ذلك كسر الخبز ، ولشراء ما يراد منه ، ولم يزل ذلك الى نحو السبعين والسبعمائة . وادركنا ريف مصر واهله يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات ببعض الدجاج وبنخال الدقيق ، وبردىء مشاق الكتان ، الى آخر هذة الحوادث . وكل هؤلاء انما يتخذون ما تقدم ذكره لشراء الامور الحقيرة فقط ، ولم يجعل احد منهم شيئاً من ذلك نقداً يخزن ، ولا يُشتري به شيء جليل البتة .

ولما ضربت الفلوس كما مر في ايام الكامل تتابع الملوك في ضربها حتى كثرت في الايدي . وما زالت العامة تتعنت فيها لما يداخلها من القطع المخالفه للقطع التي يأمر السلطان بالتعامل بها . فتقدم الولاة بصلاح ذلك . وكانت الفلوس أولا تعد في الدرهم الكاملي ثمانية وأربعون فلسا . ويقسم الفلس أربع قطع تقام كل قطعة مقام فلس ، يشترى بها ما يشترى بالفلوس؛فيحصل بذلك من الرفق لذوي الحاجات ما لا يكاد يوصف . وتمادى الامر على ذلك الى بعد الخمسين والستمائة من الهجرة . فسوّل بعض العمال لأرباب الدولة حب الفائدة . وضمن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه . وجعل كل فلس يزن مثقالا . والدرهم يعد أربعة وعشرين فلسا. فثقل ذلك على الناس ، وأنكاهم موقعه لما فيه من الخسارة . لانه صار ما يشتري بدرهم هو ما كان قبل يشتري بنصف بدرهم . ثم توطنت نفوس الناس على ذلك ، إذ هم ابناء العوائد . وكانت الفلوس مع ذلك لا يشتري بها شيء من الامور الجليلة . وانما هي لنفقات البيوت ، ولاغراض

ما يحتاج اليه من الخضر والبقول ونحوها .

فلما كانت سلطنة العادل كتبغا ، واكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي من المظالم ، وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس ، وطمعوا في اخذ الاموال والبراطيل والحمايات ، وضربت الفلوس ، توقف الناس فيها لخفتها . فنودى في سنة خمس وتسعين وستمائة ان توزن بالميزان . وان يكون الفلس زنة درهم . ثم نودي على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا أول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزنا لا عددا .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق ، وتولى محمود بن على الاستادار أمر الاموال السلطانية ، شره الي الفوائد وتحصيل الاموال ، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة من الفلوس ؛ فبعث الى بلاد فرنجة لجلب النحاس الاحمر ، وضمن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال ، ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه ، واتخذ بالاسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس . فكثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة ، وراجت رواجا صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد . وقلت الدراهم لامرين : أحدهما عدم ضربها ألبتة ، والثاني سبك ما بأيدي الناس منها لاتخاذه حلياً منذ تفنن أمراء السلطان وأتباعهم في دواعي الترف ، وتأنقهم في المباهاة بفاخر الزي وجليل الشارة . ووجد مع ذلك الذهب بأيدي الناس ، بعد ان كان لا يوجد مع كل احد ، لكثرة ما كان يخرجه الظاهر برقوق في الانعام على أمراء الدوله ورجالها ، وفي نفقات الحروب والاسفار ، وفي الصلات زمن الغلاء . فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود اكثرها الفلوس ، وهو

النقد الرايج الغالب ، والثاني الذهب وهو أقل وجدانا من الفلوس ، وأما الفضة فقلت حتى بطل التعامل بها لعزتها ، وكان يعطي في الدينار الذهب منها الى ثلاثين درهماً . ثم كثر الذهب بأيدي الناس حتى صار مع أقل السوقة ؛ وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الاعمال كلها تنسب الى الفلوس خاصة . وبلغ الذهب كل مثقال منه الي مائة وخمسين من الفلوس ، والفضة كل زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس التي كل درهم منها يعد أربعة وعشرين فلسا ، وبلغ المثقال من الذهب بثغر الاسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس ، فدهى الناس بسبب ذلك داهية أذهبت المال ، وأوجبت قلة الاقوات ، وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود ، وانه ليخشى من تمادي ذلك ان يحول حال أهل الاقليم ، واذا أراد الله بقوم سوءا فلا مرد له وما لهم من دونه من وال .

فصل في ذكر أقسام الناس واصنافهم
وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم

اعلم حرسك الله بعينه التي لا تنام ، وركنه الذي لا يرام ، ان الناس بأقليم مصر في الجملة على سبعة أقسام : القسم الاول أهل الدولة ، والقسم الثاني أهل اليسار من التجار ، وأولى النعمة من ذوي الرفاهية ، والقسم الثالث الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ، ويقال لهم أصحاب البز ، ويلحق بهم أصحاب المعايش ، وهم السوقة ؛ والقسم الرابع أهل الفلح ، وهم أهل الزراعات والحرث ، سكان القرى والريف ، والقسم الخامس الفقراء ، وهم جل الفقهاء وطلاب العلم ، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم ، والقسم السادس أرباب الصنائع والاجراء أصحاب المهن ، والقسم السابع ذوو الحاجة والمسكنه ، وهم السؤال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم .

فأما القسم الأول ، وهم أهل الدولة ، فحالهم في هذه المحن على ما يبدو لهم . ولمن لا تأمل عنده ، ولا معرفة بأحوال الوجود له ، ان الاموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه المحن ، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الاراضي ، فان الارض التي كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلا عشرين الف درهم صار الآن خراجها مائة ألف درهم . وهذا الظن ليس بصحيح ، بل قلت أموالهم بالنسبة الى ما كانت عليه أموال امثالهم من قبل : وبيان ذلك ان العشرين الف درهم فيما سلف كان

مالكها ينفق منها فيما أحب واختار ، ويدخر منها بعد ذلك ما شاء الله ، لأنها كانت دراهم ، وهي قيمة الف مثقال من الذهب أو قريب منها . والآن انما يأتيه بدل تلك المائه ألف درهم فلوس ، هي قيمة ستمائة وستة وستين مثقالا من الذهب ، ينفق ذلك فيما يحتاج إليه في اليوم من لحم وخضر وتوابل وزيت ونحوه ، وفيما لا بد له من كسوته وكسوة عياله ، وما تدعو اليه الحاجة من خيل وسلاح وغيره ، مما كان يشتريه قبل هذه المحن بعشرة آلاف من الفضة ونحوها . ولولا تساوي العالم من الخاصة والعامة بمعرفة تفاوت ما بين سعر المبيعات الآن وبين سعرها قبل هذه المحن لبينا ذلك ؛ ولا بد من الالماع بطرف منه ان شاء الله تعالى : فأهل الدولة لو ألهموا رشدهم ، ونصحوا أنفسهم ، املموا أنهم لم ينلهم ربح ألبته بزيادة الأطيان ، ولا بغلاء سعر الذهب الذي كان أصل هذا البلاء ، وسبب هذه المحن ، بل هم خاسرون ، وأن ذلك من تلبيس مباشريهم لنيلهم ما يحبون من أعراضهم ، ولا يحيق المكر السيىء الا بأهلة .

واما القسم الثاني ، وهم مياسير التجار وأولو النعمة والترف ، فان التاجر اذا استفاد مثلا ثلاثة آلاف درهم في بضاعته ، فانما يتعوض عنها فلوسا أو عشرين مثقالا من الذهب ، ويحتاج الى صرفها فيما لا غنى له عنه من مؤونته ومؤونة عياله ، وكسوته وكسوة عياله . فهو لو تأمل لاتضح له أنه لما كان أو لا يستفيد في مثل هده البضاعة ألف درهم مثلا ، انها تغني عنه في كلفته اكثر مما تغني عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير .

فالبائس لغباوته يزعم أنه استفاد ، وهو في الحقيقة انما خسر ، ولسوف عما قليل ينكشف له الغطاء ، ويرى ماله قد أكلتــه النفقات ، وأتلفة اختلاف النقود ، فيعلم فساد ما كان يظن ، وكذب ما كان يزعم ، ومن يضلل الله فما له من هاد .

واما القسم الثالث ، وهم اصحاب البز وأرباب المعايش ، فانهم في هذه المحن يعيشون مما يتحصل لهم من الربح ، فان أحدهم لا يقنع من الفوائد الا بالكثير جداً ، وهو بعيد ساعات من يومه ينفق ما اكتسبه فيما لا بـــد له منه من الكلف ، وحسبه الا يستدين لبقية حاجته ، ويقنع كما قال الاول .

على أنني راض بأن أحمل الهوى وأخلص منه لا علي ولا ليا

وأما القسم الرابع ، وهم أصحاب الفلاحة والحرث ، فهلك معظمهم لما قدمناه من شدة السنين وتوالى المحن بقلة ري الاراضي . وفيهم من اثرى ، وهم الذين ارتوت أراضيهم في سني المحل فنالوا من زراعتها أموالا جزيلة عاشوا بها هـــذه الازمنه ؛ على أن فيهم من عظمت ثروته ، وفخمت نعمته ، ونـال ما أربى على مراده وزاد على ما أمله ، والله يقبض ويبسط واليه ترجعون .

وأما القسم الخامس ، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العـــلم ، ومن يلحق بهم من الشهود (١) ، والكثير من أجناد الحلقة ، ومن

(١) الشهود جمع شاهد ، وهو في مصطلح الدولة المملوكية الموظف الذي كان عمله أن يشهد بمتعلقات الديوان المستخدم به نفياً وإثباتاً ، وهو أحد الذين جمعهم القلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٥ . ص ٤٦٦) تحت باب كتاب الاموال . انظر ايضاً المقريزي (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٩٣ ، ٦٦٧ ، ٩٣٧ ، ١٠٤٦) .

شابههم ممن له عقار أو جار من معلوم سلطان أو غيره ؛ فهم ما بين ميت أو مشتهي الموت ، لسوء ما حل بهم . فان أحدهم اذا أتته مائه درهم مثلا فان ما يأخذ عنها فلوسا أو ثلثي مثقال ينفق ذلك فيما كان ينفق فيه من قبل عشرين درهما من الفضة . فلحقهم من أجل ذلك القلة والخصاصة ، وساءت أحوالهم ، وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير .

وأما القسم السادس ، فهم أرباب المهن والأجراء والحمالين والخدم والسواس والحاكة والبناة والفعلة ونحوهم ، فان أُجَرهم تضاعفت تضاعفا كثيرا . الا أنه لم يبق منهم الا القليل لموت أكثرهم ، بحيث لم يوجد منهم الواحد الا بعد تطلب وعناء . ولله عاقبة الأمور .

وأما القسم السابع ، فهم أهل الخصاصة والمسكنه ، ففني معظمهم جوعا وبردا ، ولم يبق منهم الا أقل من القليل . لا يسأل عما يفعل وهم يُسألون .

فصل في ذكر نبذ من أسعار هذا الزمن
وايراد طرف من أخبار هذه المحن

اعلم أسعدك الله سعادة الابد ، وآتاك فوز السر مد ، أن الذي استقر أمر الجمهور باقليم مصر عليه في النقد الفلوس خاصة ، ويجعلونها عوضا عن المبيعات كلها من أصناف المأكولات وأنواع المشروبات وسائر المبيعات ، ويأخذونها في خراج الأرضين وعشور أموال التجارة ، وعامة مجابي السلطان ، ويصيرونها قيما عن الأعمال جليلها وحقيرها ، لانقد لهم سواها ولا مال الا اياها ، على أن كل قنطار منها وهو مائة رطل مصرية بستمائة درهم نقداً، حسابا عن كل رطل، وهو زنة مائة وأربعة وأربعون درهماً وزناً ، ستة دراهم نقداً، وعن كل درهم منها أوقيتان زنتها أربعة وعشرون درهما ـ؛ بدعة أحدثوها وبلية ابتدءوها لا أصل لها في ملة نبوية ، ولا مستند لفعلها عن طريقة شرعية ، ولا شبهة لمبتدعها في الاقتداء بفعل أحد ممن غبر، ولا ائتناسه بقول واحد من البشر ، سوى شيء نشأ عنه ذهاب بهجة الدنيا وزوال زينتها ، وتلاف الأموال وفساد زخرفها ، ومصير الكافة الى القلة ، وشمول الفاقة للجمهور مع الذله ، ليقضي الله امراً كان مفعولا .

وأما أسعار المبيعات فان الذهب انتهى بحاضرة القاهرة وربيها كل مثقال منه الى مائة وخمسين درهما من الفوس ، وبلغ بثغر الاسكندرية كل مثقال الى ثلاثمائة درهم فلوسا . وبلغت دراهم المعاملة كل زنة درهم منها خمسة دراهم فلوسا . وانتهى الأردب من القمح الى أربعمائة

وخمسين فلوسا غير الكلفة : وهي عن السمسرة (١) عشرة دراهم ، والحمولة سبعة دراهم ، والغربلة ثلاثـة دراهم ، وأجرة الطحن ثلاثون درهما ، فذلك خمسون درهما ؛ ويتحصل عن الاردب قمحا نقيا خمس ويبات فقط ، وينقص منه سدسه غلتـا ، فاذاً لا يتهيأ كل أردب الا من حساب ستمائة درهم فلوسا. وبلغ كل أردب من الشعير والفول ماينيف عن ثلاثمائة درهم سوى الكلف ، والأردب من البسلة ثمانمائة درهم ، ومن الحمص خمسمائة درهم ، والرأس الواحد من البقر بمائة مثقال من الذهب - عنها خمسة عشر ألف درهم من الفلوس - ، والرطل الواحـد من اللحم البقري النيء بسبعة دراهم فلوســاً ، والرطل الواحــد من الضأن بخمسه عشر درهما ، والطائر الواحد من الدجاج من مائة درهم ، الطائر الواحد منها الى عشرين درهما فلوسا ، والطائر الواحـد من الأوز من مائتي درهم كل طائر منها الى خمسين درهما فلوسا ، والرأس الواحـد من الغنم الضأن بما ناف عن ألفي درهم فلوسا . وأبيع الجمل بسبعة آلاف فلوسا ، والقدح الواحد من اب اليقطين بمائة درهم وعشرين درهما فلوسا ، والقــدح من الأرز بخمسة عشر درهما فلوسا ، والأردب الواحـد من بذر الجزر بخمسمائة درهم فلوسا ، وكل

(١) قدّر المقريزي (المواعظ والاعتبار ، ج١ ، ص ٨٨ - ٨٩) قيمة السمسرة عامة بأقل من هذا ، وذكر ان السلطان الملك الناصر محمد ألغى سنة ٧١٥ ﻫ (١٣١٥م) ما يسمى باسم نصف السمسرة ، ونصه : « ومما أبطل ايضاً نصف السمسرة ، وهو عبارة عن أن من باع شيئاً من الاشياء فانه يعطي اجرة الدلال على ما تقرر من قديم ، عن كل مائة درهم درهمين . فلما ولى ناصر الدين ابن الشيخي الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهماً من كل درهمين ، فصار الدلال يعمل معدله ويجتهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على البائع ؛ فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يغاثوا ، حتى أبطل ذلك السلطان » .

قدح من بذر الفجل بمائة وخمسين درهماً فلوساً ، وكل قدح من بذر اللفت ثلاثمائة درهم فلوسا، وكل قنطار من الشيرج غير كلفه بألف ومائتي درهم فلوساً ، والبطيخة الواحدة في أوان البطيخ بعشرين درهم فلوسا، وكل رطل من العنب في أوانه بأربعة دراهم فلوسا. وكل قنطار من القرع بمائة درهم فلوسا، والسكر كل رطل الى سبعين درهما فلوساً، وزيت الزيتون كل قنطار منه بخمسمائة وخمسين درهما فلوسا، والثوب القطن بألف وخمسمائة درهم فلوساً ، والذراع الواحد من ثياب الكتان الذي لم يقصر ببضعة عشر درهما فلوساً ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بنصف درهم فلوسا، والليمونة الواحدة بثلاثة دراهم فلوسا والرطل الواحد من الكتان الذي لم يمشق بعشرين درهما فلوسا .

وبلغ بالاسكندرية وتروجة كل قدح واحد من القمح الى أربعين درهما فلوسا ، ومن الشعير ثلاثين درهما ، والرطل من الخبز عشرة دراهم ، والرطل من لحم الضأن ستين درهما فلوسا ، والطائر المتوسط من الدجاج ببضعة وخمسين درهما فلوسا ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بدرهمين فلوساً، والأوقية من الزيت بأربعة دراهم فلوسا .

وبلغ كل قدح من بذر الرجلة بالقاهرة الى ستين درهما فلوسا وسبعين ، والرطل الواحد من الكثرى الى بضعة وخمسين درهماً ، والقنطار من الشيرخشك (١) الى ثلاثين ألف درهم فلوسا ، والقنطار من الترنجبين (٢) الى خمسة عشر ألف درهم فلوسا ، والزهرة الواحدة

---

(١) نوع من المن او البلسم ، ولعل المقصود به نوع من الادويـــة او الترياقات المستعملة في تلك العصور .

(٢) الترنجبين – ويقال الترنجبيل ايضاً – لفظ فارسي الاصل ، وهـــو نقلا عن محيط المحيط ، « طل اكثر ما يسقط بخراسان وما وراء النهر ، واكثر وقوعه على الحاج (كذا) ، ويجمع كالمن ، وأجوده الابيـــض ؛ وهو فارسي ، معناه عسل رطب ، وهو في الخواص قريب من خيار الشنبر » .

من النيلوفر (١) الى درهم فلوسا ، والخيارة الواحدة الى درهم فلوسا ونصف . وأبيع الفروج الواحد بسبعة وثلاثين درهما فلوسا ، وأبيع في تركة ملوطتان (٢) غسيلتان من قطن بألفي درهم ومائتي درهم وأربعين درهما فلوسا ، وبقيه المبيعات بهذه النسبة . فمن نظر الى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت الا شيئاً يسيرا ، وأما باعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا أشنع من ذكره ، ولا أفظع من هوله ، فسدت به الامور ، واختلت به الاحوال ، وآل أمر الناس بسببه الي العدم والزوال ، وأشرف من أجله الاقليم على الدمار والاضمحلال ، ولكن الله يفعل ما يشاء .

---

(١) النيلوفر لفظ أعجمي — ويقال النينوفر ايضاً — وهو ضرب من الرياحين ، ينبت في المياه الراكدة ، له اصل كالجزر ، وساق املس يطول بحسب عمق الماء ، فاذا ساوى سطحه الماء اورق وأزهر ، واذا بلغ يسقط عن رأسه ثمر داخله بزر اسود (محيط المحيط) .

(٢) الملوطة ـ والجمع ملاليط وملوطات ـ كلمة يونانية الاصل ، وقد تسربت الى العربية عن طريق اللغة القبطية ، وهي الجبة تلبس فوق الفرجيه ، او قميص واسع الاكمام ، وكان من ملابس المماليك بمصر .

فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء
ويقوم لمرضى الزمان مقام الدواء

واذ قد تقدم من القول بيان الأسباب التي حصلت منها هذه المحن ، فبقي ان يتعرف من فتق الله ذهنه ، وأزال غشاء بصره ، كيف العمل في ازالة ما بالناس من هذه البليات ، لتعود أحوالهم الى مثل ما كانت عليه من قبل . فنقول : اعلم أرشدك الله الى صلاح نفسك ، وألهمك مراشد أبناء جنسك ، أن النقود المعتبرة شرعا وعقلا وعادة انما هي الذهب والفضة فقط ، وما عداهما لا يصلح أن يكون نقدا . وكذلك لا يستقيم أمر الناس الا بحملهم على الامر الطبيعي الشرعي في ذلك ، وهو تعاملهم في أثمان مبيعاتهم وإعواض قيم اعمالهم بالفضة والذهب لا غير ، وذلك يسير على من يسّره الله له . وهو ان الفضة الخالصة - التي لم تضرب ولم تغش - سعر كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب في ثمن نحاس ، ومكس للسلطان ، وثمن حطب ، وأجرة صنّاع ونحو ذلك - بحكم سعر هذا الوقت - الى ربع دينار . فتصير بهذا العمل تزن مائة وخمسين درهماً معاملة ، عنها من الذهب كما مر آنفاً خمسة مثاقيل وربع مثقال . فبحكم ذلك يكون صرف كل مثقال من الذهب المختوم بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة ، والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الاحمر المضروب قطعا والمسمي فلوسا ثلاثة وعشرون رطلا وثلث رطل ، حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهمــا فلوسا ، وهو صرف الدينار

بالفلوس لعهدئذ .

فاذا وفق الله تعالى من اليه أمر الرعية أن يأخـــذ ذلك القدر في ضرب الفضة المعاملة ، فانـه يؤول أمر الناس ان شاء الله تعالى الى زوال هـــذا الفساد ، وعودهم الى رجوع أسعار المبيعات وقيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن . فانه تبين كما ذُكر ان المثقال من الذهب يصرف بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة ، ويؤخذ بالأربعة والعشرين درهما من الفضة ثلاثة وعشرون رطلا وثلث رطل من الفلوس التي تعدّ في كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلسا ، تصرف في محقّرات المبيعات ونفقات البيوت ، فيعظم النفع بها ، وتنحط الأسعار ، وعما قليل لاتكاد توجد لضرب الناس لها أواني ؛ وفي ذلك من صلاح الامور واتساع الأحوال ، ووفور النعم وزيادة الرأفه ، مالا حد له ، والله يعلم وانتم لا تعلمون .

فصل في بيان محاسن هذا التدبير
العائد نفعه على الجم الغفير

اعلم جمّلك الله بالمناقب ، وصانك من شين المعايب ، أن من ملكته العوائد ، واسترقته المألوفات ، وقيدته رعونات نفسه حتى وقف على ماعهد ، ولم يتراء الى معرفة ما غاب عنـــه ، ولا تصور سوى ما أحس ، فانه يقول : « لا فائدة في اتعاب فكرك واطالة كدك ، وتضريب رأي نفسك ، وتخطيك فعل غيرك ، والحال بعد طول العناء أفضى الى كون الذهب والفلوس على مثل ما كانا عليه سواء ، من غير تغيير شي من حالها ، بغير زيادة في سعرها ولا نقصان منه ألبتة » فنقول : صدق الله العظيم حيث قال : هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون ، فانه لاشك ان فـــيما ذكرنا فائدتين جليلتين : احداهما رجوع احوال العامة الى مثل ما كانت عليه من قبل هـذه المحن في أمور الأسعار وأحوال المبيعات ؛ والفائده الثانية بقاء ما بأيدي الناس من الذهب والفلوس ـ اللذين هما النقد الرائج الآن ـ على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص ، مع رد الأحوال والرّفه والرخص الى ما كانت عليه اولا قبل هذه المحن .

ولعمري لايجهل قدر هاتين الفائدتين الجليلتين ، ويجحد حق هاتين النعمتين العظيمتين ، من له أقل حظ من تميز ، وأنزر نزر من شعور ، الا من قصد ان يخون عهد الله وامانته فيما استرعاه من امور عباده ، باظهار الفساد واهلاك العباد ، والله لا يهدي كيد الخائنين . فأقول وبالله استعين فهو المعين :

وما فاتني نصركم باللسا ن إذا هو قـــد فاتني باليد

اعلم وفقك الله الى الاصغاء الى الحـق ، وألهمك نصيحةالخلق ، انه قد تبين بما تقدم ان الحال فيفساد الأمور انما هو سوء التدبير لاغلاء الاسعار . فلو وفق الله من اسند اليه امر عباده حتى رد المعاملات الى ما كانت عليه قبل من المعاملة بالذهب خاصة ، ورد قيم السلع ، وعوّض الاعمال كلها الى الدينار ــ أو الى ما حدث بعد ذلك من المعاملةبالفضة المضروبة، ورد قيم الاعمال وأثمان المبيعات الىالدرهم، لكان في ذلك غياث الامة وصلاح الامور ، وتدارك هذا الفسادالمؤذنبالدمار .

وبيان ذلك ان النقد اذا عاد الى ما كان عليه أولا ، وصار من يأتيه مال من خراج ارض ، او اجرة عقار ، او معلوم سلطان، أو من وقف. أو قيمة عمل ، فانما يتناول ذلك ذهبا أو فضة بحسب ما يراه من يلي من امور العامة . فيصرف ذلك فيما عساه يحتاج اليه من مأكول ومشروب أو ملبوس أو غيره . فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف الاحوال ، اذا عُمِل ذلك لا يجد من صار اليه شيء من النقدين على ما تقرر غبناً ألبتة ، لان الاسعار حينئذ اذا نسبت الى الدرهم او الدينار لا يـكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا نعهد قبل هذه المحن ألبتة ، الا اشياء معدودة سبب غلائها احد أمرين : الاول فساد نظر من اسند اليه النظر في ذلك ، وجهله بسياسة الامور ، وهو الاكثر في الغالب ؛ والثانى الجائحة التي أصابت ذلك الشيء حتى قل ، كما حصل في لحوم الابقار بالموت الذريع الذي نزل بها في سنة ثمان وثمانمائة (١) ، وما حصل في

(١) هنا دليل مادي للبرهان على أن هذا الكتاب كتب في سنة ٨٠٨ .

السكر من قلة زراعة قصبه واعتصاره في سنتي سبع وثمان وثمانمائة ، وهذا يسير بالنسبة الى الاول .

ومع ذلك فلو وجد من أوتي توفيقاً وألهم رشداً ، لكان الحال غير ما عليه الآن بخلاف الحال في هذه المحن ، فان المال الواصل الي كل احد من خراج او غيره ، انما هو فلوس منسوبة الى الارطال كما تقدم . والذهب والفضه وسائر المبيعات كلها من مأكول وملبوس أو غيره نعم ، وخراج الارضين انما ينسب الى الفلوس ، فيقال كل دينار بكذا وكذا درهما من الفلوس ، والفضة كل درهم منها بكذا وكذا درهما من الفلوس ، والثياب والسلع كلها ، والخراج في الاقليم كله ، كل كذا من كذا بكذا وكذا درهما من الفلوس . وبالضرورة يدري كل ذي حس ، وان بلغ في الجهل الغاية من الغباوة ، ان المال انما يؤخذ غالباً عن خراج الأراضي ، أو أثمان المبيعات او قيم الأعمال ، او من وجوه البر والصلات ، وانه لابد وان يصرف في الأمور الحاجية وسائر الأغراض البشرية ، اما على وجه الاقتصاد ، او في سبيل السرف والتبذير . فاذا صار الى احد مبلغ ما من هذه الفلوس ، وأنفقه في سبيل من سبل اغراضه، فانه يجد من الغبن مالا غاية وراءه .

وبيان ذلك ان السلطان اذا وصل الى ديوانه ستون الف درهم من الفلوس ، فانما يقبض منها متولي ذلك الديوان مائة قنطار من الفلوس ، او ذهباً بحسابه . فان كان مثلا انما وردت الي ديوان الوزارة ، فان الوزير لما يحتاج اليه من اللحوم السلطانيه ، يشتري بهذه الستين الف درهم التي وزنها مائة قنطار من الفلوس ،

وعنها من الذهب بحسابه ، ما زنتـه من اللحم ستة وستون قنطاراً وثلث قنطار ، حساباً عن كل قنطار سبعمائة درهم. وقبل هذه المحن كان يشتري بالستين الف درهم الف قنطار وخمسمائة قنطار من اللحم ، حسابا عن كل قنطار اربعين درهما ، وفرقٌ عظيم، وغبن فاحش ، ما بين الأول والثاني. واعتبر ذلك في سائر الاموال السلطانية ووجوه مصارفها، وتنزّلْ الى اموال الامراء ، ثم الى من دونهم من رؤساء الدولة ، كالوزراء والقضاة واعيان الكتاب ومياسير التجار وغيرهم ، فانك تجد مثلا الواحد من اهل الطبقة الوسطى اذا كان معلومه في الشهر ثلاثمائة درهم ، حسابا عن كل يوم عشرة دراهم ، فانه كان قبل هذه المحن اذا اراد النفقة على عياله يشتري لهم من هذه العشرة دراهم الفضة مثلا ثلاثة ارطال لحم من لحوم الضأن بدرهمين . ولتوابلها مثلا درهمين . ويقضي غداء ولده واهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم . واليوم انما تصير اليه العشرة فلوسا زنتها عشرون أوقية ، فاذا اراد ان يشتري ثلاثة ارطال لحم فانما يأخذها بسبعة وعشرين درهماً فلوساً . ويصرف في توابلها وما يصلح شأنها على الحـــالة الوسطى عشرة دراهم . فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته الا بسبعة وثلاثين درهماً فلوساً . وأنيّ يستطيع منْ متحصله عشرة ان ينفق سبعة وثلاثين في غداء واحد ؟ سوى ما يحتاج اليه من زيت وماء وأجرة مسكن ومؤونة دابة وكسوة وغير ذلك ، مما يطول سرده ويكفي فيه تساوي العالم من الحاضرين بمعرفته . فهـذا هو سبب زوال النعم التي كانت بمصر ، وتلاشي الاحوال بها ، وذهاب الرّفه ، وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور . ولو شاء ربك ما فعلوه .

فلو وفق الله تعالى من استند اليه امور العباد الى رد النقود على ما كانت عليه اولا ، لكان صاحب هذه العشرة دراهم اذا قبضها فضة رآها على حكم اسعار وقتنا هذا تكفيه وتفضل عنه. فان الغداء الذي قلنا ان قيمته الآن سبعة وثلاثون درهما من الفلوس ، يُدفع فيه الآن ستة دراهم وسدس درهم من الفضة المعاملة ، حساباً عن كل درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس ، التي زنتها عشرة اواق . فاذن ليس بالناس غلاء . انما نزل بهم سوء التدبير من الحكام ، ليذهب الله غناء الخلق ويبتليهم بالقلة والذلة ، جزاءً بما كسبت ايديهم وليذيقهم بعض الذي عملوا ولعلهم يرجعون .

وهذان المثالان فيهما كفاية لمن ازال الله الطمع عن قلبه، وهداه الى اغاثة العباد وعمارة البلاد ، ولله الامر من قبل ومن بعد .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : تيسر لي ترتيب هذه المقالة، وتهذيبها في ليلة واحدة من ليالي المحرم سنة ثمان وثمانمائة . والله يهدي من يشاء ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لانبي بعده .

ووافق الفراغ من تسويدها في اليوم التاسع عشر من شعبان المكرم سنة ١١٠١ هـ ، على يد افقر العباد محمد الشهير بالقطري ، امام جامع الوزير وخطيبه ، ببندر جدة المحروس .

*

منشورات

دار ابن الوليد

- اصول الحرية — روجيه غارودي — بدر الدين السباعي
- دور الفرد في التاريخ — بليخانوف — احسان سركيس
- الصين في طريق الاشتراكية — عن الصينية — بدر الدين السباعي / نجاح ساعاتي سباعي
- اغاثة الأمة بكشف الغمة — تقي الدين احمد المقريزي

قريباً

- حق الشعوب بتقرير مصيرها — لينين
- حياة مملة — تشيخوف
- مخاطر ازمة ومخاطر حزب — هنري كلود
- موجز الاقتصاد السياسي — أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي
- الفن والحياة الاجتماعية — بليخانوف
- دراسة في النقد الماركسي — اوغوست كورنو

قريباً :

مخاطر ازمة ومخاطر حرب

هنري كلود

... ليس مديح الرأسمالية شيئاً جديداً . انه قديم قدم الرأسمالية ذاتها . إلا أن هذا المديح يصبح مدحاً للاجرام ومشاركة به، عندما تغدو الرأسمالية عاجزة عن الاستغناء عن الحرب ، عجز المدمن على المورفين عن تركه . لان الحرب والاعداد لها هما اللذان يضمنان للرأسمالية الحدّ الاعظم من الارباح . ان كل مماحكة لا تغير شيئاً من ارتباط القضايا الاقتصادية بقضية الحرب والسلم. كما ان كل نظرية لا يمكن وضعها خارج نطاق الحرب والسلم او فوقها . وقد اصبح الاقتصاد السياسي في خضم المعركة الدائرة بين قوى السلم وقوى الحرب . فعندما يقول الحقيقة يعمل في سبيل السلم . وعندما يشوهها يضع العراقيل امامه . ان الاقتصادي لا يستطيع السماح لنفسه بأن يكون سطحياً بعيداً عن حقائق الامور ، دون خطر تلطيخ يديه بالدماء . وليست الاعمال الفكرية مجرد ألاعيب لا تؤدي [illegible]

ففي هذه المرحلة من تاريخ العالم ، حيث تتكشف [illegible] القديمة عن انسانية جديدة وسط الاضطرابات العنيفة [illegible] المثقف ان يكون راضي الفكر، مرتاح الضمير، الا اذا [illegible] مع الوطنيين الآخرين جميعاً ، الى جانب الطبقة العاملة [illegible] الاولى في الحركة الوطنية والديموقراطية .

الثمن ١٢٥ قرشاً سورياً او مايعادلها

شركة الطباعة ـ حمص